



Sunday October 26, 2025 _ Issue No. 17522

4 جمادى الأولى 1447 الموافق 26 أكتوبر 2025

الأحد



أسسها
خالد يوسف
المرزوق
رحمه الله
في العام
1976

الأنباء

www.alanba.com.kw

صفحة 56

كويتية • يومية • سياسية • شاملة

شركة الاستثمارات الوطنية
National Investments Company

"الاستثمارات الوطنية" في 2025..
ريادة باستدامة النمو وتعظيم القيمة للمساهمين والعملاء

التفاصيل صفحة (10)

تمويلك.. صار أسهل

بيت التمويل الكويتي
KFH

kfh.com 180 3333

اقتصاد الكويت.. عهد واعد

للعام السادس على التوالي، تواصل 'الأنباء' إصدار الملحق الاقتصادي السنوي الذي بات مرجعا رئيسيا وناظرة إعلامية لرصد مسيرة الاقتصاد الكويتي ومواكبة تحولاته، من خلال استعراض الإنجازات الرائدة للشركات والمؤسسات الوطنية، وتبسيط الضوء على خططها المستقبلية واستراتيجياتها الطموحة للعام 2026. في وقت يشهد الاقتصاد المحلي مرحلة انتقالية نحو نموذج أكثر تنوعا واستدامة في عهد واعد.

ويأتي هذا الإصدار في ظل مؤشرات قوية تؤكد أن الكويت تمضي بثقة على طريق 'التحول النوعي'، مستندة إلى ركيزة مالية متينة وتصنيفات ائتمانية قوية تثبت مكانتها الموثوقة في الأسواق العالمية. كما يسجل الاقتصاد المحلي زخما متزايدا بفضل السياسات النقدية الداعمة للنمو، وتراجع معدلات الفائدة، بما يعزز حركة الائتمان ويحفز النشاط الاستثماري، إلى جانب تنامي الاستثمارات في قطاعات البنية التحتية والطاقة والاقتصاد الرقمي، مما يهيئ بيئة خصبة للنمو.

وفي ظل ما يشهده الاقتصاد العالمي من تحولات متسارعة، تثبت الكويت قدرتها على التكيف بمرونة عالية، وتتبنى نهجا متوازنا يدمج بين الإصلاح الاقتصادي والانفتاح الاستثماري، مدعوما بحزمة من التشريعات والتسهيلات الجديدة التي تعزز جاذبية بيئة الأعمال وتواكب تطورات الأسواق. كما تواصل بورصة الكويت أداءها الإيجابي، مؤكدة مكانتها كأحد أكثر أسواق المنطقة نضجا واستقرارا. وواجهة استثمارية تستقطب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

ختاما، نشكر شركاءنا في النجاح، الذين أسهموا في إثراء هذا الإصدار النوعي، ليبقى شاهدا على حيوية الاقتصاد الكويتي وطاقاته المتجددة نحو المستقبل.

الأنباء إعداد / إدارة التسويق والمبيعات - إدارة التحرير (قسم الاقتصاد)



EMPOWERING PEOPLE THROUGH KNOWLEDGE

نمكن الناس بالمعرفة

HUMANSOFT

www.human-soft.com



PDF



البنك توجّ ب 9 جوائز مرموقة على مستوى المجموعة من «غلوبل فايننس» العالمية

«بيت التمويل».. ريادة مصرفية إقليمية وعالمية «بلا حدود»



خالد الشملان وشادي زهران وأفق أويان وعبدالله الحداد ويوسف الرويح وفهد السعد ومحمد بوصقر

إسلامي للشركات الصغيرة والمتوسطة في العالم»، أشار الشملان إلى أن بيت التمويل الكويتي يحتل المركز الأول في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويعد شريكاً استراتيجياً في تنمية، حيث ساهم في دعم العديد من المشاريع التي انطلقت بتمويل من البنك، نظراً لأهمية هذا القطاع في خلق فرص العمل وتعزيز الاقتصاد الوطني.

تناغم وحدات المجموعة

وحول جائزة «أفضل مزود للتكافل في العالم»، لفت الشملان إلى أن بيت التمويل الكويتي كان أول من أسس شركة للتأمين التكافلي في الكويت، ما أتاح فرصاً إضافية للتأمين أمام الشركات والأفراد، كما واصل البنك جهوده في هذا المجال من خلال توقيع اتفاقية تحالف التكافل العالمي الأولى من نوعها مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP).

أما جائزة «أفضل مزود للتمويل الإسلامي للمشاريع في العالم»، فقد أوضح الشملان أن بيت التمويل الكويتي يولي أهمية كبيرة للمشاريع الكبرى ودورها في التنمية الاقتصادية، حيث ساهم في تمويل قطاعات استراتيجية متنوعة في الكويت والمنطقة، شملت البتروكيماويات، النفط والغاز، الطاقة والمياه، الطاقة المتجددة، البنية التحتية، والخدمات، وغيرها.

وفيما يخص جوائز «أفضل بنك إسلامي في تركيا» و«أفضل بنك إسلامي في البحرين»، و«أفضل بنك في البحرين»، أكد الشملان أن ذلك يعكس تناغم وحدات المجموعة وتميز أدائها وتفوقها في الأسواق التي تعمل بها، وفق استراتيجية موحدة ومرنة تتناسب مع طبيعة كل سوق.

تقييم دقيق

وتمنح مجلة «غلوبل فايننس» جوائزها للمؤسسات المالية التي تقود توسع قطاع التمويل الإسلامي من خلال تقديم حلول مالية مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد تم اختيار بيت التمويل الكويتي للفوز بهذه الجوائز بعد تقييم دقيق من قبل فريق تحرير المجلة، بالتشاور مع مجموعة من المصرفيين والمحللين من مختلف أنحاء العالم، استناداً إلى معايير تشمل النمو في الأصول والربحية، الانتشار الجغرافي، العلاقات الاستراتيجية، تطوير الأعمال الجديدة، الابتكار في المنتجات والحلول الرقمية، السمعة، ورضا العملاء.

- **خالد الشملان: الجوائز تعكس مكانة المجموعة الفريدة ونجاحها في تحقيق نمو مستدام وتعزيز الحضور العالمي**
- **إضافة جديدة لسجل «بيت التمويل» الحافل بالإنجازات.. وتأكيد أعلى مواصلة تقديم أفضل الخدمات والمنتجات**
- **ملتزمون بأعلى المعايير والممارسات المهنية في صناعة التمويل الإسلامي.. لتعزيز مكانة البنك محلياً وعالمياً**
- **إستراتيجية المجموعة نجحت في بناء صرح مصرفي عملاق يتصدر القيمة السوقية للبنوك والشركات المدرجة**
- **البنك يتمتع بملاءة مالية عالية وأداءً تنافسياً.. وتواجهه الدولي البارز في 10 دول حول العالم بنحو 600 فرع**

حصدت مجموعة بيت التمويل الكويتي 9 جوائز مرموقة ضمن النسخة الثامنة عشرة من الجوائز السنوية لأفضل المؤسسات المالية الإسلامية لعام 2025، التي تمنحها مجلة «غلوبل فايننس» العالمية. وتأتي هذه الجوائز تتويجاً لريادة المجموعة في قطاع التمويل الإسلامي، وتأكيداً على نجاح استراتيجيته في تحقيق نمو مستدام وتعزيز مكانته على الساحة العالمية. والجوائز هي: ● أفضل مؤسسة مالية إسلامية في العالم.

- أفضل بنك إسلامي للخدمات المصرفية للأفراد في العالم.
 - أفضل بنك إسلامي للشركات الصغيرة والمتوسطة في العالم.
 - أفضل مزود للتكافل في العالم.
 - أفضل مزود للتمويل الإسلامي للمشاريع في العالم.
 - أفضل بنك إسلامي في الشرق الأوسط.
 - أفضل بنك إسلامي في تركيا (بيت التمويل الكويتي تركيا).
 - أفضل بنك إسلامي في البحرين (بيت التمويل الكويتي البحرين).
 - أفضل بنك في البحرين (بيت التمويل الكويتي البحرين).
- وقد جرى تسليم الجوائز خلال حفل خاص أقيم على هامش اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين في واشنطن، بحضور الرئيس التنفيذي لمجموعة بيت التمويل الكويتي، خالد يوسف الشملان، إلى جانب عدد من قيادات المجموعة، من بينهم الرئيس التنفيذي لبيت التمويل الكويتي البحرين، شادي زهران، والرئيس التنفيذي لبيت التمويل الكويتي تركيا، أفق أويان، ورئيس الخدمات المصرفية الدولية، عبدالله الحداد، والرئيس التنفيذي لشركة KFH Capital، عبدالعزيز المزوق، ورئيس العلاقات العامة والإعلام في مجموعة بيت التمويل الكويتي، يوسف الرويح.

مكانة فريدة

وعلى هامش تسلمه الجوائز، أكد الرئيس التنفيذي للمجموعة، خالد يوسف الشملان، أن الفوز بهذه الباقة من الجوائز المرموقة والمتنوعة تعكس المكانة الفريدة لبيت التمويل الكويتي، ونجاح استراتيجيته في دعم قدرته على تحقيق نمو مستدام، وتعزيز حضوره العالمي كمجموعة مصرفية إسلامية رائدة عالمياً. وأضاف: «تمثل هذه الجوائز إضافة جديدة لسجل بيت التمويل الكويتي



شادي زهران متسلماً جائزة بيت التمويل الكويتي - البحرين



خالد الشملان متسلماً إحدى الجوائز



عبدالله الحداد متسلماً جائزة



أفق أويان متسلماً جائزة بيت التمويل الكويتي - تركيا

إلى قائمة أكبر 100 بنك في العالم.

حلول مصرفية مبتكرة

وأوضح الشملان أن جائزة «أفضل بنك إسلامي للخدمات المصرفية للأفراد في العالم» تبرز تميز البنك في تقديم حلول مصرفية مبتكرة تركز على العملاء وتعزيز تجربتهم المصرفية، وتؤكد الالتزام بتلبية تطلعاتهم بأقصى درجات السهولة والراحة

والأمان. وأضاف: «مع المضي قدماً في تبني التكنولوجيا والتحول الرقمي، يواصل بيت التمويل الكويتي الاستثمار في تطوير بنيته التحتية الرقمية وتقديم حلول مصرفية ذكية تواكب التطورات العالمية، بما يعزز من قدرة البنك على الاستجابة السريعة لمتغيرات السوق واحتياجات العملاء المتجددة». وفيما يتعلق بجائزة «أفضل بنك

الحافل بالإنجازات، وتؤكد مواصلة الجهود نحو تقديم أفضل الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية المبتكرة للعملاء، والالتزام بأعلى المعايير العالمية والممارسات المهنية بصناعة التمويل الإسلامي، كما تعكس ثقة العملاء والشركاء، وتشكل حافزاً لمواصلة تطوير الأعمال وتعزيز مكانة البنك محلياً وعالمياً». وأشار إلى أن جائزة «أفضل مؤسسة

تمويلك.. صار أسهل



مع مراعاة الشروط والأحكام



رئيس مجلس الإدارة الكابتن عبد المحسن الففكان في لقاء مع «الأنباء»: نخطط لتوسيع الأسطول إلى 75 طائرة بحلول 2030

«الكويتية» بقيادة الكابتن.. ما تحقق في 2025 بداية لريادة «الناقل الوطني»



في مكتبه الذي لا يبعد ما حركة الاتصالات، وبين شاشات نضيء، بخطوط السير وجدول الرحلات واتجاهات الأسطول حول العالم، يجلس الكابتن عبد المحسن الففكان، رئيس مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية، بتركيز القائد الذي يدرك أن صناعة الطيران لا تجنل المجاملة أو الانتظار، بل بنى على دقة القرار وسرعة الاستجابة ورؤية لا تعرف التردد، كل تفصيل أمامه على تلك الشاشات ليس مجرد رقم، بل نبض الناقل الوطني الذي عاد يحلق بثقة، ورمز لرحلة وطنية تعيد إلى الكويتية مكانتها بين الكبار في السماء، بخبرة تراكمت عبر سنوات من العمل الميداني والقيادة، يتابع الكابتن الففكان تفاصيل الأداء في الكويتية، لا كمراتب ينظر النتائج، بل كقائد يرسم الاتجاه ويقود المسار بنيات، يضع لمساته على أدق مراحل العمل، من تخطيط الوجهات وجدولة الرحلات إلى تطوير الخدمات واستراتيجيات التوسع، مؤمناً بأن النجاح في عالم الطيران لا يتحقق بالمصادفة، بل بصناعة واعية تبنى على التخطيط، والانضباط، والعمل الجماعي المسؤول. لقد قاد الففكان مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مرحلة التحول الكبرى خلال عام 2025، التي أعادت الكويتية إلى مسار النمو الحقيقي بعد سنوات من التحديات، محققاً معدلات الالتزام بالمواعيد إلى أكثر من 90٪، مع توسع نوعي في شبكة الوجهات وعدد المسافرين. وفي لقاء خاص مع «الأنباء»، يتحدث الكابتن عبد المحسن الففكان بثقة القائد الذي يعرف طريقه ويؤمن بقدرات فريقه، كاشفاً عن رؤية استراتيجية جريئة تمتد حتى عام 2030، مؤكداً أن الكويتية اليوم لا تكتفي بالتحقيق في الأجزاء، بل تصنع مستقبل النقل الجوي الكويتي بمعايير عالمية، ورؤية لا تعرف التراجع، وطموح لا تحده السماء.. وفيما يلي التفاصيل:

لقاء: أحمد مغربي

60٪ من الحجزات.. عبر التطبيق الذكي

كشف الكابتن عبد المحسن الففكان أن التحول الرقمي يشكل محورا أساسيا في استراتيجية الكويتية، لتطوير تجربة المسافر وتعزيز كفاءة التشغيل، مشيراً إلى أن الشركة استثمرت مبالغ ضخمة في تطوير تطبيقاتها الذكية على الهواتف المحمولة، ما أدى إلى ارتفاع معدلات الحجز الإلكتروني لتتجاوز 60٪ من إجمالي الحجزات، وهو ما يعكس ثقة العملاء وسهولة استخدام المنصة الرقمية مقارنة بوسائل الحجز التقليدية.

نصحتي للمسافرين.. احجزوا مبكراً

أكد الففكان أن «الكويتية» تحرص على إبقاء أسعار تذاكرها ضمن مستوى تنافسي مقارنة بشركات الطيران الأخرى، من خلال سياسة تسعير عالية ومرونة تراعي مصلحة العملاء وجودة الخدمة في الوقت ذاته. وأوضح أن الأسعار تتغير وفقاً للموسم، والوجهة، وعدد المسافرين، مشيراً إلى أن المقارنة العادلة يجب أن تكون بين الرحلات المباشرة فقط وليس مع رحلات الترانزيت التي تختلف في طبيعة التشغيل والتكلفة. وأضاف أن الشركة تشجع العملاء على الحجز المبكر للاستفادة من أفضل الأسعار والعروض الترويجية، خصوصاً خلال مواسم الذروة التي تشهد ارتفاعاً في الطلب، مؤكداً أن «الكويتية» تواصل التزامها بتقديم تجربة سفر متكاملة تجمع بين الراحة والسعر المناسب، انطلاقاً من دورها كناقل وطني يسعى إلى توفير قيمة مضافة حقيقية للمسافرين وتعزيز تنافسيتها في سوق النقل الجوي.

خارطة طريق جديدة تعيد «الكويتية» إلى صدارة الطيران الإقليمي

الخطط الاستراتيجية الجديدة تنقل الشركة إلى عصر النمو المستدام

بدء موسم الرحلات الشتوية ومديد والمالديف وجهاتنا الجديدة

«الكويتية» تستعد لإطلاق خط موسكو خلال فبراير 2026

شبكة تشغيل واسعة تضم 49 وجهة مباشرة تلبي جميع الوجهات

توسّع متسارع في الوجهات والرحلات استعداداً لمرحلة تشغيل «T2»

نسبة الالتزام بالمواعيد تتجاوز 90٪ لتتصدر مؤشرات الانضباط

الأسطول يتجه للنمو التدريجي وصولاً إلى 41 طائرة في 2028

الناحية الفنية وإتمام أعمال الصيانة الدورية بشكل منهجي ومدرّس، وبحسب مؤشرات الأداء، تعد نسبة الالتزام بالمواعيد لدى «الكويتية» من بين الأعلى عالمياً، إذ تتجاوز 90٪، مقارنةً بمخوسط الالتزام العالمي الذي يتراوح بين 75٪ و80٪، ما يعكس مستوى الانضباط التشغيلي والجاهزية الدائمة التي تتمتع بها الشركة.

ما خطط «الكويتية» لضم طائرات جديدة إلى أسطولها خلال المرحلة المقبلة؛ وهل هناك توجهات لترقيع صفقات جديدة مع المصنعين العالميين؟ ● تسير «الكويتية» وفقاً لخطة توسعية طموحة ومدرّسة لزيادة عدد طائرات أسطولها وتحديد، وأخر طراز منها مؤخراً وأطلقت عليه اسم «المطالع»، وهي طائرات حديثة مزودة بتقنيات ترفيهيه متقدمة وقدره استيعابية عالية، ويبلغ عددها حالياً 3 طائرات في الأسطول. وبحلول نهاية عام 2028، تتوقع «الكويتية» أن يصل أسطولها إلى 41 طائرة مملوكة، ضمن خطة إحلال وتوسعة تشمل الطائرات متوسطة وعريضة البدن لتغطية شبكات تشغيلية أوسع وأكثر تنوعاً.

وما أبرز العروض الترويجية والشراكات التي عقدتها الشركة مؤخراً؟ ● تواصل «الكويتية» جهودها في توسيع نطاق التعاون مع المؤسسات الوطنية والإقليمية عبر إطلاق حملات ترويجية مبتكرة تستهدف تنشيط حركة السفر وتعزيز مساهمة الشركة في دعم الاقتصاد المحلي. كيف ينظرون إلى خطوات الحكومة في فتح تذاكرات الدخول للقادمين وعودة الزيارات لعائلات الوافدين؟ ● ننظر إلى هذه الخطوة بإيجابية كبيرة، فهي تمثل دفعة قوية للحركة السياحية والاقتصادية للبلاد، و«الكويتية» جزء فاعل في هذا التوجه من خلال مشاركتها في منصة «Visit Kuwait»، التي تتيح للقادمين حجز رحلاتهم عبر التطبيق بسهولة وسرعة.

عدد من الحلول التقنية المتقدمة في مراكز الحجز وخدمة العملاء، ما أسهم في تسريع الإجراءات وتوفير تجربة سفر أكثر سلاسة وكفاءة. ما الخدمات التي تركز عليها «الكويتية» لتحسين جودة السفر للعملاء؟ ● تركز الشركة على تقديم تجربة سفر متكاملة تبدأ من لحظة الحجز حتى الوصول إلى الوجهة النهائية، مع حرص واضح على راحة العميل وسلاسة الإجراءات في كل مرحلة من مراحل الرحلة.

في مرحلة الحجز، توفر الشركة خيارات مرنة عبر تطبيق الهواتف الذكية والموقع الإلكتروني الرسمي، إلى جانب شبكة مكاتب الحجز التابعة لها والموزعة في مواقع حيوية داخل البلاد، لتلبية احتياجات مختلف شرائح العملاء بسهولة وسرعة. وعند الوصول إلى المطار، أطلقنا خدمات التسجيل الذاتي للركاب، ما يتيح للمسافر إتمام إجراءات السفر بنفسه، بما في ذلك إدخال الأمتعة دون تدخل مباشر من الموظفين، وهو ما يسهم في تقليل فترات الانتظار ورفع كفاءة الحركة داخل صالات المغادرة.

وعلى مستوى التشغيل، تولي الشركة اهتماماً خاصاً بعدم تأخير الرحلات، وضمان سرعة تسلم الحقائق فور الوصول، بما يعكس التزامها بتقديم تجربة سفر خالية من التعقيدات أو الإزعاج، وترك انطباع إيجابي لدى المسافرين من البداية حتى النهاية.

ما الجهود التي تبذلها «الكويتية» للحفاظ على معدلات الالتزام في مواعيد الطيران؟ ● تعمل «الكويتية» وفقاً لمنظومة تشغيلية دقيقة تهدف إلى ضمان أعلى مستويات الالتزام في مواعيد الرحلات، حيث تبدأ هذه الجهود من إعداد جدول الرحلات بشكل مسبق، مع التأكد من جاهزية الطائرات من

نظام الترانزيت الذي يرسخ موقع الكويت كمركز إقليمي للربط الجوي، أو من الجاليات المقيمة والراغبة في الربط المباشر مع تلك العواصم. وتأخذ «الكويتية» بعين الاعتبار نمط السفر لدى المواطن الكويتي، الذي يتميز بالشغف المستمر لاكتشاف وجهات جديدة والتعرف على ثقافات متنوعة، وهو ما يدفع الشركة إلى استكشاف وجهات ناشئة تلبي هذا التوجه، ومن بينها كوريا الجنوبية التي تعد من الأسواق المستهدفة في المرحلة المقبلة، شريطة توافر الجدوى التجارية وعدد الطائرات الكافي لتشغيل هذا المسار.

ويرتقب أن تتسارع خطوات التوسع هذه مع بدء تشغيل مبنى الركاب الجديد (T2) بحلول عام 2027، ما سيوفر بيئة تحتية متطورة تدعم نمو العمليات التشغيلية، كما تشمل الخطط التوسعية زيادة عدد الرحلات إلى وجهات قائمة تشهد إقبالا مرتفعاً، مثل سويسرا، حيث يدرس رفع عدد الرحلات الأسبوعية من 3 إلى 5 رحلات، إلى جانب المغرب التي تعد من الوجهات ذات الطلب العالي وتخضع حالياً للدراسة.

ما الخطط الاستراتيجية لشركة «الكويتية» بحلول عام 2030؟ ● تسير الخطوط «الكويتية» ضمن خطة استراتيجية متكاملة تمتد حتى عام 2030، تركز على مسارين رئيسيين: تعزيز تجربة العملاء من جهة، ورفع كفاءة الإيرادات التشغيلية من جهة أخرى، بما يضمن تحقيق النمو المستدام وترسيخ مكانة الشركة كمشغل وطني رائد.

أحد المحاور الجوهرية في هذه الاستراتيجية توسيع نطاق الخدمات، حيث تستعد الشركة للإعلان خلال الأسابيع القليلة المقبلة عن مجموعة من المشاريع الجديدة، التي نعتبرها «مفاجآت» ستشكل نقلة نوعية في مستوى الخدمات المقدمة للعملاء، وتشمل إضافة خدمات جديدة وتحسين جودة التجربة على متن الطائرة، من خلال تحديث أنظمة الترفيه، وتوسيع خيارات الوجبات. كما تضي الشركة بخطة ثابتة نحو التحول الرقمي وتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI)، سواء في إدارة الحجزات وخدمة العملاء، أو في تسهيل إجراءات السفر داخل المطار، وقد بدأت بالفعل في تطبيق

إلى جانب تنامي حركة المسافرين عبر مبنى الركاب (T4)، كما ركزت الشركة على تطبيق مفهوم «الموظف الشامل» لتأهيل كوادرها لأداء مهام متعددة بمرور وكفاءة، ضمن منظومة تتابعها الإدارة العليا بشكل دوري لضمان استدامة التطوير والتحسين المستمر.

ما أبرز ملامح استعدادات «الكويتية» لموسم الشتاء 2025-2026؟ ● الاستعدادات لموسم الشتاء تنطلق من رؤية توسعية واضحة، تركز على فتح خطوط جديدة مدرّسة تجمع بين رغبات المسافرين والعائدات التشغيلي، ومع تعزيز الأسطول بطائرات إضافية، يجري تنفيذ خطة تشغيلية متكاملة تواكب الطلب المتزايد على وجهات بعينها، وفي مقدمتها مدريد، التي تعود إلى شبكة «الكويتية» بعد إعادة تقييم شاملة للجدوى التشغيلية، حيث يبدأ التشغيل الفعلي في أكتوبر 2025، بالتزامن مع مباراة الكلاسيكو، كما تستعد «الكويتية» لإطلاق خط موسكو خلال فبراير 2026. وفي خطوة تعكس توسع الشراكات الاستراتيجية، تدخل المالديف ضمن خارطة الشتاء عبر نموذج تشغيلي مشترك مع الخطوط السريلانكية، حيث تنقل «الكويتية» المسافرين إلى كولومبو، بينما تتولى الشريكة السريلانكية استكمال الرحلة إلى المالديف ضمن منظومة ترانزيت متكاملة تشمل نقل الحقائق تلقائياً، ما يمنح الراكب تجربة سلسة ومتصلة دون عناء التنقل أو إعادة تسلم الأمتعة.

ما إجمالي عدد الوجهات التي تشغلها «الكويتية» حالياً؟ ● مع دخول الجدول الشتوي حيز التنفيذ، يصل إجمالي عدد الوجهات التي تشغلها الخطوط الجوية الكويتية إلى 49 وجهة مباشرة، وهو ما يعكس اتساع شبكة التشغيل وتنوع الخيارات المتاحة أمام المسافرين في مختلف المواسم.

هل هناك توجهات لدى الشركة لتشغيل وجهات دائمة جديدة؟ ● نعم، هناك توجه واضح ومدرّس لتوسيع شبكة الوجهات الدائمة، حيث تقوم «الكويتية» حالياً بدراسة تشغيل خطوط إلى عدد من دول وسط آسيا مثل كازاخستان وطاجيكستان، استجابة للطلب المتنامي من المسافرين سواء عبر

ما موقع «الكويتية» ضمن سوق النقل الجوي الإقليمي بعد أكثر من 70 عاماً على تأسيسها؟ ● تحتفظ «الكويتية» بمكانتها الرائدة على مستوى المنطقة، وتعد من أبرز الناقلات الجوية التي تحظى بتقدير عالمي بفضل تاريخها العريق وإمكاناتها التشغيلية المتطورة، وقد نجحت الشركة في ترسيخ موقعها ضمن قائمة الشركات الكبرى من خلال أسطول متطور من أحدث طرازات الطائرات، إلى جانب مبنى الركاب المخصص (T4) الذي شكل نقلة نوعية في تجربة السفر والخدمات المقدمة للمسافرين.

ومع هذا التقدم، تؤكد «الكويتية» أن طموحها يتجاوز ما تحقق، مدعومة بتوجهات القيادة السياسية وثقتها الدائمة في الشركة، ما يعزز الإصرار على تطوير الأداء وتوسيع شبكة الوجهات وتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة التشغيلية. وتطلّع الشركة خلال السنوات الخمس المقبلة إلى استعادة موقعها الريادي في سوق النقل الجوي الإقليمي كما كانت في الماضي، مستندة إلى مقومات فريدة لا تتوافر لكثير من الشركات المنافسة، وفي مقدمتها المواقع الجغرافية المتميز لدولة الكويت الذي يمنحها ميزة استراتيجية كمركز محوري للربط الجوي في المنطقة، إلى جانب خبرتها التاريخية وسعيتها الموثوقة التي تؤهلها لتكون مجدداً من أفضل شركات الطيران في الشرق الأوسط.

ما خارطة الطريق التي تسير عليها الخطوط «الكويتية» حالياً؟ ● يسير الناقل الوطني وفق خارطة طريق واضحة تهدف إلى إعادة الاستقرار وتعزيز ثقة المسافرين، فمُنذ تسلم مجلس الإدارة الحالي مهامه، كان التركيز على إعادة هيكلة الأداء التشغيلي والمالي وتحقيق نقلة نوعية في الكفاءة والإنتاجية، وقد نجحت الشركة خلال عامي 2023 و2024 في تسجيل أفضل نتائج مالية، إذ حققت في 2025 عالياً في إيرادات التشغيل المبيعات، لبدء العام الحالي الأفضل من حيث الأداء التشغيلي مقارنة بالسنوات السابقة. وهذه النتائج جاءت ثمرة جهود جماعية من جميع قطاعات الشركة، وترسيخ ثقافة العمل المؤسسي القائم على الأداء والنتائج، ما جعل «الكويتية» أكثر استقراراً وقوة في سوق النقل الجوي الإقليمي.

ما ملامح الخطة الاستراتيجية الجديدة التي اعتمدها الشركة؟ ● اعتمدت «الكويتية» خطة استراتيجية جديدة ترتكز على تطبيق المبادرات التنفيذية داخل كل إدارة بدلاً من الاكتفاء بالخطط النظرية، وتتضمن الاستجابة التشغيلية مسؤولة مباشرة في تنفيذ مبادراتها، بدعم من الإدارات المساندة، مع متابعة دقيقة عبر نظام رقمي (Dashboard) يقيس مؤشرات النجاح والالتزام. وقد أدت هذه الخطة إلى توفير أكثر من 10 ملايين دينار منذ بداية 2025 دون التأثير على جودة الخدمات، إضافة إلى تحسين شامل في الأداء التشغيلي ليشمل زيادة الإيرادات، وخفض التكاليف، وارتفاع أعداد الركاب والرحلات والوجهات،



الكابتن عبد المحسن الففكان يتحدث مع الزميل أحمد مغربي

(قاسم باشا)

مساعدته القيادي



الوجهات الشتوية

• عمّان	• نيويورك	• أحمد آباد
• البحرين	• أمستردام	• بنغالور
• بيروت	• باكو	• تشيناي
• القاهرة	• برشلونة	• دلهي
• الدار البيضاء	• فرانكفورت	• دكا
• الدمام	• جنيف	• حيدرآباد
• الدوحة	• اسطنبول	• إسلام آباد
• دبي	• صبيحة	• كاتماندو
• جدة	• لندن	• كوتشي
• المدينة المنورة	• مدريد	• لاهور
• مشهد	• مانشستر	• مومباي
• النجف	• ميلان	• ثيوفانانثابورام
• الرياض	• ميونيخ	• بانكوك
• طهران	• باريس	• غوانزو
	• روما	• مانिला
	• تبليسي	• كولومبو



PDF

المركز MARKAZ

«المركز» يطلق إستراتيجية أصول البنية التحتية الخاصة



الشيخ حمود صلاح الصباح



كاشيش تاندون

”

بوابة عالمية
للاستثمار في الذكاء
الاصطناعي ومراكز
البيانات والطاقة
والنقل والخدمات
اللوجستية

للمستثمرين المؤهلين
والمحترفين الراغبين
في تحقيق دخل
مستقر ونمو متوقع
طويل الأجل لرأس
المال

يتوافق مع تطورات الأسواق والفرص الناشئة.
التحول نحو اقتصاد المستقبل

وبهذه المناسبة، صرح كاشيش تاندون، نائب رئيس تنفيذي، إدارة الاستشارات الاستثمارية في «المركز» قائلاً: «نحن أمام حقبة جديدة من الاستثمار تتقاطع فيها الرقمنة مع التحول العالمي نحو الطاقة المستدامة، لتخلق واقعا جديدا لأصول البنية التحتية الخاصة، حيث أصبحت هذه الأصول محركات للتنمية الاقتصادية تمتد من مراكز البيانات التي تدعم الذكاء الاصطناعي إلى مشاريع الطاقة والنقل التي تشكل نبض الاقتصاد العالمي. ونؤمن في «المركز» أن الاستثمار في هذه الأصول يمنح المستثمرين القدرة على المشاركة في بناء بنية الاقتصاد المستقبلي والاستفادة من نموه، مع تحقيق مزيج متوازن بين دخل محصن ضد التضخم ونمو على المدى الطويل».

ومن جانبه، قال الشيخ حمود صلاح الصباح، نائب رئيس أول، إدارة الاستشارات الاستثمارية في «المركز»: «تأتي هذه الاستراتيجية استكمالا لدور «المركز» في توفير حلول استثمارية مؤسسية قائمة على العمق التحليلي والانضباط في التنفيذ، حيث نمح المستثمرين المؤهلين إمكانية الوصول إلى فئة من الاستثمارات كانت لسنوات طويلة مقتصرة على كبرى المؤسسات العالمية، من خلال هيكلية تجمع بين المرونة والحوكمة. ويعتمد توجهنا في هذه الاستراتيجية على تنوع دقيق يشمل الاستثمارات الأساسية (Core)، والاستثمارات الأساسية الإضافية (Core Plus)، والاستثمارات ذات القيمة المضافة (Value Add) في مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية، مما يقلل من مخاطر التركيز ويعزز العوائد المعدلة حسب المخاطر. ونعمل عن قرب مع مديري صناديق عالميين يمتلكون خبرة طويلة في إدارة أصول البنية التحتية، مع متابعة مستمرة من فرقنا لضمان الاتساق مع أهداف المستثمرين، مما يجعل من هذه الاستراتيجية منصة عملية للمستثمرين الذين يسعون إلى تحقيق عوائد مستدامة ضمن بيئة استثمار منضبطة وواضحة».

وكان «المركز» قد أطلق في عام 2024 استراتيجية الائتمان الخاصة، المصممة لتقديم حلول دخل متنوعة لعملائه المحترفين والمؤهلين. ويواصل «المركز» تطوير حلول استثمارية مبتكرة تجمع بين الرؤية المؤسسية والابتكار المالي، بما يواكب التحولات العالمية المتسارعة واحتياجات المستثمرين المتغيرة.

في مرحلة يشهد فيها العالم تحولات غير مسبوقة في البنية التحتية والاقتصاد الرقمي، يواصل المركز المالي الكويتي «المركز» ترسيخ مكانته كمؤسسة استثمارية رائدة تقدم حلولاً نوعية للمستثمرين. فقد أعلن «المركز» مؤخراً عن إطلاق استراتيجية أصول البنية التحتية الخاصة، المصممة لتمكين المستثمرين المؤهلين والمحترفين من الوصول إلى فرص استثمارية مؤسسية عالمية تجمع بين الاستقرار والدخل المستدام والنمو طويل الأجل.

وتتيح هذه الاستراتيجية للمستثمرين إمكانية المشاركة في قطاعات تمثل ركيزة للاقتصاد العالمي الحديث، من الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات إلى الطاقة والنقل والخدمات اللوجستية، وذلك بالشراكة مع نخبة من مديري الاستثمارات العالميين ذوي الخبرة الواسعة في إدارة أصول البنية التحتية.

رؤية استراتيجية جديدة في مواجهة التضخم والتقلبات العالمية
ترتكز استراتيجية «المركز» على قناعة واضحة بأن أصول البنية التحتية الخاصة تعد من أكثر الفئات الاستثمارية قدرة على الصمود أمام تقلبات الاقتصاد الكلي والتضخم المستمر، حيث تقوم هذه الأصول بدور محوري في دعم الاقتصادات حول العالم، وتمتاز بقدرتها على تحقيق تدفقات نقدية مستقرة وارتباط منخفض نسبياً بفئات الأصول التقليدية، ما يجعلها خياراً مثالياً للمستثمرين الباحثين عن التحوط وتنويع المحافظ الاستثمارية. ويسعى «المركز» من خلال هذا النهج إلى تحقيق هدفين رئيسيين للمستثمرين هما الحفاظ على رأس المال وتوليد الدخل عبر استهداف عائد سنوي إجمالي متوقع يتجاوز 10٪ مع توزيعات دخل ربع سنوية متوقعة.

مرونة استثمارية وشفافية مؤسسية

تتميز الاستراتيجية بهيكل استثماري مرن يتيح الاشتراك الشهري والاسترداد ربع السنوي، مع فترة إغلاق لمدة عامين للموازنة بين الاستثمار طويل الأجل والحفاظ على مرونة وصول المستثمرين لهذه الأصول. ويتعاون «المركز» مع نخبة من مديري الصناديق العالميين ذوي الأداء الراسخ، لضمان تنوع شامل عبر القطاعات والمناطق الجغرافية، مع متابعة مستمرة وإعادة موازنة للأصول من قبل فريق الاستثمار في «المركز» بما

إخلاء مسؤولية

أعد هذا البيان الصحفي لأغراض ترويجية، وهو معتمد من المركز المالي الكويتي «المركز»، ولم تحذف أي بيانات ضرورية حول الاستثمار المعني. قد تكون استثمارات محافظ أصول البنية التحتية الخاصة والائتمان الخاص عرضة للمخاطر، ويصعب التنبؤ بعوائد وأداء الاستثمار، كما أنها غير مضمونة، لذلك، يطلب من المستثمرين المحتملين مراجعة كل الوثائق التأسيسية، وإجراء تحليلاتهم وأبحاثهم الخاصة، بالإضافة إلى الرجوع لمستشاريهم الماليين والقانونيين وغيرهم من المستشارين المتخصصين في اتخاذ قرارات الاستثمار بشأن أي استراتيجية متضمنة في هذا المحتوى، مع الإدراك التام بأن مثل هذه الاستثمارات ينطوي على درجة عالية من مخاطر الخسارة، وأنه لا يمكن ضمان قيمة العوائد المحتملة.

استراتيجية أصول البنية التحتية الخاصة واستراتيجية الائتمان الخاص مصممتان ومناسبتان فقط للعملاء المحترفين المؤهلين/ المحترفين بطبيعتهم، وفقاً لتعريف هيئة أسواق المال الكويتية، والراغبين في تقبل المخاطر، المعروفة وغير المعروفة، المرتبطة بالاستثمار في محافظ أصول البنية التحتية الخاصة والائتمان الخاص.

المركز
MARKAZ

شريكك في رحلة النجاح

خطوة الاستثمار تبدأ باختيارك الشريك الأمثل لبناء وتنمية ثروتك.
ويقدم "المركز" عبر نخبة من الخبراء فرص فريدة
ومبتكرة لمساندة العملاء في رحلتهم الاستثمارية.

معاً، نصل لآفاق جديدة.

markaz.com | +965 2224 8000





PDF

تشهد الكويت طفرة نوعية في التحول الرقمي جعلتها مركز جذب استراتيجيا لكبرى شركات التكنولوجيا العالمية. فقد سارعت أسماء عملاقة مثل غوغل كلاود. أمازون ويب سيرفيسز (AWS). ومايكروسوفت إلى التواجد في السوق المحلي. مستفيدة من البيئة الاستثمارية المتطورة والتوجه الحكومي لتوسيع نطاق الخدمات الإلكترونية.. هذه الخطوة تعكس إدراك الدولة بأن مستقبل الاقتصاد يعتمد بشكل متزايد على الاقتصاد الرقمي. وأن الشراكات مع الشركات العالمية تمثل رافعة أساسية لبناء بنية تحتية تقنية قوية. وتوفير حلول سحابية متقدمة. بالإضافة إلى نقل الخبرات والمعرفة للمواطنين. بما يساهم في تطوير مهارات المستقبل ورفع الكفاءات الوطنية.

الكويت

قِبلة شركات التكنولوجيا العالمية لبناء اقتصاد رقمي متقدم

ونقل المعرفة، وبناء قدرات بشرية مؤهلة لمستقبل الاقتصاد الرقمي. أما السوق الكويتي نفسه فهو من الأسواق الواعدة مقارنة بدول المنطقة في تبني التحول الرقمي والتقنيات المتقدمة. الطلب على الخدمات الرقمية والتقنيات الحديثة كبير سواء في القطاعين العام والخاص أو بين الشركات الصغيرة والمتوسطة حتى على مستوى الاستخدام الفردي، وهو ما يعكس ارتفاع مستوى المهارات الرقمية وتوسع الحاجة إلى حلول مبتكرة. وقد بدأت الجهات الحكومية بالفعل بالتركيز على استقطاب وتوطين الاستثمارات الأجنبية والإقليمية في هذا المجال من خلال تقديم التسهيلات والمزايا، بما يجعله منافسة قوية عالمياً، بما يجعل التوجه نحو التحول الرقمي عاملاً رئيسياً لتعزيز التنافسية للكويت.

ولا شك أن الشراكات مع الشركات العالمية تترك أثراً ملموساً على بناء القدرات الوطنية. فقد أطلقت مايكروسوفت مبادرة لتدريب الموظفين الحكوميين على استخدام منصات الذكاء الاصطناعي، وأعلنت وزارة المالية مؤخراً عن نظام «التراسل بلس» الذي يعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي، ما يعكس التزام الدولة ببناء قدرات بشرية مؤهلة لمواجهة التطورات الرقمية. ويؤكد الخبراء أن توطين تكنولوجيات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني يعزز موقع الكويت إقليمياً،

وفي إطار هذا التحول، تظهر البيانات أن الخدمات الحكومية الإلكترونية تشهد تطوراً ملموساً وملحوظاً في كل الجهات الحكومية التي تقدم خدماتها للأفراد وقطاع الأعمال. ومن أبرز مظاهر هذا التقدم هو تطبيق «سهل»، الذي أصبح جزءاً من الروتين اليومي للمواطنين والمقيمين، ليشكل بذلك مؤشراً عملياً على نجاح التحول الرقمي على أرض الواقع. وساهم التوجه الاستراتيجي لمجلس الوزراء نحو رقمنة الخدمات الحكومية، واتخاذ قرارات حازمة في هذا المجال، في دعم التحول الرقمي، بما يتوافق مع رؤية «الكويت 2035» الرامية إلى بناء مركز اقتصادي ومالي متقدم، مع التركيز على تحسين جودة الحياة للمواطنين والمقيمين. ولا يقتصر أثر دخول الشركات العالمية على تطوير الخدمات الحكومية، بل يمتد ليشمل تعزيز القدرات الوطنية في مجالات التحول الرقمي، الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني. فمثلاً، توفر غوغل كلاود خدمات بنية تحتية سحابية متقدمة، وتدعم أمازون ويب سيرفيسز تحول المؤسسات الحكومية والخاصة رقمياً، بينما تركز مايكروسوفت على حلول الذكاء الاصطناعي والتكامل مع مختلف المؤسسات.

وهذا التواجد ليس مجرد استثمار تقني، بل يمنح الكويت بعداً استراتيجياً إقليمياً ويعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر توفير فرص عمل،

عصر التحول الرقمي.. كيف تعزز شركات كبرى مثل غوغل ومايكروسوفت مكانة الكويت الاقتصادية؟

من «سهل» إلى التراسل بالذكاء الاصطناعي..

رحلة الكويت نحو الخدمات الحكومية الذكية «بضغطة زر»

إنفاق الكويت على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

سيصل إلى 5,71 مليارات دولار بحلول عام 2026

كيف تستفيد الكويت من شركات التكنولوجيا العالمية ؟

ثالثاً: تعزيز الاقتصاد الرقمي والاقتصاد المعرفي

- تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال استثمارات في التكنولوجيا الحديثة.
- دعم ريادة الأعمال والابتكار في القطاعين العام والخاص.

سادساً: خلق فرص عمل نوعية

- توطين الوظائف في مجالات التكنولوجيا الحديثة داخل الكويت.
- توفير فرص تدريبية واحترافية للكويتيين ضمن مشاريع التحول الرقمي.

ثانياً: تطوير البنية التحتية الرقمية

- إنشاء مراكز بيانات وحلول سحابية متطورة لدعم المؤسسات الحكومية والخاصة.
- تمكين الكويت من مواكبة أحدث التقنيات العالمية في الإدارة الرقمية والتحول الرقمي.

خامساً: تحسين الخدمات الحكومية للمواطنين والمقيمين

- رقمنة الخدمات الحكومية وتسهيل وصولها للمستخدمين عبر منصات ذكية مثل تطبيق «سهل».
- رفع جودة الحياة من خلال الخدمات الرقمية المبتكرة وسرعة إنجاز المعاملات.

أولاً: نقل المعرفة والخبرة العالمية

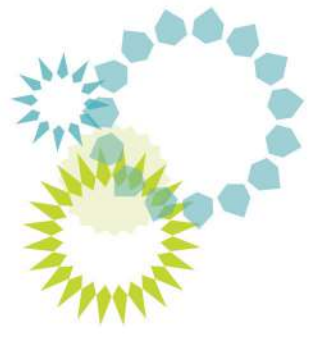
- توفير برامج تدريبية متقدمة للكفاءات الوطنية في مجالات الذكاء الاصطناعي، الأمن السيبراني، والحوسبة السحابية.
- تعزيز مهارات الشباب الكويتي وتأهيلهم لقيادة المشاريع الرقمية مستقبلاً.

رابعاً: رفع القدرة التنافسية الإقليمية والدولية

- تحويل الكويت إلى مركز إقليمي لتطوير الأعمال الرقمية للشركات العالمية.
- تعزيز موقع الدولة اقتصادياً وجيوستراتيجياً في منطقة الخليج والشرق الأوسط.



عيش كل جميل مع



5G

advanced



ابدأ تجربتك المجانية الآن
kw.zain.com



شركة الاستثمارات الوطنية
National Investments Company

أداء استثنائي للشركة بفضل تطبيق الاستراتيجية الجديدة والتحول الرقمي الشامل فهد المخيزيم: "الاستثمارات الوطنية" في 2025.. ريادة باستدامة النمو وتعظيم القيمة للمساهمين والعملاء

الاصطناعي وتحليلات البيانات الضخمة، مع تعزيز قدراتها في تقديم حلول استثمارية متكاملة تدعم نمو أعمالها محلياً وإقليمياً وترفع جودة الامتثال والحوكمة التشغيلية.

جوائز مرموقة

ترجم الأداء القوي الذي حققته شركة الاستثمارات الوطنية خلال عام 2025 ريادتها في مختلف مجالات العمل الاستثماري، حيث تُوج هذا النجاح بحصول الشركة على جائزة "الأفضل في تخطيط انتقال الأصول بين الأجيال - الكويت 2025" من مؤسسة "يوروموني".

وأكد المخيزيم أن التحول الرقمي لا يقتصر على الشركة أو البنية التحتية، بل يمتد ليشمل تجربة العميل بالاستثمار بالكامل، عبر منصات تفاعلية متطورة تتيح إدارة المحافظ ومتابعة الأداء المالي بشكل مباشر وسلس ضمن إطار موحد يحقق سرعة الإنجاز ودقة الأداء وأمان المعاملات، بما يختصر زمن اتخاذ القرار التشغيلي ويربط بشكل فوري بين العميل ومنظومة القرار المالي داخل الشركة.

تمكين الكوادر

وأكد المخيزيم أن التحول الرقمي لا يقتصر على الشركة أو البنية التحتية، بل يمتد ليشمل أيضاً تطوير بيئة العمل الداخلية من خلال تمكين الكوادر البشرية بأدوات رقمية متقدمة تُبَسِّط الإجراءات اليومية وتوحد البيانات التشغيلية، ما يخلق بيئة عمل أكثر مرونة وتكاملاً بين الإدارات ويرفع كفاءة إدارة الأصول والعمليات التشغيلية في الوقت ذاته، حيث يساهم هذا التمكين في رفع جودة اتخاذ القرار عبر الوصول الفوري إلى البيانات وتحليلها في الوقت الحقيقي، مما يُقَوِّي الأداء العام ويتيح للإدارة بناء استراتيجيات أكثر دقة وفاعلية تدعم التخطيط المالي طويل الأمد وتطوير المنتجات الاستثمارية، كما أشار إلى أن الاستثمار في الحلول الداخلية يعكس إيمان الشركة بأن التحول الرقمي يبدأ من الداخل، عبر موظفين يمتلكون القدرة على توظيف التكنولوجيا في تطوير الأداء وتحقيق القيمة المستدامة.

مستقبل التمويل

وأشار المخيزيم إلى أن التطور السريع في التكنولوجيا المالية يمثل تحولاً جذرياً في مستقبل التمويل والاستثمار، موضحاً أن الرقمنة أصبحت اليوم المحرك الأساسي لنمو الاقتصادات الحديثة، مؤكداً أن أدوات التحليل الذكية لم تعد تقتصر على تعزيز الكفاءة التشغيلية، بل أصبحت تعيد تشكيل استراتيجيات الاستثمار نفسها، من خلال تسريع الوصول إلى الأسواق وتحسين جودة القرار الاستثماري وجذب رؤوس الحافز الأكبر لمواصلة مسيرة الريادة وتحقيق مزيد من القيمة والنمو في السنوات المقبلة.

■ حلول استثمارية متقدمة تلي الطلب المتزايد على المنتجات وتحقيق القيمة وتواكب تطورات السوق

■ تحولات السوق عززت نضج البيئة الاستثمارية ومكنت الشركة من توسيع خدماتها وتعزيز دورها الريادي

■ رؤية تشغيلية متكاملة تركز على المرونة والابتكار لتحويل تحديات السوق إلى فرص توسع مستدام

■ شراكة تقنية مع "زين تك" تعزز البنية الرقمية ونظماً جديداً لتخطيط موارد المؤسسات بالذكاء الاصطناعي

■ تمكين رقمي للكوادر الداخلية لتعزيز الإنتاجية وربط البيانات التشغيلية بكفاءة ودقة لاتخاذ القرار الاستثماري

قطاع الاستثمار المحلي والإقليمي تتبنى الابتكار كخيار استراتيجي للنمو.

شراكة "زين تك"

وأضاف المخيزيم أن من أبرز محطات التحول الرقمي التي تتبناها شركة الاستثمارات الوطنية مؤخراً هي شراكتها الاستراتيجية مع شركة "زين تك" (ZainTech)، الذراع التكنولوجية لمجموعة زين، وهي خطة محورية لتحديث البنية التقنية وتعزيز أمن البيانات والأنظمة السحابية، وتهدف هذه المبادرة إلى تطوير المنصات الرقمية للعملاء بما يضمن تجربة موحدة ومتكاملة تتميز بالسرعة والموثوقية والأمان في مختلف العمليات الاستثمارية، وفقاً لأعلى معايير الأداء التشغيلي في القطاع المالي، وبما يساهم في خفض التكاليف التشغيلية وتحسين الكفاءة المؤسسية.

وأضاف أن الشركة أطلقت كذلك مشروعاً استراتيجياً لتطوير وتنفيذ نظام تخطيط موارد المؤسسات (ERP) المتكامل المدعوم بتقنيات الذكاء الاصطناعي، بالتعاون مع شركة Ascot الكويتية الرائدة في الحلول الرقمية المبتكرة، وشركة Onfinity الألمانية المتخصصة في الأنظمة المؤسسية الذكية، ويبن أن هذا المشروع يشكل تحولاً استراتيجياً في البنية التشغيلية للشركة، إذ يهدف إلى توحيد أنظمتها ورفع كفاءة إدارة الموارد وسرعة الاستجابة لمتغيرات السوق من خلال منصة رقمية متكاملة.

وفي سياق تطوير منظومة الخدمات الاستثمارية، أوضح

التحول الرقمي

من جهة أخرى استعرض السيد/

فهد عبد الرحمن المخيزيم الجهود التي قامت بها شركة الاستثمارات الوطنية في التحول الرقمي، حيث قال إن الشركة وضعت التكنولوجيا في صميم توجهها المؤسسي باعتبارها ركيزة أساسية لبناء نموذج تشغيلي مرن قادر على مواكبة التطورات المتسارعة في عالم المال والأعمال، ويرسخ قدرتها على تحقيق النمو المستدام والتوسع بثبات في بيئة اقتصادية متغيرة.

وقال المخيزيم إن شركة الاستثمارات الوطنية تعمل وفق رؤية شاملة لتسريع وتيرة التطوير التقني في مختلف عملياتها التشغيلية، من خلال بناء منظومة استثمارية ذكية تركز على الابتكار والمرونة والتحليل الفوري للبيانات، بما يرفع من مستوى الشفافية والدقة في الأداء، ويُطَوِّر تجربة العميل عبر ربط الأداء المالي بالتحول الرقمي بصورة مباشرة، وبما يعزز قدرة الشركة على القياس والتحسين المستمر ضمن إطار مؤسسي متكامل.

وأضاف المخيزيم أن الشركة تضع التكنولوجيا في قلب أعمالها بوصفها أحد أهم عناصر التنافسية في المرحلة المقبلة، مشيراً إلى أن "الاستثمارات الوطنية" ماضية في تنفيذ استراتيجيتها الرقمية الطموحة الهادفة إلى تقديم حلول متطورة تعتمد على الذكاء الاصطناعي والتحليلات الفورية المتقدمة للبيانات، وأكد أن هذه الاستراتيجية تمثل تحولاً نوعياً في كفاءة الأداء المؤسسي ورفع العائد الاستثماري على المدى الطويل، بما يعزز مكانة الشركة كمؤسسة رائدة في

رفع تنافسيته وجاذبيته أمام المستثمرين المحليين والأجانب.

وأكد المخيزيم أن قطاع إدارة الأصول في الشركة حقق أداءً مميزاً خلال عام 2025، مدعوماً بسياسات استثمارية مرنة ومتابعة دقيقة لتقلبات الأسواق، مشيراً إلى أن الصناديق الاستثمارية التابعة للشركة استطاعت الحفاظ على مسار نمو مستقر رغم التحديات الاقتصادية العالمية، مستفيدة من النشاط الإيجابي والقفزات الكبيرة التي شهدتها بورصة الكويت خلال العام، وهو ما يعكس كفاءة إدارة الأصول وقدرتها على تحويل التقلبات إلى فرص استثمارية مجزية للمستثمرين.

وأوضح أن الشركة أطلقت حلولاً استثمارية متقدمة تلي الطلب المتزايد على المنتجات المبتكرة والمتنوعة، في خطوة تعكس التزامها المستمر بتحقيق القيمة المضافة ومواكبة الاتجاهات الناشئة في القطاع المالي، وقد واصلت صناديق الشركة في تحقيق أداء قوي منذ بداية العام، حيث سجل صندوق الوطنية الاستثماري نتائج متميزة تؤكد مكانته بين أبرز الصناديق في السوق من حيث الأداء والحجم، بفضل الإدارة الاحترافية التي تعتمد على أساليب تحليلية متطورة واستراتيجيات مدروسة لإدارة المخاطر وتعظيم العوائد.

واستعرض المخيزيم أداء قطاع إدارة الثروات خلال عام 2025، مبيناً أن القطاع واصل تحقيق نتائج إيجابية تعكس التزام الشركة بتقديم حلول استثمارية متكاملة واستراتيجيات مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات عملائها من أصحاب الملاءة موقعها الريادي من خلال توسعة محفظة خدماتها لتشمل عدداً من الشركات المدرجة، بما يساهم في تعزيز مستويات السيولة ورفع كفاءة التداول، مؤكداً أن الشركة تواصل دعمها لمبادرات السوق الهادفة إلى

ذات القيمة المضافة العالية التي تحقق أثرًا ملموساً لشركة وعملائها، مشيراً إلى أن القطاع يعمل وفق 4 استراتيجيات رئيسية تشمل: بناء الأصول، تمكين التكنولوجيات والكفاءات، تعزيز الحوكمة، وبناء قيادة مصرفية استثنائية قادرة على دفع مسار النمو والتوسع المستدام.

وأضاف المخيزيم أن الفريق يواصل تقديم خدمات استشارية متخصصة تشمل تقييم الأصول وإعادة هيكلة المحافظ الاستثمارية، إلى جانب دعم الشركات المحلية والإقليمية في تنفيذ خططها التمويلية والتوسعية، بما يساهم في تنويع الفرص الاستثمارية وتطوير أدوات السوق المالية، موضحاً أن الجهود الحالية تتركز على بناء شراكات طويلة الأمد مع المؤسسات المالية لتعزيز مكانة الشركة في مختلف قطاعات التمويل والاستثمار.

وفي سياق متصل، أشار المخيزيم إلى أن الاستثمارات البديلة واصل نشاطه بخطط ثابتة ومدروسة، من خلال تطوير منتجات استثمارية نوعية تستهدف تنويع مصادر العائد وتعزيز استدامة الأداء، ويبن أن الفريق المعني يعمل حالياً على دراسة فرص جديدة في مجالات الائتمان والعقارات والاستثمارات الخاصة، إلى جانب استكمال عدد من مشاريع التخرج القائمة بما يتماشى مع سياسة الشركة الرامية إلى إدارة المخاطر بكفاءة وتحقيق أفضل العوائد الممكنة للمستثمرين.

وفي نشاط صناعة السوق، أكد المخيزيم أن "الاستثمارات الوطنية" تواصل الحفاظ على موقعها الريادي من خلال توسعة محفظة خدماتها لتشمل عدداً من الشركات المدرجة، بما يساهم في تعزيز مستويات السيولة ورفع كفاءة التداول، مؤكداً أن الشركة تواصل دعمها لمبادرات السوق الهادفة إلى



السيد / فهد عبد الرحمن المخيزيم
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

تعزيز القيمة والنمو

وفي هذا الإطار، أكد السيد/ فهد عبد الرحمن المخيزيم - عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة الاستثمارات الوطنية، أن الأداء المتميز الذي حققته الشركة خلال عام 2025 يؤكد أن التحول الاستراتيجي الذي شرعت في تنفيذه لم يكن خطوة آنية، بل رؤية شاملة تستهدف ضمان استدامة النمو وتعظيم القيمة للمساهمين والعملاء على حد سواء، مشيراً إلى أن الشركة عززت مكانتها كمؤسسة مالية رائدة تتبنى الحلول الرقمية المتطورة، وتستند إلى شراكات استراتيجية فاعلة تساهم في تطوير بيئة الاستثمار الوطني، وتدعم تحقيق رؤية الكويت الاقتصادية المستقبلية.

وأضاف المخيزيم: "مع انطلاق هذا المسار المتجدد، أثبتت شركة الاستثمارات الوطنية أن النجاح لا يقاس بالأرقام وحدها، بل بالقدرة على التكيف، والابتكار، على مواجهة التحديات وتحولها إلى فرص، فالأداء القوي الذي تم تحقيقه خلال عام 2025، يشكل نقطة انطلاق مهمة نحو مرحلة جديدة من النمو النوي والتميز المؤسسي، ويؤكد أن الشركة تسير بثبات نحو تحقيق تطلعاتها وترسيخ مكانتها كأحد الأعمدة الرئيسية للاقتصاد الكويتي".

وأوضح أن الأصول المدارة بصفة الأمانة شهدت نمواً ملحوظاً خلال العام الجاري، لتصل إلى نحو 1.2 مليار دينار كويتي كما في 30 يونيو 2025، ما يعكس متانة الأداء الاستثماري وكفاءة إدارة المحافظ والأصول، ويؤكد نجاح الشركة في تعزيز ثقة عملائها عبر تحقيق عوائد مجزية وإدارة رشيدة للمخاطر.

أداء ثابت

وأوضح المخيزيم أن قطاع الاستثمارات المصرفية واصل تحقيق تقدم لافت في تنفيذ استراتيجياته الهادفة إلى ترسيخ مكانة الشركة كمستشار مالي رائد في أسواق رأس المال، حيث يعمل الفريق وفق نهج أكثر انتقائية ودقة في دراسة وتقييم الفرص الاستثمارية، مع التركيز على الصفقات الاستراتيجية دولة الكويت.

رشخت شركة الاستثمارات الوطنية مكانتها كأحد أبرز الكيانات الاستثمارية في الكويت والمنطقة، بعد أن حققت نقلة نوعية في أدائها المؤسسي والمالي، بفضل تطبيق استراتيجيتها الحديثة التي وضعتها بالتعاون مع إحدى كبرى بيوت الخبرة العالمية، وقد شكلت هذه الخطوة نقطة تحول محورية تمثل انطلاقة مرحلة جديدة من التخطيط الاستراتيجي والابتكار المالي وصناعة القيمة للعملاء والمساهمين، ضمن رؤية طموحة تستهدف إعادة صياغة نموذج العمل وتعزيز النمو المستدام وتحقيق المرونة التشغيلية في مواجهة المتغيرات الاقتصادية الإقليمية والعالمية.

وانعكست نتائج هذا التحول بوضوح في أداء شركة الاستثمارات الوطنية خلال عام 2025، وهو ما يؤكد نجاح الاستراتيجية في تحقيق التوازن وقد برهننت هذه النتائج على قدرة الشركة في تحويل رؤيتها إلى إنجازات ملموسة عززت تنافسياتها ورسخت ريادتها في قطاع الاستثمار، مؤكدة جاهزيتها لمواصلة التوسع في بيئة استثمارية تتسم بالتنافسية والتغير السريع.

وامتدت ملامح التحول لتشمل تحديثاً رقمياً شاملاً أعاد هيكلة بيئة العمل وأنظمة التشغيل، وأسس بنية تقنية متطورة تعتمد على التحليل الذكي واتخاذ القرار المستند إلى البيانات، كما نبّئت الشركة حلولاً رقمية متقدمة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، أسهمت في تعزيز الكفاءة التشغيلية وتسريع الخدمات الاستثمارية، بما يدعم مبادئ الحوكمة والشفافية ويؤسس لمرحلة أكثر ابتكاراً واستدامة، ومن خلال هذا الدمج المتكامل بين التحول الاستراتيجي والتقني، تواصل شركة الاستثمارات الوطنية ترسيخ مكانتها كمؤسسة مالية عصية قادرة على استثمار التحولات الاقتصادية وتحولها إلى فرص للنمو والريادة، بما يعزز دورها كمحرك رئيسي لتطوير قطاع الاستثمار في دولة الكويت.



شركة الاستثمارات الوطنية
National Investments Company

أفضل بنك استثماري
في مجال أسواق الأسهم
الكويت 2025

أفضل شركة في تخطيط
نقل الثروات بين الأجيال
الكويت 2025





قطاعات الأعمال تتجه نحو الخدمات الذكية.. استشارات فورية وصيانة استباقية وخدمة عملاء رقمية بإنتاجية أعلى وأدق

«الذكاء الاصطناعي»

يعيد تشكيل أداء البنوك والشركات الكويتية



البنوك تتوسع في المساعدات الافتراضية لتقديم استشارات مالية فورية

شركات الاتصالات تعتمد تحليل البيانات الضخمة وتشغل روبوتات دردشة تفاعلية

ومراقبة الأداء بشكل ذكي، مما يعزز الكفاءة التشغيلية ويخلق بيئة عمل أكثر ديناميكية وإبتكاراً.

آفاق جديدة للنمو الاقتصادي

بحقق تبني الذكاء الاصطناعي في الكويت نتائج ملموسة تتجاوز حدود الكفاءة التشغيلية لتشمل تحسين القدرة التنافسية وخلق فرص استثمارية جديدة، فالمؤسسات التي اعتمدت هذه التقنيات سجلت ارتفاعاً في الإنتاجية بنسبة تراوحت بين 15٪ و30٪ خلال السنوات الأخيرة، مع انخفاض مماثل في التكلفة التشغيلية. كما أصبح التحليل الذكي للبيانات ركيزة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية، مما مكن الشركات من دخول أسواق جديدة وتطوير منتجات مبتكرة، في وقت يتسارع فيه التحول العالمي نحو الاقتصاد الرقمي.

وترافق هذا التوسع التكنولوجي في الكويت مع التزام متزايد بمعايير حوكمة الذكاء الاصطناعي، التي تضمن الاستخدام المسؤول والشفاف للتقنيات، وتعمل المؤسسات على حماية بيانات العملاء عبر أنظمة تشفير متقدمة، إلى جانب إشراف بشري على القرارات الحساسة لتفادي أي تحيز أو أخطاء آلية، كما يتم التركيز على تحقيق التوازن بين الابتكار والأمنثال للوائح المحلية والدولية، ما يعزز الثقة العامة ويضمن استدامة التحول الرقمي في بيئة آمنة ومنضبطة.

تفنية ذكية بللمسة إنسانية

رغم الطابع التقني البحث للذكاء الاصطناعي، تترك المؤسسات الكويتية أن العنصر البشري يظل جوهر التجربة، لذلك، يجري العمل على تطوير أنظمة رقمية أكثر إنسانية في تفاعلها، قادرة على فهم الاحتياجات، وتتيح الانتقال السلس بين الدعم الآلي والبشري عند الحاجة، كما أن الهدف ليس استبدال الإنسان بالآلة، بل تمكين الإنسان من تقديم خدمة أسرع وأكثر دقة، مع الحفاظ على الجانب الإنساني في التعامل وبناء الثقة المتبادلة بين المؤسسات وعملائها. وإجمالاً، فقد أصبح الذكاء الاصطناعي اليوم أحد أعمدة التحول الاقتصادي في الكويت والعالم، ومحركاً رئيسياً لإعادة تشكيل القطاعات المختلفة، من التمويل والاتصالات إلى الخدمات اللوجستيات، ومع استمرار الدولة في تطوير بنيتها الرقمية وتشجيع الابتكار في هذا المجال، فإن الكويت تتجه بخطى ثابتة نحو اقتصاد معرفي يعتمد على الذكاء، ويوازن بين الكفاءة التشغيلية والتجربة الإنسانية، لتصبح نموذجاً خليجياً رائداً في التحول الرقمي الذكي.



بتقديم خدمة جيدة، بل تسعى إلى تقديم تجربة ذكية ومتكاملة تجمع بين السرعة والدقة والتخصيص. وتستخدم روبوتات المحادثة ومساعدو الصوت للرد الفوري على استفسارات العملاء وتنفيذ الطلبات بكفاءة عالية. أما أدوات تحليل المشاعر والآراء فتتمكن الشركات من قياس مستوى رضا العملاء وفهم انطباعاتهم بدقة، ما يساعدها على تحسين استراتيجياتها التسويقية والخدمية، وفي العمليات الداخلية، أسهمت الأتمتة الذكية في إدارة المخزون وتخطيط الجداول وتحليل الأداء بشكل لحظي، مما رفع الإنتاجية وخفض التكلفة التشغيلية.

وبالإضافة إلى الخدمات التقليدية، بدأت الشركات الكويتية في اعتماد حلول ذكاء اصطناعي متقدمة لتطوير منتجات وخدمات مستقبلية، مثل استخدام التحليلات التنبؤية لفهم احتياجات العملاء قبل ظهورها، وتقديم توصيات مخصصة على نطاق واسع. كما تعمل بعض المؤسسات على تطبيق الذكاء الاصطناعي لإدارة الموارد البشرية، من خلال تحسين عمليات التوظيف، وتطوير قدرات الموظفين،

التحليلات التنبؤية

لفهم العملاء وإدارة

الموارد البشرية

للتوظيف ومراقبة الأداء

التحليل الذكي للبيانات

ركيزة للقرارات

ودراسة الأسواق

وتطوير المنتجات

تشهد الكويت اليوم موجة تحول رقمية غير مسبوقة، تقودها تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) التي باتت تتغلغل في مفاصل الاقتصاد الوطني، لتعيد رسم ملامح الكفاءة والإنتاجية وتحول تجربة العملاء إلى مستوى جديد من التفاعل، فمع تسارع التطورات التقنية وتزايد الاستثمارات في البنية الرقمية، لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد أداة لتحليل البيانات أو أتمتة العمليات، بل أصبح محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي ومسرعا للتنوع في مختلف القطاعات.

البنوك الكويتية.. من الخدمات التقليدية إلى المصرفية الذكية

لم تعد المعاملات البنكية في البلاد مجرد إجراءات مالية روتينية، بل أصبحت تجربة رقمية متكاملة تقودها خوارزميات الذكاء الاصطناعي، فقد تبنت البنوك، منذ سنوات قليلة، استراتيجيات رقمية طموحة لتطوير خدماتها وتحسين تجربة عملائها، مما جعل القطاع المصرفي أحد أكثر القطاعات استفادة من الثورة التقنية. وتقوم المساعدات الافتراضية الذكية بدور محوري في تقديم استشارات مالية فورية وشخصية باللغتين العربية والإنجليزية وباللغة المحلية، لتقريب المسافة بين العملاء ومؤسساتهم المالية. كما أصبحت أنظمة تحليل البيانات المتقدمة أداة أساسية لتقسيم شرائح العملاء وتحديد احتياجاتهم المستقبلية بدقة، مما يعزز التسويق الموجه والعروض المصممة خصيصاً لكل فئة.

وفي الجانب الأمني، تستخدم البنوك خوارزميات التعلم الآلي للكشف المبكر عن العمليات المشبوهة ومنع الاحتيال، فيما ساهمت حلول الأتمتة الذكية في تسريع معالجة المستندات وتقليل الأخطاء التشغيلية بشكل ملموس، وهو ما انعكس على جودة الخدمة وثقة العملاء.

شركات الاتصالات.. شبكات أكثر ذكاء وتجربة رقمية بلا انقطاع

على الجانب الآخر، يعد قطاع الاتصالات أحد أبرز الميادين التي تجلّى فيها أثر الذكاء الاصطناعي في الكويت، فالشركات الكبرى في هذا المجال باتت تعتمد على أنظمة تحليل البيانات الضخمة لتتبع أنماط استخدام العملاء وتحسين جودة الخدمات. وتستخدم روبوتات الدردشة التفاعلية على مدار الساعة لتقديم الدعم الفني وإدارة الفواتير، والإجابة الفورية عن الاستفسارات، مما خفض زمن الاستجابة ورفع مستوى رضا العملاء، كما ساهمت أنظمة الصيانة بالأعطال في الانتقال من الصيانة التقليدية إلى الصيانة الاستباقية، حيث يتم تحديد المشكلات التقنية قبل وقوعها، ما يقلل من انقطاعات الخدمة ويعزز كفاءة الشبكات.

خدمة العملاء.. الذكاء الاصطناعي يغير قواعد اللعبة

في قطاع التجزئة والخدمات اللوجستية والفندقية، أصبحت تجربة العملاء مركزاً لا يبتكار المدفوع بالذكاء الاصطناعي، فالشركات لم تعد تكتفي

stc

stc الكويت تحصد جائزة التميز

في جودة تجربة مستخدمي خدمة الإنترنت
اللاسلكي الثابت (FWA)





نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة أكد في لقاء مع «الأنباء» أن المجموعة تتعاون مع تحالف كويتي لاستقطاب شركات عالمية للتأهيل في مشاريعه

عبدالرحمن الخنعة لـ «الأنباء»: عيون «بيوت» مفتوحة على «المطور العقاري»

أكد نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمجموعة بيوت الاستثمارية القابضة عبدالرحمن الخنعة اهتمام المجموعة الكبير بمشروع المطور العقاري الذي أعلنت عنه الدولة مؤخراً، مشيراً إلى البدء الفعلي باتخاذ خطوات عملية في هذا الصدد، وذلك بالتعاون مع مجموعة من الشركات الكويتية لاستقطاب شركات عالمية للحصول على الخبرة الفنية المطلوبة للتأهيل في مشاريع المطور العقاري. وقال الخنعة في حوار مع «الأنباء» إن «بيوت» التي أضحت واحدة من الشركات المدرجة في السوق الأول بالكويت، أصبحت تمتلك القدرة المالية والقانونية التي تساعد على تشكيل التحالفات التي ستساعد على النمو، وتحقيق المزيد من الأرباح والعوائد للمساهمين الذين وضعوا ثقتهم في أسهمها. وأشار الخنعة إلى أن «بيوت» والتي لديها الخبرة الكبيرة في مجال تقديم حلول الموارد البشرية للشركات الأميركية المتواجدة في دول الخليج، بدأت تلحظ توجهاً لدى الجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص يتعلق بإسناد مهام الموارد البشرية إلى شركات متخصصة مثل شركة بيت الموارد الكويتي - إحدى الشركات التابعة لمجموعتنا، حيث كانت مجموعتنا جاهزة عندما بدأ هذا التوجه، الأمر الذي ساعدنا على خلق توازن كبير في قاعدة العملاء وتقديم الخدمة بشكل جيد لعملائنا. ولفت إلى استمرار الشركة في التوسع في أسواق الخليج إلى جانب أسواق عربية أخرى مثل الأردن والعراق، جنباً إلى جنب مع عملائها في هذه الأسواق بشكل خاص، مؤكداً في الوقت ذاته على أن معظم توسعات المجموعة كانت مبنية على طلبات العملاء أنفسهم، وفيما يلي التفاصيل:

اجري اللقاء: طارق عرابي

بيوت القابضة

التوجه، الأمر الذي ساعدنا على خلق توازن كبير في قاعدة العملاء وتقديم الخدمة بشكل جيد لعملائنا.

على صعيد عملكم في الأسواق الخليجية، حدثنا عن طبيعة عملكم في تلك الأسواق، خاصة السوق السعودي والاماراتي والقطري، والتي تشهد نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة؟

● هناك أسباب عديدة دفعتنا للتوسع في أسواق الخليج إلى جانب أسواق عربية أخرى مثل الأردن والعراق، لعل من أهمها موضوع تواجد عملائنا في هذه الأسواق بشكل خاص، فالعمل الذي نعمله مع العميل هو الكويت الذي ساعدنا على التوسع في عملياتنا بالدول الأخرى، ذلك أن معظم توسعاتنا كانت مبنية على طلبات العملاء أنفسهم، فالشركات الأميركية المتواجدة في الكويت هي ذاتها التي تعمل في السعودية والامارات والبحرين وقطر والأردن والعراق، وهذه الشركات هي التي طلبتنا بتقديم نفس مستوى الخدمات والجودة في تلك الدول.

لكن هذا لا يعني أننا نعمل فقط على عملائنا الحاليين الموجودين في الكويت لافتتاح مكتب في السعودية أو الامارات، حيث تقوم مجموعتنا بتقديم مدى جانبية السوق نفسه قبل افتتاح مقر لها هناك، فتقوم بإعداد دراسات جدوى لمعرفة مدى إمكانية دخول الأسواق الجديدة من عدمها. ولعل أكبر الأسواق التي لدينا توجه كبير له حالياً هو السوق السعودي، فهذا السوق من أكبر أسواق المنطقة وليست لديه شركات تستحوذ على حصة تزيد على 20٪ أو 30٪ ما يعني أن فرصة الحصول على حصة سوقية هناك تعتبر كبيرة جداً، خاصة أن السوق السعودي يشهد نمواً وتوسعاً ملحوظاً، بمعنى أن المنافسة في هذا السوق لا تقتصر على القيمة السوقية الحالية، بل تتسع المنافسة للحصول على جزء من الحصة السوقية التي

التي تتبعونها لتحقيق هذا الهدف؟

● خلال مرحلة الإدراج كانت هناك آراء حول نموذج عمل الشركة، وماهية الأمور التي تحتاج للتطوير، وذلك للاستحواذ على أعلى قيمة لدى المساهمين، وكان أحد هذه الآراء ضرورة تنوع قاعدة العملاء، لذلك نقول أن مجموعتنا كانت وما زالت وستستمر في تقديم حلول الموارد البشرية للشركات الأميركية المتواجدة في دول الخليج، خاصة أن هذا العمل هو الذي يقدر القيمة والجودة التي تقدمها المجموعة والتي تنعكس على الجانب المالي.

وفي المقابل، لاحظنا في الفترة الأخيرة توجهها كبيراً لدى الجهات الحكومية وشركات القطاع الخاص بتعلق بإسناد مهام الموارد البشرية إلى شركات متخصصة مثل شركة بيت الموارد الكويتي - إحدى الشركات التابعة لمجموعتنا، حيث كانت مجموعتنا جاهزة عندما بدأ هذا

قمت بعملية إعادة بناء للهوية الخاصة بالمجموعة، ما الهدف من ذلك، وإلى ماذا يرمز؟

● ما بعد الإدراج أصبح هناك نوع من الانطباع عن الشركة نتيجة لاسم وشعار الشركة السابق والذي أصبح لا يتماشى مع نموذج العمل الحالي، وبالتالي كان لابد من إطلاق مبادرة إعادة تشكيل هوية الشركة الجديدة وما يتماشى مع الاسم الذي أصبحنا نعرف به في السوق ألا وهو «بيوت». أما فيما يتعلق بخصوص هذه الهوية، فيمكن القول أنه نابع من حرصنا على الاستدامة فقمنا باختيار الألوان المرتبطة بها، كما احتوى الشعار على جزء يرمز إلى الاستدامة والنمو، وهو ما يرتبط بالتوازن بين استدامة توزيعات الأرباح وفي الوقت نفسه تحقيق النمو المطلوب.

كشفت في مؤتمر المحللين عن خطة لتوزيع العملاء من 70٪ عقود أميركية إلى هدف 50/50 بحلول 2026، ما السيناريوهات

أرباح المستثمرين طويلي الأجل؟

● لعل هذه المعادلة الأصعب لأي شركة، حيث تتطلب العمل في جهتين، الأولى تتعلق بتوزيع الأرباح، والثانية تتطلب النمو بشكل جيد، لذلك فإننا أصبحنا من أكبر الشركات التي تعطي عوائد أعلى مقارنة بسعر السهم، وفي الوقت نفسه لدينا حجم مشاريع كبيرة نطمح أن نسهم بها.

هذه المعادلة تحققت بفضل نموذج العمل الذي قمنا ببنائه سابقاً، وتحديدًا في جانبين، الأول هو مشاريع الموارد البشرية التي هي طبيعتها ونوعية العملاء وهي المشاريع التي لا تتطلب سهولة لتحقيق النمو، فطبيعة مثل هذه المشاريع لا تتطلب رأس المال العامل لتحقيق العوائد، أما الجانب الآخر، فهو المتعلق بالمشاريع العقارية والتي تتطلب دخول الشركة في تحالفات كبيرة تساعدنا على تحقيق التوازن بين توزيعات الأرباح والنمو في المشاريع.

خض الفائدة.. داعم للنمو

المطروحة حالياً والتي من بينها المطور العقاري تتطلب حجماً كبيراً من الدين، وبالتالي فإن الاستمرار في خفض الفائدة سيسهم في مساعدة القطاع الخاص للاستفادة من التمويلات، خاصة في ظل السيولة الكبيرة الموجودة لدى البنوك والتي تبحث عن مصادر لتشغيلها، ولعل أفضل نماذج التشغيل هي مشاريع الحكومة والتي يمكن للقطاع الخاص تنفيذها بكل سهولة.

هذه أبرز توجهات «بيوت» في 2026

- التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي ● البحث عن عملاء جدد بالموارد البشرية
- استمرار النمو في الموارد البشرية ● تركيز على المشاريع الحكومية

هكذا أعيدت بناء هوية «بيوت» البصرية

- الشعار يجمع بين حرفي 'B' و'ب' ليعكس هوية ثنائية اللغة ومتعددة الثقافات.
- تم تصميم الشعار ليكون سلساً وأنيقاً.. ويعكس النهج والرؤية العالمية للمجموعة.
- السهم الأخضر يرمز إلى النمو والتقدم والاستدامة ويعكس التزاماً بالتنمية المستدامة والابتكار.
- العناصر البصرية تعبر عن الطموح والتوسع والقيادة مع التزام صارم بالتميز في كل ما نقوم به.

بداية، حدثنا عن أداء «بيوت» في مرحلة ما بعد الإدراج، كيف تقيمون تجربة وجودكم ضمن شركات السوق الأول، وما القيمة المضافة التي حققتموها حتى الآن؟

● بعد مرور أكثر من عام على إدراج الشركة في سوق الكويت للأوراق المالية، يمكن القول إن الهدف الرئيسي من هذه الخطوة يتمثل في تحويل الشركة من الإطار العائلي إلى الطار المؤسسي وانتقال الإدارة بسلاسة من جيل إلى آخر بما يحقق أفضل قيمة للمساهمين. كما يمكن التأكيد على أن الإدراج يمثل قيمة مضافة حقيقية للشركة، إذ يفتح أمامها المجال للمشاركة في مشاريع الدولة الكبرى، فتعامل الجهات الحكومية مع الشركات المدرجة يمنحها ثقة أكبر، نظراً لما يتيح الإدراج من ضمانات للمساهمين تتعلق بتطبيقات الحوكمة والالتزام، والتي تحرص الشركة على تطبيقها وفقاً للقوانين وأفضل الممارسات الدولية، إلى جانب خضوع هذه الشركات لرقابة الجهات التنظيمية الحكومية التي تتابع أداؤها وتضمن التزامها بالمعايير السليمة.

أما من الناحية الاستراتيجية، فقد أتاح الإدراج للشركة فرصة بناء تحالفات إستراتيجية تدعم نموها وتوسعها، وهو ما تجسد في أحد المشاريع التي نعمل على الدخول فيها حالياً، وهو مشروع تطوير ساحات المباركة، حيث نجحت المجموعة في تكوين تحالف مع كل من شركة الاستثمارات الوطنية وشركة أركان العقارية، إلى جانب مشاريع أخرى مثل سوق شرق والمفنى، بالإضافة إلى التعاون مع مطورين عقاريين للدخول في تحالفات جديدة تدعم مسيرة النمو المستقبلي للشركة.

كيف تضمن الشركة التوازن بين متطلبات المساهمين قصيري الأجل، وتوزيعات

التطوير العقاري يعتبر نقطة

تحول في العلاقة ما بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص

سيعطي الفرصة للقطاع الخاص للمساهمة في النمو الاقتصادي وحل مشاكل المواطنين

أصبحنا ضمن أكبر الشركات التي تعطي عوائد أعلى للمساهمين مقارنة بسعر السهم

السوق الكويتي والأسواق الخليجية تتطور وتطلب خبرات عالمية لتنفيذ بعض المشاريع

نستبعد تأثير اللاعبين العالميين في قطاع الموارد البشرية في الكويت

نعمل على خطة إستراتيجية ستعرض على مجلس الإدارة نهاية العام الحالي لاعتمادها

“



2026.. «الخير.. بقبال»

رؤية مجموعتنا في 2026
مرتكزة على التحول الكامل
للعمليات نحو الذكاء الاصطناعي

مفهوم التكنولوجيا والذكاء
الاصطناعي في العمليات.. صلب
الرؤية القادمة للمجموعة

سنركز العام المقبل على
المشاريع الحكومية.. بينها
مجمع المثنى وسوق شرق

54 طلب تأجير تلقيناها حتى
الآن من قبل شركات وعلامات
تجارية عالمية

التوقعات تشير إلى أن المشروع
سيحقق طفرة في النمو..
وليس نمواً عادياً



بدأنا بإعداد العدة بالتعاون مع مجموعة من الشركات الكويتية (تحالف كويتي) لاستقطاب شركات عالمية للحصول على الخبرة الفنية المطلوبة للتأهيل في مشاريع المطور العقاري.

مشروع Beyout Plus، حدثنا عن مستجدات المشروع وآلية العمل به؟

● يعتبر مشروع Beyout Plus بمنزلة «درة التاج» بالنسبة للمجموعة، حيث من المتوقع أن ينقل هذا المشروع مجموعة بيوت ثقلة نوعية فور الانتهاء منه وتشغيله، حيث يتوقع أن يحقق المشروع طفرة في النمو وليس نمواً عادياً.

آلية عمل المشروع تسير حالياً على حسب المخطط من دون أي تأخير، كما أن عمليات التأجير في المشروع تركز في المرحلة الحالية على المؤجرين الاستراتيجيين، وذلك بهدف تشكيل الهوية الحقيقية للمشروع تماماً كما تم الإعلان عنها قبل البدء فيه، وبالفعل نجحت المجموعة في توقيع العقد، فيما تهدف إلى وصول نسبة تأجير تفوق 20٪ من إجمالي المساحات قبل نهاية العام الحالي، علماً بأن الشركة تلقت حتى الآن نحو 54 طلب تأجير من قبل شركات مختلفة.

ما أبرز توجهاتكم خلال العام المقبل 2026؟

● نؤكد أن 2026 ستكون هي نقطة الانطلاقة في التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي وذلك من خلال الخطة الاستراتيجية التي ستعرض على مجلس الإدارة نهاية العام الحالي لاعتمادها، كما سنركز المجموعة في 2026 على المشاريع الحكومية التي طرحت أو التي ستطرح مستقبلاً، والتي من بينها مجمع المثنى أو سوق شرق أو المطور العقاري، بالإضافة إلى أن الشركة مستمرة في النمو في جانب الموارد البشرية والبحث عن عملاء جدد في هذا الجانب، علماً أن حجم العقود التي تم توقيعها في 2025 في هذا القطاع تجاوز 80 مليون دينار وهي عقود سيتم تنفيذها على مدى 3 سنوات قادمة.

العبء والمسؤوليات الكبيرة جداً، لذلك فنحن حريصون كل الحرص على إنجاح هذه التجربة، لأنه في حال لم ينجح مشروع المطور العقاري فلن تكون هناك فرصة أخرى أمام القطاع الخاص الكويتي للمشاركة في تطوير الدولة.

ووفقاً للقانون المطروح وللشروط المدرجة في القانون، فإن الأمر يتطلب وجود تحالفات عالمية للبدء في التطوير العقاري، خاصة أننا نعرف أن التطوير العقاري في الكويت لم يكن موجوداً منذ صدور قانون رقم 8 لسنة 2008 الصادر بشأن استغلال الأراضي الفضاء، والذي حرم الشركات الخاصة من تملك وتطوير الأراضي السكنية.

وبما أن الكويت تفقد شركات التطوير العقاري التي تمتلك التجربة المحترفة المطلوبة وفقاً للقانون، فإن الحاجة لوجود الشريك العالمي هو امر مطلوب، لا سيما في ظل وجود نماذج في الإمارات والسعودية ومصر.. وآلاف الوحدات السكنية.

وهل لديكم اهتمام بالدخول في مشاريع المطور العقاري في الكويت؟

● نعم لدينا اهتمام كبير، وقد بدأنا بالفعل باتخاذ خطوات فعلية في هذا الصدد، حيث

وآخرون متخصصون في التدريب، وشركات أخرى متخصصة في اختيار العمالة، بينما يتميز نموذج عملنا في إمكانية تقديم كل الحلول تحت سقف واحد، حيث نقوم بالتوظيف، وإنهاء إجراءات الإقامة، وغيرها من العمليات اللوجستية المرتبطة بالعمالة من سكن ونقل وإدارة وتدريب متخصص في نوعية الأعمال، لذلك ترتبط عملية الموارد البشرية بأمريين رئيسيين، الأول هو الشركات الباحثة عن الجودة، والثاني هو فهم قوانين العمل في أسواق الخليج، وهي أمور لا يمكن للشركات الأجنبية استيعابها والعمل بها.

تشهد الكويت حالياً تشريعات قانونية لعل أهمها ما يتعلق بقانون المطور العقاري، كيف تنظرون إلى هذا القانون على وجه التحديد؟

● لنبدأ أولاً بقانون المطور العقاري الذي يعتبر بمثابة نقطة تحول في العلاقة ما بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، فهذا القانون هو الذي سيعطي الفرصة للقطاع الخاص للمساهمة في النمو الاقتصادي بالدولة وحل مشاكل المواطنين، وبرأيي الشخصي فإنه للمرة الأولى التي تتاح الفرصة أمام مشاركة القطاع الخاص في أمر يهم المواطن ويزيل عن الدولة

بحاجة للموارد البشرية، وهذه هي الشركات العالمية التي أصبحت نتجه لها حالياً، فمع تطور السوق الكويتي والأسواق الخليجية لطلب خبرات عالمية لتنفيذ بعض المشاريع، هذا هو توجهنا فيما يخص الشركات الاستراتيجية العالمية.

إن وفي نفس هذه النقطة، كيف تنظرون إلى دور التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وتأثيره على عملياتكم التشغيلية؟

● إدخال مفهوم التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي هو صلب الرؤية القادمة للمجموعة، فرؤيتنا القادمة لعام 2026 ستكون مرتكزة أساساً على التحول الكامل لعمليات المجموعة هي التحول الكامل نحو الذكاء الاصطناعي، ولا شك أن نموذج عملنا في جانب الموارد البشرية سيتطور من خلال إدخال الذكاء الاصطناعي في صميم عملنا.

كيف ترى المنافسة في قطاع الموارد البشرية خلال السنوات المقبلة مع دخول لاعبين عالميين جدد إلى السوق الخليجي؟

● في الحقيقة فإننا نستبعد تأثير اللاعبين العالميين في قطاع الموارد البشرية في الكويت، فكل نموذج في هذا العمل تخصص مختلف، فهناك من هو متخصص في التوظيف،

تنمو بشكل مطرد، ولعل هذا الأمر ينطبق كذلك على السوق الإماراتي.

أما بالنسبة للسوق القطري فيمكن القول بأن السوق القطري يتشابه كثيراً مع السوق الكويتي، ذلك أن معظم عملائنا ومشاريعنا مع الشركات الأميركية في الكويت هي نفسها في قطر، علماً بأن تواجداً في قطر قديم ويعود إلى العام 2012 وذلك نتيجة لتواجد القاعدة العسكرية هناك والتي تخدمها شركات أميركية نعمل معها بالكويت.

وبالنسبة لأسواق البحرين والاردن والعراق، فتركيزنا هناك ينصب على الشركات الأميركية، لأن جاذبية هذه الأسواق تعتبر أقل، لذلك ينصب تركيزنا هناك بشكل أكبر على تواجد الشركات الأميركية هناك.

وماذا بخصوص باقي الدول وبخاصة دول شمال أفريقيا؟

● لقد أصبحنا اليوم انتقائيين فيما يتعلق بالفرص الاستثمارية، وبالتالي نقول إنه لا توجد لدينا خطط للتوسع في مصر أو ليبيا أو المغرب، لكن في حال كانت هناك متطلبات من عملائنا في تلك الأسواق فإننا نعمل على دراسة هذه الأسواق، علماً بأن حجم السوق هو الذي يحدد هذا الأمر، وإن كنا نؤكد أن هذه الأسواق ليست ضمن خططنا الاستراتيجية، وإن كان للشركة تواجد سابق في السوق المغربي قبل الإدراج.

هل لديكم توجه للدخول في شركات استراتيجة عالمية لدعم النمو؟

● بالطبع لدينا هذا التوجه، فننموذج العمل الذي نقدمه يقوم على تقديم حلول الموارد البشرية المتكاملة لعملائنا، وما يحدث هو أن معظم المشاريع المطروحة هي مشاريع خدمة العامل الأساسي في إنجاحها هي الموارد البشرية، وبالتالي، فإن جميع هذه الشركات



(قاسم باشا)

عبد الرحمن الخنة يتحدث إلى الزميل طارق عرابي

BEYOUT PLUS

الخدمات اللوجستية (3PL)

مكاتب

معارض

مخازن مفتوحة

بيوت بلس

كل ما تحتاجه لبناء مستقبل متكامل

بيوت بلس مشروع تجاري متكامل، يمتد على مساحة 250 ألف متر مربع، ويعد وجهة تجمع بين المعارض الحديثة ومساحات التخزين المفتوحة ومستودعات الخدمات اللوجستية (3PL)، مصممة لتلبية تطلعات المستثمرين ومنح الزوار تجربة تسوق وتجارية فريدة

+965 9500-PLUS (7587)

www.beyoutplus.com



من خلال الخدمات المصرفية الخاصة والمميزة والأفضل التي تلبي تطلعاتهم وتناسب احتياجاتهم

«الخليج»

خدمات ومزايا استثنائية لأصحاب الثروات

ومزايا برنامج «نقاط الخليج»، والخصومات والعروض الحصرية التي يطرحها البنك على مدار العام.

الخدمات المصرفية المميزة

وعن العملاء الذين يمتلكون رصيداً في الحسابات أو صناديق استثمارية يزيد على 100 ألف دينار وأقل من 500 ألف دينار، أو من يحولون راتباً شهرياً يعادل 3500 دينار أو أكثر، قال الخبيزي: «يمكنهم الانضمام إلى الخدمة المصرفية المميزة والاستفادة من باقة خدمات ومنتجات مصرفية واستثمارية متكاملة».

وأضاف: يخصص لهؤلاء العملاء مدير حسابات شخصي يدير جميع احتياجاتهم المصرفية، ويوفر لهم حلولاً مالية واستثمارية تساهم في الحفاظ على ثرواتهم وتنميتها.

وتابع: تتوافر هذه الخدمة في عدد من الفروع، منها: برج كريستال، فهد السالم، مبارك الكبير (الفرع الرئيسي)، العدلية، الفحيحيل، شرق - شارع أحمد الجابر، المنصورية، مجمع الفنار، بيان، مشرف، الشويخ، العبدان، الأحمد، وغرب الجھراء. كما يمكن لمدير الحساب زيارة العميل في الوقت المناسب في المنزل أو مكان العمل.

الخدمات المصرفية الأفضل

أما عن العملاء الذين يمتلكون رصيداً في الحساب أو حصصاً في صناديق استثمارية تتراوح بين 25 ألف دينار وأقل من 100 ألف دينار، أو من يتم تحويل راتب شهري لهم يتراوح بين 2000 و3499 ديناراً، فأشار الخبيزي إلى أنه يمكنهم الاستفادة من خدمة «الأفضل»، التي توفر عرضاً شاملاً ومميزاً من الخدمات المصرفية المصممة لتلبية مختلف الاحتياجات المالية.

وذكر أن العميل ضمن هذه الفئة يكون لديه مسؤول حسابات شخصي يتولى تلبية جميع متطلباته المصرفية، ويوفر له المعلومات اللازمة حول الحسابات، القروض، البطاقات الائتمانية، وقنوات الاتصال البديلة، كما يتمتع عملاء «الأفضل» بأولوية داخل الفروع وعند الاتصال بمركز خدمة العملاء، بالإضافة إلى إعفاءات وخصومات حصرية على بعض الرسوم، وفقاً لشروط محددة.

والامتيازات التي تعكس مكانتهم. ولهذا، سواء كان العميل يسعى إلى تحقيق حلم امتلاك عقار، أو تعزيز استثماراته، أو الاستفادة من أصوله بأسلوب ذكي، فإن بنك الخليج يدعمه في كل خطوة بخدمات مصرفية متميزة وتجربة استثنائية.

الخدمات المصرفية الخاصة

وقال الخبيزي: «تقدم الخدمات المصرفية الخاصة من بنك الخليج تجربة استثنائية مخصصة لمن يسعون وراء التميز، فهي ليست مجرد خدمة، بل شراكة شاملة تهدف إلى تلبية جميع الاحتياجات المصرفية والاستثمارية للعملاء».

وأضاف: يحظى من يمتلكون أرصدة في حساباتهم أو حصصاً في صناديق استثمارية بقيمة 500 ألف دينار أو أكثر، بتجربة مصرفية فريدة من خلال الخدمات المصرفية الخاصة. وقد تم تصميم حلول إدارة الثروات لتواكب الاحتياجات الحياتية المتغيرة للعملاء، سواء للحفاظ على الثروة وتنميتها من أجل الأجيال القادمة، أو التوجه نحو الاستثمارات العقارية، أو تطوير استراتيجية استثمارية تتماشى مع الأهداف الشخصية.

وتشمل هذه الخدمات: التخطيط لثروة العائلة، توفير خيارات السيولة والتمويل، إدارة الأصول على المستوى العالمي، إلى جانب العديد من الحلول الأخرى المخصصة لتنمية وحماية الثروة.

ويحصل عملاء إدارة الثروات الخاصة على مدير حساب شخصي يتولى إدارة جميع احتياجاتهم المصرفية، ويقدم لهم الحلول المالية والاستثمارية المناسبة التي تحقق أهدافهم وتحافظ على ثرواتهم وتساهم في تنميتها. ويكون مدير الحساب على أهمية الاستعداد للتواصل مع العميل وزيارته بشكل مستمر.

كما يحصل العملاء على بطاقة سحب آلي تتيح الدخول إلى صالات المطار، وتوفر خصومات عند حجز تذاكر السفر والفنادق، بالإضافة إلى إمكانية الحصول على بطاقة ائتمانية (Visa Infinite أو Mastercard World)، توفر تأميناً شاملاً على الحوادث والسفر، وتمكنهم من دخول صالات المطار، إلى جانب الاستفادة من خدمة Dine & Fly لخصومات المطاعم، وخدمة الكونسيرج المحلية،

في إطار جهوده المتواصلة للارتقاء بتجربة العميل، يحرص بنك الخليج على تقديم خدمات استثنائية لأصحاب الثروات، توفر لهم مستويات غير مسبوقة من الخدمات المصرفية، ترقى إلى مستوى طموحات من يتطلعون إلى ما هو استثنائي، والحصول على خدمات ومنتجات نوعية، بالإضافة إلى الدعم والاستشارات الاستثمارية المتخصصة.

ويعمل البنك على حماية وتنمية ثروات العملاء اليوم وغداً وفي المستقبل، من خلال فريق متخصص من المهنيين ذوي الخبرة، الذين يعملون بتفانٍ على حماية وتنمية ثروات العملاء وضمان تحقيق تطلعاتهم المالية.

وفي هذا الإطار، قال نائب مدير عام الخدمات المصرفية الشخصية - إدارة الثروات في بنك الخليج عبدالرحمن الخبيزي: «يتمتع أصحاب الثروات لدى بنك الخليج بمجموعة من المزايا الحصرية، والفرص الاستثمارية الواعدة، وتجربة مصرفية سلسلة تتجاوز توقعاتهم، من خلال الخدمات المصرفية الخاصة والمميزة والأفضل».

وأضاف: «يعتمد البنك في نهجه لتخطيط الثروات على 3 محاور رئيسية، تتمثل في وضع استراتيجيات تهدف إلى تنمية الثروة على المدى الطويل، وحماية الأصول. وضمان الأمان المالي، إلى جانب ضمان نقل سلس للثروة بما يتماشى مع رغبات العميل الشخصية، وتشمل خدمات البنك: التخطيط لثروة العائلة، وتوفير خيارات السيولة والتمويل، وإدارة الأصول على المستوى العالمي، بالإضافة إلى العديد من الحلول الأخرى المصممة خصيصاً لتنمية وحماية الثروات».

كما يقدم البنك حلولاً تمويلية مبتكرة تلبي تطلعات العملاء وتتناسب مع احتياجاتهم، من خلال مجموعة متكاملة من حلول التمويل العقاري والاستثماري، والتمويل بضمان الأسهم والسندات المحلية، إلى جانب توفير فرص استثمارية واعدة عبر صناديق استثمارية متنوعة، وذلك بما يتماشى مع احتياجات العملاء المختلفة وطموحاتهم. وقد تم تصميم هذه الحلول لتوفير مرونة مالية غير مسبوقة، حيث يمكن للعملاء الحصول على التمويل الذي يناسب احتياجاتهم الشخصية أو الاستثمارية، مع ضمان تقديم أفضل الخيارات



عبدالرحمن الخبيزي

عبدالرحمن الخبيزي:

نقدم حلولاً مبتكرة تشمل التمويل العقاري

والاستثماري والتمويل بضمان الأسهم

والسندات المحلية

توفير فرص استثمارية واعدة عبر صناديق

استثمارية متنوعة بما يتماشى مع احتياجات

العملاء المختلفة وطموحاتهم

الخدمات المصرفية الخاصة من بنك الخليج

توفر تجربة استثنائية مخصصة لمن يسعون

وراء التميز وتنمية ثرواتهم

نعمل على حماية وتنمية ثروات العملاء اليوم

وغداً وفي المستقبل من خلال فريق مخصص

من المهنيين ذوي الخبرة

أفضل العروض للجيل القادم من الأثرياء

حصل بنك الخليج في عام 2024 على جائزة «أفضل العروض للجيل القادم من الأثرياء» من الجهة ذاتها، مما يعكس ريادة البنك في تلبية احتياجات مختلف شرائح العملاء، بما فيهم الجيل الجديد من المستثمرين. ويذكر أن إدارة الثروات في بنك الخليج، التي تم تأسيسها في عام 2010، تركز على تقديم خدمات نوعية تتناسب مع احتياجات العملاء وتتماشى مع أسلوب حياتهم، مما يساهم في استقطاب المزيد من أصحاب الملاة المالية العالية الباحثين عن خدمات مصرفية أكثر تميزاً.

أفضل تجربة عميل بالخدمات المصرفية الخاصة

في إنجاز جديد يضاف إلى سجله الحافل، حصل بنك الخليج مؤخراً على جائزة «أفضل تجربة عميل في الخدمات المصرفية الخاصة»، ضمن جوائز Private Banker International 2025 Global Wealth Awards، والتي تعد من أبرز الجوائز الدولية في قطاع إدارة الثروات. وتمنح هذه الجوائز من قبل منصة (Private Banker International) المتخصصة في أخبار وتحليلات قطاع البنوك الخاصة وإدارة الثروات، والتي تكرم منذ أكثر من 30 عاماً المؤسسات المالية التي تبرز في تقديم الخدمات المصرفية الخاصة والابتكار في إدارة الثروات.

وتعد الجائزة تنويجاً لنهج بنك الخليج المستدام في تقديم تجربة مصرفية مصممة خصيصاً لعملائه من أصحاب الثروات، مع التركيز على مزيج متكامل من الخدمة الشخصية، والحلول الاستثمارية المصممة حسب الحاجة، والاهتمام بأدق تفاصيل العلاقة المصرفية.



ثروتك تنمو معنا دوم

نقدم لكم الخدمات المصرفية الخاصة من بنك الخليج

ترقى الخدمات المصرفية الخاصة من بنك الخليج إلى كل الذين يتطلعون إلى ما هو استثنائي. من خلال التزامنا بتوفير الدعم والاستشارات الاستثمارية المتخصصة، نحرص على حماية وتنمية ثروتك اليوم، وغداً وفي المستقبل.

*تطبق الشروط والأحكام

e-gulfbank.com/Private ■ 1 805 805

بنك الخليج
GULF BANK
PRIVATE



الطي هيليز - الشارقة



فندق ذا 8 - دبي

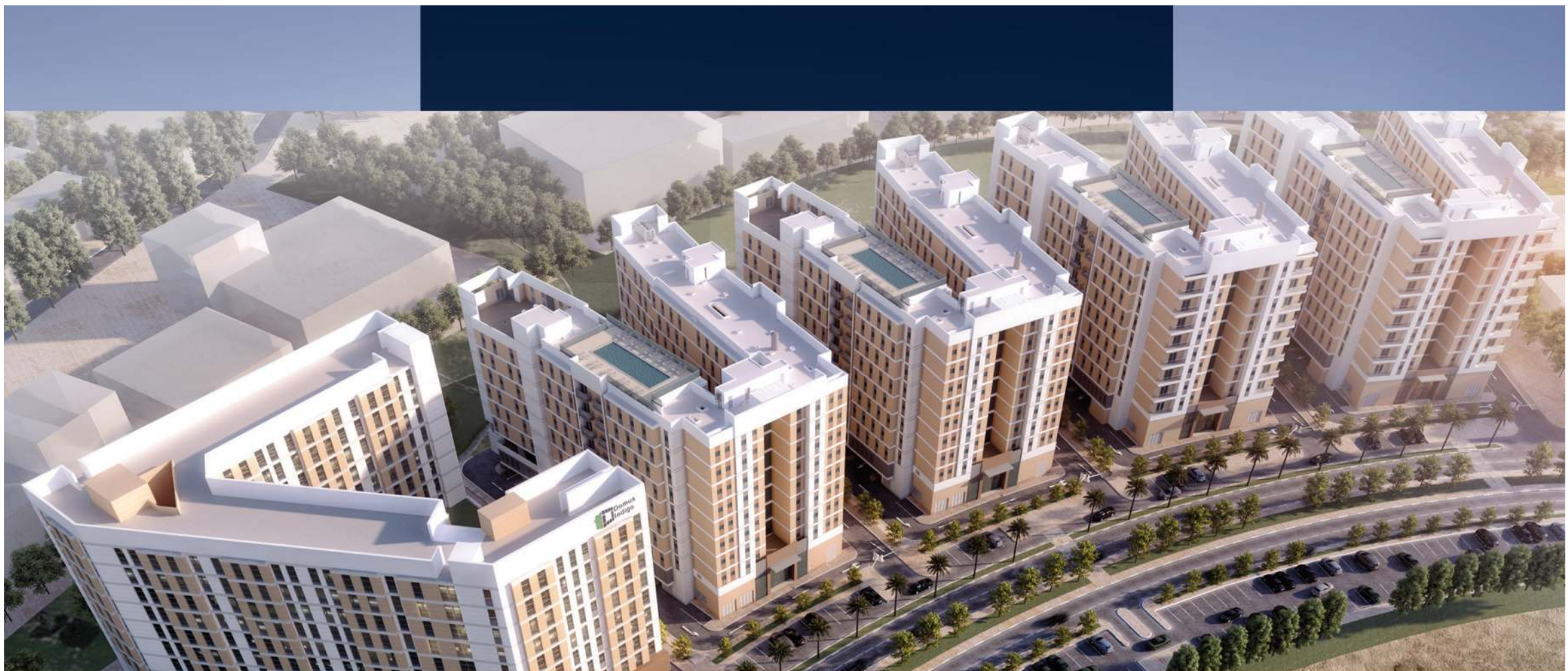
فندق يوتل - نيويورك

وجهتك العقارية والاستثمارية

فنادق . منتجعات . مكاتب . وحدات سكنية . محلات



www.aqarat.com.kw



دومس - دبي



لؤلؤة المرزوق - الكويت



فندق ذا8 - دبي

نطور وجهات بارزة في مواقع استراتيجية



www.aqarat.com.kw



PDF



سجلت أكبر المكاسب في 4 سنوات.. وجميع قطاعات السوق حققت نمواً ملحوظاً بمعدلات ثنائية الرقم تقارب 20٪

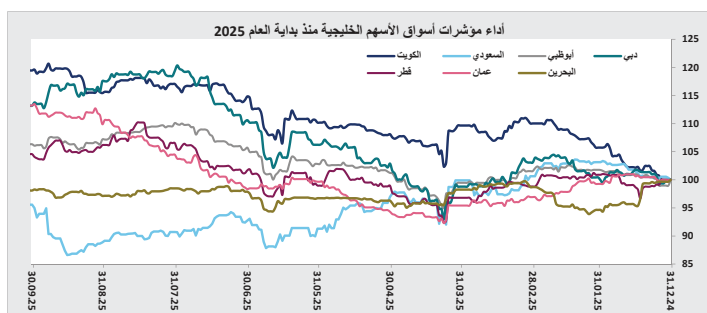
«كامكو إنفست»:

«بورصة الكويت» أحد أكثر الأسواق قوة عالمياً..

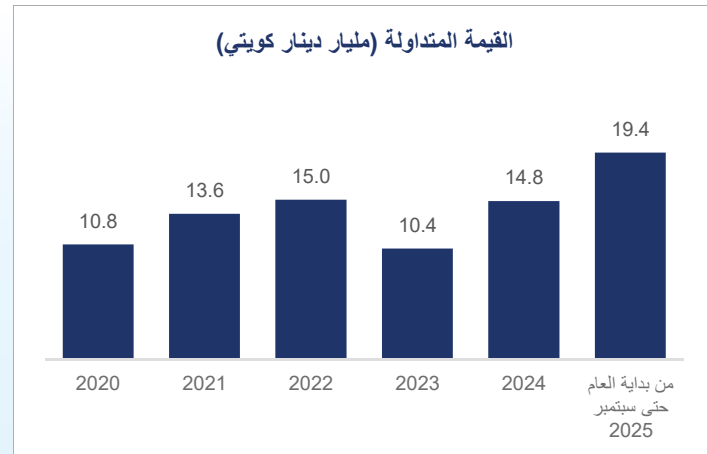
وأداؤها يتصدر أسواق الخليج في 2025

الأسهم الخليجية	إغلاق المؤشر	الارتفاع منذ بداية العام (%)	القيمة السوقية (مليار دينار)	مخاطر البورصة (x)	مخاطر البورصة (x)	مخاطر البورصة (x)	مخاطر البورصة (x)
الكويت - مؤشر السوق الأول	9,371.9	19.6%	174.0	1.4	17.2	2.3%	2.3%
الكويت - مؤشر رينفيس 60	8,907.1	25.0%					
الكويت - مؤشر السوق الرئيسي	8,228.1	19.1%					
الكويت - مؤشر السوق العام	8,795.7	19.5%					
السعودية	11,503.0	(4.4%)	2,483.8	19.8	2.4	3.5%	3.5%
أبوظبي	10,014.6	6.3%	827.1	20.7	2.6	2.3%	2.3%
عمان	5,839.6	13.2%	266.1	10.7	1.8	4.8%	4.8%
قطر	11,052.8	4.6%	182.2	12.3	1.4	4.5%	4.5%
البحرين	1,948.2	(1.9%)	68.7	13.7	1.3	9.8%	9.8%
نصان	5,181.6	13.2%	37.5	9.1	1.0	5.8%	5.8%
إجمالي الأسواق الخليجية			4,039.4	18.0	2.2	3.5%	3.5%

المصدر: بحث كامكو إنفست



المصدر: بحث كامكو إنفست



المصدر: بحث كامكو إنفست



والشرق الأوسط للاستثمار المالي (كميفك) وإيفا للفنادق والمنتجعات، بخسائر بلغت نسبتهما 35,4٪ و 24,8٪ على التوالي. وفيما يتعلق بالمشروعات المتداولة، أشارت الشركة إلى أن البورصة سجلت خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2025 أحد أعلى مستوياتها منذ العام 2009، وبلغ إجمالي قيمة الأسهم المتداولة 19,4 مليار دينار، متجاوزة قيمة التداولات المسجلة خلال العام 2024 بأكمله بنسبة 30,5٪، فيما اقترب معدل النمو السنوي للقيمة المتداولة من 90٪ مقارنة بالتسعة أشهر الأولى من العام 2024.

وعلى صعيد كمية الأسهم المتداولة، تم تداول 84,2 مليار سهم خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2025، مقابل 43,8 مليار سهم في التسعة أشهر الأولى من العام 2024، بزيادة بلغت 91,3٪.

وعند تحليل توزيع أنشطة التداول وفقاً للقطاعات المختلفة، أوضحت «كامكو إنفست» أن قطاع البنوك تصدر قائمة الأسهم الأكثر تداولاً من حيث القيمة، بتداولات بلغت قيمتها 5,6 مليارات دينار، بما يعادل نسبة 28,7٪ من إجمالي القيمة المتداولة خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2025.

وأضاف أن قطاع الخدمات المالية جاء في المرتبة الثانية بتداولات بلغت قيمتها نحو 5,2 مليارات دينار، يليه قطاع العقار بقيمة 3,5 مليارات دينار وقطاع الخدمات الاستهلاكية بتداولات بلغت 2,4 مليار دينار.

وعلى صعيد أنشطة التداول على مستوى الأسهم، قالت كامكو إنفست إن سهم بيت التمويل الكويتي جاء في الصدارة، بتداولات بلغت قيمتها 1,8 مليار دينار خلال التسعة أشهر الأولى من العام، وتبعه كل من سهمي الشركة الأولى للتسويق المحلي للوقود وبنك الكويت الوطني بتداولات بلغت قيمتها 1,7 مليار دينار و 1 مليار دينار، على التوالي.

مكاسب واسعة النطاق في التسعة أشهر الأولى من العام 2025، باستثناء مؤشر قطاع التأمين الذي كان الخاسر الوحيد وظل في المنطقة الحمراء، فيما حققت بقية القطاعات ارتفاعات ملحوظة.

وذكرت الشركة أن مؤشر قطاع العقار جاء في الصدارة، بتسجيله نمواً قدره 47,7٪، ليكون القطاع الأفضل أداءً في الكويت، يليه كل من قطاعي الطاقة والزراعة الصحية بمكاسب قوية بلغت نسبتهما 39,4٪ و 33,0٪، على التوالي، كما سجلت القطاعات الكبرى ذات رؤوس الأموال الكبيرة، مثل البنوك والاتصالات، مكاسب بنسبة 20,9٪ و 13,9٪، على التوالي.

وخلال التسعة أشهر الأولى من العام 2025، أوضحت «كامكو إنفست» أن معامل انتشار السوق مال بقوة لصالح الراجحي، إذ سجل 118 سهماً مكاسب مقابل تراجع 19 فقط، وجاء سهم مراكز التجارة العقارية (مراكز) في صدارة قائمة الراجحي منذ بداية العام، بنمو تجاوز أكثر من 17 ضعفاً، بعد إعلان الشركة عن ارتفاع أرباحها، وتنازل إحدى الجهات الدائنة عن رصيد مديونتها، إلى جانب إعلان الشركة عن خطط للاستحواذ على عقارات وتأسيس شركة تابعة.

كما شهد كل من سهمي شركة حيات كوم والشركة العربية العقارية مكاسب قوية بلغت 8 أضعاف و 4 أضعاف، على التوالي خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي. أما بالنسبة للشركات الكبيرة إلى متوسط الحجم، ارتفع سعر سهم شركة العقارات المتحدة بأكثر من الضعف، كما سجل كل من سهمي شركة عقارات الكويت وبنك وربة مكاسب بلغت نسبتهما 69,9٪ و 57,3٪، على التوالي، وذلك وفقاً للبيانات الصادرة عن وكالة بلومبيرغ.

وعلى صعيد الأسهم المتراجعة، أوضحت شركة كامكو إنفست أن سهم الشركة الوطنية الدولية القابضة سجل أكبر انخفاض بنسبة 56,3٪، وتبعه كل من سهمي شركة الكويت

ذكرت شركة كامكو إنفست، أن المكاسب القوية والمتواصلة التي سجلتها مؤشرات بورصة الكويت منذ بداية العام الحالي، أدت إلى تعزيز أداء السوق، ليتصدر أسواق الخليج ويصبح من بين الأسواق الأكثر قوة على المستوى العالمي خلال أول 9 أشهر من 2025، حيث كان النمو واسع النطاق، إذ سجلت جميع قطاعات السوق نمواً ملحوظاً بمعدلات ثنائية الرقم تقارب 20٪.

وأوضحت «كامكو إنفست» أن مؤشر السوق الأول ارتفع بنسبة 19,6٪ خلال هذه الفترة، فيما سجل مؤشر السوق الرئيسي مكاسب بنسبة 19,1٪، بينما تصدر مؤشر السوق الرئيسي 50 بتسجيله أعلى معدل ارتفاع بنسبة 25,0٪.

ولفتت الشركة إلى أنه نتيجة لذلك، ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 19,5٪ خلال التسعة أشهر الأولى من العام 2025، وبالإضافة إلى ذلك، دفع الأداء القوي مؤشرات السوق الأربعة لتسجيل مستويات قياسية جديدة، لتصل إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق منذ إنشائها في العام 2016.

وفيما يتعلق بالأداء على أساس ربع السنوي، ذكرت «كامكو إنفست» أن مؤشر السوق العام سجل أداء إيجابياً بوتيرة ثابتة على مدار الأرباع الخمسة الماضية، متحدياً المخاوف المتعلقة بالحرب التجارية، والتضخم، وتقلب أسعار النفط، فضلاً عن التحديات الاقتصادية العالمية.

وأشارت الشركة إلى أن القيمة السوقية للبورصة بلغت 52,6 مليار دينار، مقابل 43,6 مليار دينار بنهاية العام الماضي، مسجلة ارتفاعاً بنسبة 20,7٪ لتصل إلى أعلى مستوياتها منذ الأزمة المالية العالمية، وتحققت هذه الزيادة على الرغم من شطب 3 أسهم خلال العام، ليصل بذلك إجمالي عدد الشركات المدرجة في البورصة إلى 140 شركة بنهاية سبتمبر 2025.

أما على الصعيد القطاعي فقد أوضحت «كامكو إنفست» أن قطاعات السوق سجلت

52,6 مليار دينار القيمة الرأسمالية للسوق بفترة 20,7٪. مسجلة أعلى مستوياتها منذ الأزمة المالية

«البورصة» سجلت في أول 9 أشهر أحد أعلى مستويات السيولة منذ 2009 بإجمالي 19,4 مليار دينار

مؤشر السوق العام سجل أداء إيجابياً بوتيرة ثابتة.. متحدياً المخاوف المتعلقة بالحرب التجارية والتضخم

القطاعات الكبرى ذات رؤوس الأموال الكبيرة سجلت مكاسب قوية.. في مقدمتها البنوك بـ 20,9٪

هدية نقدية لغاية

2,000 د.ك

حوّل راتبك اليوم!





PDF

توسّع عمراني غير مسبوق يدفع عجلة الإنشاءات نحو النمو والازدهار

المدن الإسكانية الجديدة تعيد الزخم لقطاع المقاولات

تشكل المناطق الإسكانية الجديدة في الكويت أحد أبرز محركات التوسع العمراني خلال السنوات المقبلة، إذ تمثل استجابة استراتيجية للنمو السكاني المتزايد والطلب المستمر على السكن الحديث. لكن الأثر لا يتوقف عند حدود توفير وحدات سكنية جديدة، بل يمتد ليطول النشاط الاقتصادي والإنشائي في البلاد، بدءاً من شركات المقاولات والمقاولين المحليين، مروراً بقطاع التشطيبات الداخلية والخارجية، ووصولاً إلى أسواق مواد البناء من إسمنت وحديد وسيراميك وكهرباء والمنيوم. ومع بدء تنفيذ وتسليم المدن السكنية الكبرى، يتوقع أن تشهد السوق المحلية زخماً متزايداً في المشاريع المرتبطة بالبنية التحتية والخدمات اللوجستية والتجارية، بما يعزز من مساهمة قطاع الإنشاء في الناتج المحلي، ويجفز النمو في القطاعات غير النفطية.

خطة توسع حضري غير مسبوقة

تضم خطة الكويت للتوسع الإسكاني مدناً قائمة تحت التنفيذ مثل «جنوب المطلاع وجنوب سعد العبدالله وجنوب صباح الأحمد»، إلى جانب مدن جديدة قيد التخطيط تشمل «الخيران ونواف الأحمد والصابرية».

وتقدر المؤسسة العامة للرعاية السكنية أن إجمالي عدد القسائم المخططة ضمن هذه المشاريع يبلغ نحو 247,8 ألف قسيمة على مساحة عمرانية تقارب 570 كم²، أي ما يعادل نحو 3٪ من إجمالي مساحة البلاد.

يذكر أن قائمة الانتظار الإسكانية بلغت حتى الآن أكثر من 103 آلاف طلب، وهو ما يبرز الفجوة الإسكانية التي تستهدف هذه المشروعات معالجتها.

البنوك تواصل دعمها للقطاع الإنشائي

يواصل القطاع الإنشائي في الكويت جذب اهتمام البنوك المحلية التي تواصل توجيه التمويلات لدعم المشاريع العمرانية والتطويرية في البلاد، وخلال يوليو الماضي، بلغت قيمة التمويلات المقدمة من البنوك المحلية – للمقيمين وغير المقيمين – نحو 367,3 مليون دينار، ما يعكس استمرار النشاط الإنشائي الموجه إلى مشاريع البناء والتشييد. وعلى أساس سنوي، سجلت تمويلات القطاع نمواً لافتاً بلغ 192,7 مليون دينار، بنسبة 110,3٪ مقارنة بمستواها في يوليو 2024، وهو ما يؤكد تزايد الثقة في سوق الإنشاءات المحلية واستمرار الطلب القوي على تمويل المشاريع العقارية والبنى التحتية.

وخلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2025،

وصل إجمالي التمويلات المقدمة من البنوك إلى القطاع الإنشائي إلى نحو مليار دينار، في حين بلغ إجمالي التمويلات خلال عام 2024 نحو 3,86 مليارات دينار، بما يعكس الزخم المتواصل في منح التسهيلات الائتمانية للمشاريع الكبرى وشركات المقاولات العاملة في السوق المحلي.

انعكاسات عمرانية واقتصادية

فتح مناطق جديدة للتنمية يعني بالضرورة خلق فرص ضخمة أمام مختلف قطاعات الاقتصاد، فمن المتوقع أن تواكب المشاريع الإسكانية أعمالاً واسعة لشق الطرق ومد شبكات الماء والكهرباء وبناء المرافق العامة الحديثة وتطوير أنظمة النقل الذكية. ووفق بيانات بنك الكويت الوطني، سجل ناتج قطاع الإنشاءات نمواً سنوياً بلغ 38,7٪ عام 2024، ما يعكس الأثر المباشر للمشاريع الكبرى على النشاط الاقتصادي، كما تمثل هذه المشاريع فرصة استراتيجية أمام شركات المقاولات المحلية وموردي مواد البناء، إضافة إلى تحفيز سوق الخدمات المساندة مثل اللوجستيات والنقل والمقاولات المتخصصة.

تحسين جودة الحياة

على الصعيد الاجتماعي، تمثل المدن الجديدة نقلة نوعية في تكوين مجتمعات أكثر توازناً، إذ ستسهم في تمكين الأسر الشابة عبر تسريع وتيرة التخصيص وتوفير خيارات سكنية متنوعة، مع تحسين جودة الحياة من خلال المرافق العامة والحدائق والمدارس والمراكز الصحية، ما يقلل الضغط على العاصمة والمناطق الحضرية القديمة.

مدن ذكية ومستدامة

يراعي التخطيط الحديث للمدن الجديدة معايير الاستدامة البيئية والمكانية، فعلى سبيل المثال صممت مدينة جنوب سعد العبدالله لتكون مدينة ذكية، تعتمد على أنظمة إدارة للطاقة والمياه والنقل، وتشجع على المشي داخل الأحياء، حيث قرب المدارس والأسواق من مناطق السكن يقلل الاعتماد على السيارات وتنتفض الانبعاثات الكربونية. وإجمالاً، تمثل المدن الإسكانية الجديدة في الكويت مشروعا اقتصادياً وتنموياً متكاملاً أكثر من كونها مجرد خطة إسكانية، فهي تعني نشاطاً متزايداً في قطاع المقاولات، ونمواً في الصناعات المساندة، وتحولاً عمرانياً نحو مدن أكثر استدامة وذكاء، وفي الوقت ذاته تفتح التشريعات الجديدة مثل قانون الرهن العقاري آفاقاً تمويلية حديثة من شأنها دعم هذه التحولات وتسريع وتيرتها.

● مليارات التمويلات البنكية تدعم طفرة البناء غير المسبوقة في البلاد

● المدن الإسكانية الذكية ترسم ملامح الجيل الجديد من العمران الكويتي

● من «جنوب المطلاع» إلى «نواف الأحمد».. خريطة عمرانية جديدة

● زخم متزايد في مشاريع البنية التحتية والخدمات اللوجستية والتجارية



قَسَائِمُكَ الْإِسْتِثْمَارِيَّةُ جَاهِزَةٌ خِلَالِ 6 أَشْهُرٍ فَقَطْ

مَعَ اسِيكُو فُرْطَةُ لِأَصْحَابِ الْأَرْضِي لِلِإِسْتِفَادَةِ مِنْ عَائِدِ اسْتِثْمَارِيٍّ مُمَيِّزٍ



1888811
acicogroup.com

X @acicogroup
in

المجموعة
Group

أسيكو
Acico



PDF

قيمة تداولات CFI تتجاوز 1.55 تريليون دولار في الربع الثالث، وتحقق رقماً قياسياً شهرياً جديداً في سبتمبر



استمرار تميز العلامة التجارية

بناءً على إنجازاتها السابقة في عام 2025، واصلت CFI تعزيز حضور علامتها التجارية عالمياً من خلال سفراء عالميين وشراكات استراتيجية:

- واصل لويس هاميلتون وماريا شارابوفا العمل كسفيرين عالميين لعلامة CFI التجارية، ما يعكس القيم المشتركة المتمثلة في الدقة والأداء والتأثير العالمي.
- تعكس شراكة CFI الاستراتيجية مع الاتحاد المصري لكرة السلة في وقت سابق من هذا العام التزامها الراسخ تجاه المجتمعات الإقليمية والتنمية الشعبية.



كما حصلت CFI على جائزتين مرموقيتين في الربع الثالث:

- 1- أفضل منصة تداول للعام - Finance ME 2025
- 2- أفضل مكان للعمل - منطقة آسيا 2025، احتفالاً بثقافة CFI في التمكين والتميز.



وعلق زياد ملحم، الرئيس التنفيذي لمجموعة CFI:

"أظهر هذا الربع أن CFI لا تشهد نموًا فحسب، بل تتسارع أيضًا من خلال مشاركة أقوى وتوسع أذكي ودقة تنفيذ أعلى. ومع دخولنا المرحلة الأخيرة من عام 2025، نواصل تركيزنا على تقديم تجارب تداول شاملة تُمكن العملاء، في جميع الأسواق التي نخدمها.

مع تقدم عام 2025، تظل CFI تركز على توسيع نطاق الابتكار وتوسيع حضورها في السوق وتقديم تجارب تداول عالمية المستوى لقاعدة عملاء عالمية متنامية.

حول مجموعة CFI:

تأسست مجموعة CFI المالية في العام 1998 وهي اليوم الوسيط الرائد في التداول عبر الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بخبرة تزيد على 25 عامًا. وتعمل المجموعة من عدّة مدن رئيسية مثل لندن، أبوظبي، دبي، كيب تاون، باكو، بيروت، عمان، والقاهرة، وتوفر إمكانيات الوصول المتكاملة إلى الأسواق المحلية والعالمية. وتقدم CFI خيارات تداول متنوعة تشمل الأسهم، العملات، السلع، وغيرها. كما تتيح للعملاء شروط تداول متفوّقة تشمل فروقات سعرية تبدأ من صفر نقطة، والتداول بدون عمولات، وتنفيذ سريع للغاية.

وتُعتبر المجموعة رائدة في استخدام أدوات التداول الذكية المدعومة بالذكاء الاصطناعي، وتقدم حلولاً مبتكرة وسهلة الاستخدام للمتداولين من جميع المستويات. وتعزز CFI الوعي المالي من خلال المحتوى التعليمي المتعدد اللغات وتسعى لتحقيق التميز من خلال شراكات مع رموز عالمية مثل نادي إيه سي ميلان، وفييا وصل، وفريق MI Cape Town. بالإضافة إلى دائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي. ومن خلال تعيين السير لويس هاميلتون، بطل العالم سبع مرات في الفورمولا 1، سفيراً عالمياً لعلامتها التجارية، تعكس CFI التزامها المشترك نحو الابتكار والنجاح، دعماً للمبادرات الثقافية والمجتمعية حول العالم.

نمو متسارع في عدد العملاء، تداول متزايد للعملاء الحاليين، نشاط ملحوظ في المنصة، ومحطات بارزة في السوق تؤكد طموح المرحلة.

دبي، الإمارات العربية المتحدة - 22 أكتوبر 2025 - واصلت مجموعة CFI المالية، المزود الرائد للتداول الإلكتروني في المنطقة، مسيرتها التصاعدية، حيث اختتمت الربع الثالث من عام 2025 بحجم تداول بلغ 1.55 تريليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 3% عن الربع الثاني من عام 2025، وزيادة ملحوظة بنسبة 54% مقارنة بالربع الثالث من عام 2024.

وقد ساهم في هذا النمو تحقيق المجموعة لرقم قياسي في شهر سبتمبر، حيث وصلت إلى أعلى حجم تداول شهري لها على الإطلاق، وهو 625 مليار دولار أمريكي، والذي يعتبر إنجاز يعكس التزام المجموعة الراسخ بالأداء والتكنولوجيا والابتكار الذي يركز على خدمة العملاء.

نمو متواصل للعملاء وتفاعل مستمر

تعكس نتائج CFI للربع الثالث من عام 2025 ليس فقط نموًا مستدامًا في التداول، بل أيضًا زيادة كبيرة في نشاط المنصة وثقة المستخدمين:

- ارتفع عدد العملاء النشطين بنسبة 28% على أساس سنوي.
- نمت الحسابات الممولة حتى تاريخه بنسبة 27% مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2024، ما يؤكد استمرار وتيرة التوسع ونجاح استراتيجيات جذب العملاء الجدد.



أبرز أحداث القيادة والنمو العالمي

شهد الربع الثالث تطورات محورية في نمو CFI العالمي وقيادتها التنفيذية:

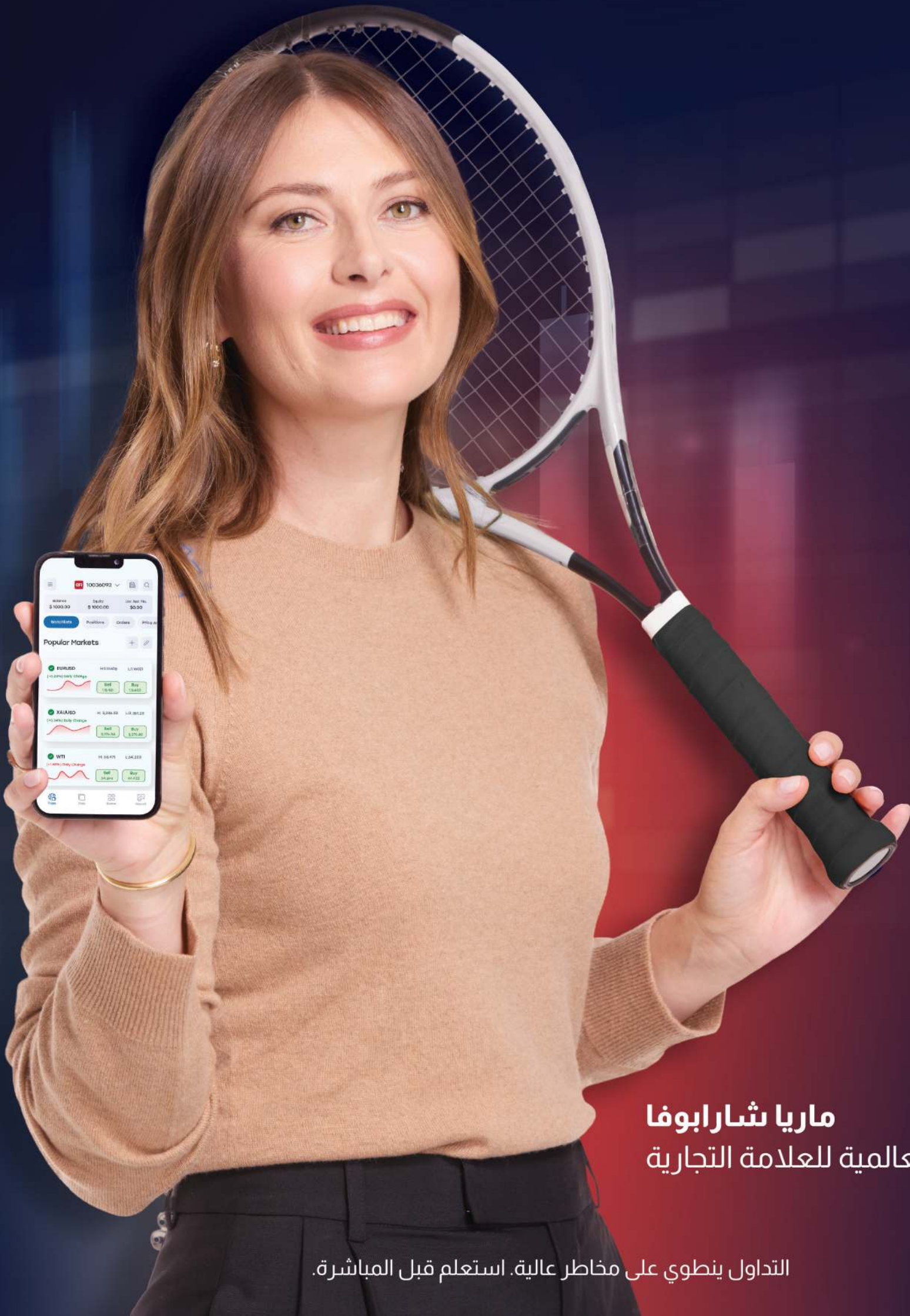
- تم تعيين عمر خالد رئيسًا تنفيذيًا للتسويق، بخبرة تزيد على 15 عامًا في مجال التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي، لقيادة استراتيجية العلامة التجارية والنمو العالمي.
- حصلت CFI على موافقة الجهات التنظيمية لإنشاء مكتب تمثيلي في كولومبيا، ما يمثل خطوة أساسية في سوق أمريكا اللاتينية، ويعزز التزامها بالتوسع العالمي.
- أطلقت CFI عملياتها التشغيلية في البحرين، بعد الحصول على موافقة الجهات التنظيمية، ما وسع نطاق حضورها في دول مجلس التعاون الخليجي، وأكد التزامها بتوفير خدمات إقليمية متميزة.





استثمر بثقة تداول بدقة

www.cfi.trade



ماريا شارابوفا
السفيرة العالمية للعلامة التجارية

التداول ينطوي على مخاطر عالية. استعلم قبل المباشرة.



شركة السلطان وخلف التجارية
AL-SULTAN & KHALAF TRADING CO

نجاح مشاريعك يبدأ معنا

نقدم لك الحلول الشاملة
التي تحتاجها لتنفيذ مشاريعك الكبرى.



SINOTRUK

JAC
FORKLIFT

DEVELON

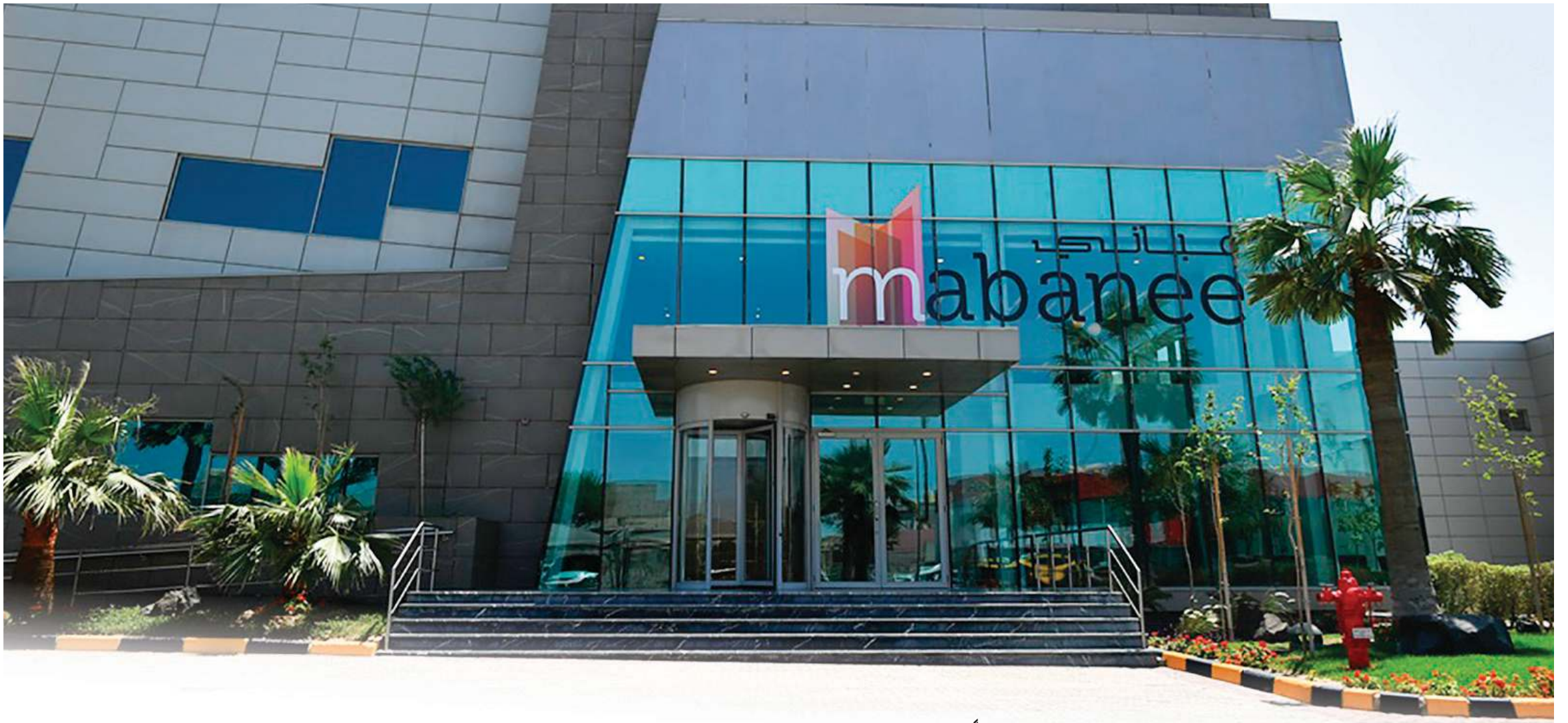
PALFINGER

GEHL

للاستفسارات، تواصل معنا الآن على

2464 6666

www.sultan-khalaf.com



أكثر من 60 عاماً من الريادة العقارية .

«المباني»: خطواتنا الناجحة تتناغم مع تطلعاتنا نحو مستقبل مستدام

**الانضمام إلى أهم المؤشرات العالمية انطلاقاً من مرونة وقوة نموذج أعمال الشركة
الحرص على المشاركة الفاعلة في تحقيق رفعة الكويت وتنميتها المستدامة
السعي نحو قيادة القطاع العقاري لتطبيق أفضل الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة
الشركة أحرزت تقدماً لتحقيق أهداف الاستدامة وارتفع تصنيفها في مؤشر MSCI
الأفنيوز- الكويت أول مجمع تجاري في الكويت يحصل على شهادة LEED الفضية**

بخطوات ثابتة واستراتيجية مدروسة وإنجازات متصاعدة خلال رحلة عمرها تتجاوز 60 عاماً، نجحت «المباني» منذ تأسيسها عام 1964 في أن تبني قاعدة قوية كشركة رائدة في مجال استثمار وإدارة وتطوير المشروعات العقارية، كما تتعاون مع شركائها ضمن مشروعات عقارية جديدة ومبتكرة تخلق قيمة لمساهميها والمجتمع، وتتميز هذه المشروعات بخصائص ومواصفات عالمية من حيث الإبداع، الجودة والتميز في التصميم، مع ضمان عوائد مجزية على الاستثمار، حيث تسعى المباني نحو بناء علامة تجارية مستدامة تحمل قيمة ملموسة وتشكل مصدر إلهام للمشاريع الجديدة.

وقد تم إدراج شركة المباني في القطاع العقاري بسوق الكويت للأوراق المالية منذ عام 1999، وهي مصنفة حالياً ضمن مؤشر السوق الأول في بورصة الكويت، وهو سوق النخبة الذي يضم الشركات الأكثر سيولة والأكثر من حيث القيمة السوقية، كما انضمت الشركة لأهم المؤشرات العالمية وذلك بيزن على مرونة وقوة نموذج أعمالها وكفاءة إدارة رأس المال، كما يعكس الاستقرار المؤسسي الذي ترسخت دعائمه على مدى تاريخ الشركة الممتد منذ تأسيسها، مما يعزز ثقة المستثمرين من المؤسسات والأفراد في الاستثمار بالشركة من جهة، كما يعكس ذلك إيجابياً على أداء الشركة من جهة أخرى.

وتعمل المباني تحت ثلاثة خطوط رئيسية، وهي تطوير مشاريع متعددة الاستخدامات، إدارة وتشغيل المجمعات التجارية، وتصميم وإدارة المشاريع.

شراكات إستراتيجية وخطط توسعية

يقع المقر الرئيسي لشركة المباني في الكويت، كما تتواجد الشركة في عدة دول أخرى، وشراكات إستراتيجية، وهي شركة شمول القابضة «بن شركة المباني» مجموعة الفوزان ومجموعة الشايع»، وشركة الصروح للإدارة «بن شركة المباني» مستثمرين في قطاع العقارات الجبريني ومجموعة الشايع».

«المباني» شريك في التنمية الوطنية

تؤكد شركة المباني التزامها الراسخ بأهمية المساهمة الفاعلة في التنمية الوطنية ودعم رؤية الكويت المستقبلية من خلال التوسع المستمر في مشاريعها الاستراتيجية داخل دولة الكويت، وتطلق الشركة في هذا التوجه من رؤيتها الرامية إلى الإسهام في دعم مكانة الكويت الإقليمية، عبر تعزيز البنية التحتية وتوفير بيئة عمرانية حديثة تواكب التطور العالمي وتطوير مشاريع عمرانية وتجارية حديثة ورائدة، بما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني ويرتقي بمستوى جودة الحياة في الكويت وخلق بيئة استثمارية جاذبة. كما تحرص شركة المباني على تنفيذ مشاريعها وفق أعلى معايير الجودة والاستدامة، بما

يعكس حرصها على المشاركة الفاعلة في تحقيق رفعة الكويت وإزدهارها المستقبلي، مما يجعلها شريكاً أساسياً في مسيرة ازدهار الكويت وتنميتها المستدامة.

رحلة «المباني» والاستدامة

تتبنى الشركة في جميع أعمالها وتعاملاتها الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات التي تعد العوامل الرئيسية لتحقيق الاستدامة، كما تسعى إلى قيادة القطاع العقاري نحو تطبيق أفضل الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة.

وتدرك «المباني» أن الاستدامة رحلة وليست

وجهة، ولذلك، فإنها تلتزم بالتحسين المستمر لأداء الاستدامة لديها، حيث أن هدفها الرئيسي خلق قيمة طويلة الأجل لجميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم موظفوها وعملاؤها ومساهموها والمجتمعات التي تعمل فيها. وقد أحرزت «المباني» تقدماً كبيراً نحو تحقيق أهدافها المتعلقة بالاستدامة، حيث تبذل جهودها في مختلف المجالات، مثل الاستثمارات المستدامة، الحد من انبعاثات الكربون، تحسين كفاءة استخدام الطاقة، فضلاً عن تشجيع التنوع والإمماج في مكان العمل، وتأسيس لجنة مخصصة للاستدامة (ESG)، وتماشياً لدليل المشتريات المستدامة مع معايير الإدارة

البيئية، السلامة والصحة المهنية، ومكافحة الرشوة، بالإضافة إلى أتمتة كاملة لعمليات الدفع وطلبات الشراء، ومواصلة شركة المباني واجباتها في مجال الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية من خلال استضافة وإقامة فعاليات شملت العديد من المجالات الوطنية، الصحية، الإنسانية، الثقافية، التوعوية والبيئية.

ارتفاع التصنيف في مؤشر MSCI

وتماشياً مع خطة الاستدامة التي تلتزم بها شركة المباني والسعي نحو الالتزام بمعايير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة وتحقيق الريادة في تصميم الطاقة والبيئة وبناء المشاريع المستدامة، فقد أدرجت «المباني» تصنيف الشركة إلى BBB في مؤشر مورغان ستانلي كابيتال إنترناشيونال (MSCI ESG Index) الخاص بالمعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وذلك بفضل الأداء الاستثنائي في الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، وفي تأكيد جديد على التزام المباني بالمشاريع المستدامة، وريادتها في دمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة مع عملياتها التشغيلية ومبادراتها الاستراتيجية.

ويمثل ارتفاع تصنيف «المباني» في مؤشر MSCI دليلاً واضحاً على التزام الشركة العميق بالريادة في الاستدامة العقارية، كما يعكس هذا الإنجاز متانة المنظومة المؤسسية للشركة وكفاءة كادرها، وإدراكها العميق لمسؤوليتها تجاه البيئة والمجتمع. كما يعزز هذا التصنيف سعي الشركة نحو المضي قدماً في تقديم مشاريع مسؤولة، وخلق قيمة مستدامة لمساهمي الشركة، والإسهام في بناء مستقبل أكثر توازناً للأجيال القادمة.

إصدار تقرير الاستدامة إلكترونياً

وتأكيداً على الالتزام بممارسات الأنشطة التجارية المستدامة، فقد أطلقت شركة المباني تقرير الاستدامة الثامن إلكترونياً، وذلك التزاماً بنهج الشركة للحفاظ على البيئة، ويخلص هذا التقرير لإنجازات وأداء «المباني» خلال عام 2024 فيما يتعلق بالجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة، حيث تعد الاستدامة جوهر استراتيجية المباني وجزءاً لا يتجزأ من عمليات الشركة التجارية، كما توجه جهود الشركة نحو تحقيق قيمة مستدامة لجميع أصحاب المصلحة.

ومن خلال تقرير الاستدامة الثامن، فقد أكدت «المباني» التزامها بالشفافية والنمو المسؤول، بالإضافة إلى الاستدامة باعتبارها دليلاً استراتيجياً، حيث تم إعداد هذا التقرير بما يتماشى مع معايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير، ومجلس معايير المحاسبة للاستدامة، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ورؤية الكويت الجديدة 2035، بالإضافة إلى إرشادات بورصة الكويت لإعداد تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.



جوائز مشاريع المباني مؤخراً

- جائزة التميز في تنمية الاقتصاد: فازت شركة المباني بجائزة التميز عن مشروع الأفنيوز- الكويت.
- جائزة العقارات العربية: فازت المرحلة الثانية من الأفنيوز- البحرين بجائزة العقارات العربية عن فئتي أفضل تصميم معماري للترفيه وأفضل تطوير تجاري.
- الاعتماد الماسي وأعلى تقييم: ضمن مبادرة المول المعزز للصحة من مكتب المدن الصحية التابع لوزارة الصحة الكويتية.
- 3 ميداليات تميز: في إدارة النفايات، إجراءات الأمن والسلامة والطوارئ، والخدمات المجتمعية (مناذرة خدمة المواطن).

جوائز فندق والدورف استوريا:

- شهادة المفتاح الأخضر: تكريماً لجهود الفندق في تعزيز الاستدامة.
- دليل فوربس للسفر: فندق خمس نجوم، والدورف استوريا الكويت.
- دليل فوربس للسفر: سبا خمس نجوم، سبا والدورف استوريا.
- جوائز سبا العالمية: أفضل سبا فندقي في الكويت وفي المنطقة.
- جوائز لوكسوري: أفضل فندق فاخر في الكويت.
- شهادة الأيزو 14001:2015: نظام إدارة البيئة.



الأفنيوز- الكويت



أفنتورا
AVENTURA

موجة جديدة من الحياة A New Wave of Living

استمتعوا بتجربة مميزة من التسوق والترفيه والإقامة
ضمن وجهة جديدة بهوية معاصرة في مدينة حديثة تنبض بالحياة



للتواصل والاستفسار

Aventura Hotline: 1881777

Email: leasing@aventurakw.com



من خلال «أفتنورا» و«سوق صباح» و«بلاج 13»

«المباني» تلتزم بأهمية المساهمة الفاعلة في التنمية الوطنية ودعم رؤية الكويت المستقبلية

تواصل شركة المباني سعيها لتحقيق وتنفيذ إستراتيجيتها التي تتمثل في التوسع والتنوع في أنشطة واستثمارات الشركة. كما تحرص على الإسهام في تحقيق رؤية الحكومة الكويتية من خلال المشاريع التي يجري تنفيذها حاليا. وكمطور عقاري رئيسي، فقد أنجزت المباني العديد من المشاريع المهمة على مستوى المنطقة، والتي تعد علامة الأفتنوز التجارية أبرزها. حيث تشمل محفظة الشركة مجموعة من المشاريع المتميزة والحديثة التي يجري العمل على تشييدها في الكويت وغيرها من دول المنطقة كالمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين. وذلك من خلال شراكات إستراتيجية في منطقة الخليج، والتي ستمنح فرصا جديدة ومهمة للمستثمرين والمستهلكين وتحقيق عوائد ممتازة لمساهمي الشركة بصفة مستمرة.

- محفظة الشركة تشمل مجموعة من المشاريع المتميزة والحديثة
- مواصلة إستراتيجية التوسع عبر مشاريع الشركة لنمو أصولها
- دعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص لإنجاز مشاريع مبتكرة

- الأفتنوز- الكويت يمثل دافعا قويا لتشديد العديد من المشاريع المشابهة بالمنطقة
- أفتنورا يجسد رؤية مستقبلية لمشاريع التطوير في الكويت ضمن جو مجتمعي
- تصميم أفتنورا مول بمعايير عالمية ليكون رمزا معاصرا لمدينة جابر الأحمد

إلى 15 موقف سيارات على السطح خاص بكيار الشخصيات، إلى جانب المساحات الخضراء والمتنزهات.

انعكاس طابع السوق الكويتي

وعن السوق التقليدي الذي سيتضمنه المشروع، فإنه سيشمل اسم «سوق صباح» ليعكس طابع السوق الكويتي، حيث ستستمد الهندسة المعمارية الخاصة به من التراث الكويتي التقليدي، كما سيتضمن «سوق صباح» عدة مناطق سيكون لكل منها هوية خاصة منفردة بها لخلق شعور بالانتماء والارتباط التاريخي. أما الفندق، فإنه سيكون تابعا لعلامة هيلتون وورلد وايد باسم «هامبتون إن» ومن فئة الـ 3 نجوم، كما سيتضمن 110 غرف، بالإضافة إلى موقف سيارات خاص بالفندق مكون من طابقين ويمكن أن يستوعب 56 مركبة.

الملاجئ الرئيسية لمشروع بلاج-13 (فندق ومتنزه هيلتون المنفك سابقا) - الكويت

يتميز مشروع بلاج-13 (المعروف سابقا باسم هيلتون المنفك) بموقع ممتاز، ويعتبر من المنتجعات المميزة التي لها إطلالة بحرية في الكويت، وتبلغ مساحة أرض المشروع 240,000 متر مربع. سيتضمن المشروع فترة تحديد مدتها 16 شهرا بمجرد تسليم الموقع من قبل شركة المشروعات السياحية، وفترة استثمارية لاحقة مدتها 17 عاما. وقد تم توقيع اتفاقية العلامة التجارية والإدارة مع شركة هيلتون العالمية لتشغيل منتجج هيلتون الكويت (بلاج 13) لمدة 17 عاما.

العمل على تطوير التصميم

وتعمل شركة المباني ومجموعة هيلتون حاليا أثناء تطوير التصميم لتحديد الاتجاه لتحديد المنتجج ورفع مستواه. حيث سيتمثل المشروع على مسافة 1,3 كيلومتر على الواجهة البحرية، كما سيوفر المشروع حوالي 330 غرفة ضيوف حديثة، بما في ذلك الشاليهات والفلل وشقق الاستوديو، كما سيضم مطاعم عالمية المستوى وسبا فاخر ومركز لياقة بدنية على أحدث طراز، بالإضافة إلى حمامات سباحة داخلية وخارجية.

العامية والخدمات مثل الحدائق. نمط حياة سكنية جديد

وفيما يخص أفتنورا ريزدنسز الذي يمتد على مساحة مبنية تبلغ 65,510 أمتار مربعة، ومساحة تجارية إجمالية تبلغ 50,000 متر مربع، فإنه يتضمن 21 مبنى يقتصر على الإيجار، ويضم مرافق سكنية تتضمن 276 وحدة تشمل 204 شقق تتنوع بين غرفة واحدة وغرفتين و3 غرف، بالإضافة إلى 72 تاون هاوس موزعة على 4 أقسام، ويشمل كل قسم 18 تاون هاوس، بالإضافة إلى حديقة سكنية تم تصميمها بطراز المجتمع العصري ليتماشى مع نمط الحياة الجديد.

تجربة مميزة من التسوق والترفيه

ويتميز أفتنورا ريزدنسز بمجاورة العنصر التجاري أفتنورا مول الذي يمتد على مساحة مبنية تبلغ 295,000 متر مربع، ومساحة تجارية إجمالية تبلغ 108,200 متر مربع، وقد تم تصميم أفتنورا مول بمعايير عالمية ليكون رمزا معاصرا لمدينة جابر الأحمد، وذلك من أجل استقطاب الزوار من جميع أنحاء الكويت، حيث يتضمن 445 محلا ليجتصن العديد من المحلات والعلامات التجارية العالمية، والتي ستشمل متاجر التجزئة والمطاعم والمقاهي المختلفة لتضيف تجربة متميزة للتسوق والترفيه.

الملاجئ الرئيسية لمشروع سوق صباح

بعد سوق صباح أحد مراكز التجزئة الواقعة في مدينة صباح الأحمد، وتقدر قيمته بـ 25 مليون دينار، ويقع في جنوب مدينة الكويت ليكون بمثابة مجتمع شامل ومستدام ذاتيا يمتد على مساحة أرض 32,451 مترا مربعا.

وسيتضمن المشروع المتعدد الاستخدامات بمساحة تجارية تبلغ 23,200 متر مربع، كما سيتضمن سوقا تقليديا، وفندقا من فئة 3 نجوم يضم 110 غرف ستديره مجموعة هيلتون بعلامة هامبتون إن، ومحلات تجارية، مطاعم ومقاهي، صالات سينما، سوبر ماركت ومناطق ترفيه عائلي، بالإضافة إلى موقف سيارات مكون من 6 طوابق، ويمكن أن يستوعب 523 مركبة، بالإضافة



أفتنورا مول



أفتنورا ريزدنسز



فندق هامبتون إن في سوق صباح



مشروع بلاج-13



فندق هيلتون جاردن إن الأفتنوز- الكويت



أفتنورا مول



أفتنورا ريزدنسز



مشروع سوق صباح



مشروع بلاج-13



فندق والدورف أستوريا الكويت

وتشكل رؤية الشركة المدروسة والنجاح الهائل الذي حققه مشروع الأفتنوز في الكويت دافعا قويا لتشديد العديد من المشاريع المشابهة في المنطقة، والتي من المتوقع أن يتم الانتهاء منها خلال السنوات المقبلة، كما تتفاوض الشركة على مشاريع عقارية أخرى بمنطقة الخليج ودول الوطن العربي.

وتشمل محفظة المباني حاليا المشاريع التالية:

● دولة الكويت:

- الأفتنوز- الكويت
- فندق هيلتون جاردن إن الأفتنوز الكويت
- فندق والدورف أستوريا الكويت
- أفتنورا «قيد التنفيذ»
- سوق صباح «قيد التنفيذ»
- بلاج-13 «قيد التنفيذ»

● مملكة البحرين:

- الأفتنوز- البحرين
- فندق هيلتون جاردن إن
- المملكة العربية السعودية:
- الأفتنوز- الرياض «قيد التنفيذ»
- الأفتنوز- الخبر «قيد التنفيذ»

الملاجئ الرئيسية لمشروع أفتنورا

وبالحديث عن قرب عن مشروع أفتنورا في مدينة جابر الأحمد، فإنه يمثل رؤية مستقبلية للمشاريع التنموية في الكويت، كما يعتبر أحد المشاريع المجتمعية قيد الإنشاء حاليا ضمن نظام الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، وتتولى المباني مع تحالف يضم مجموعة الصناعات الوطنية وشركة التخصيص القابضة تطوير المشروع الواقع ضمن تطوير مدينة جابر الأحمد، حيث تم اختيار التحالف بصفته «المستثمر الفائز» بقيادة شركة المباني.

وتنطلق رؤية تصميم المشروع من خلق وجهة جديدة بهوية معاصرة، وفرصة للاستمتاع بالعيش في مدينة حديثة تنبض بالحياة، وتنسجم فيها أبرز عناصر البيئة الحضارية المهمة متضمنة القطاع السكني متجسدا في أفتنورا ريزدنسز والمجمع التجاري أفتنورا مول، بالإضافة إلى العديد من المرافق

إنجازات المشاريع في مجال الاستدامة

صباح، والأفتنوز- الخبر على شهادة ما قبل الاعتماد الأولية من الفئة الذهبية، وهو ما يمنح تلك المشاريع الضوء الأخضر باتباعها الطريق الصحيح نحو الريادة كمباني خضراء مستدامة وحاصلة على شهادة LEED، حيث تركز هذه المشاريع على البناء المستدام، وإعادة تدوير النفايات، وتقليل التأثير العام على البيئة طوال فترة الإنشاء. وتتطلع المباني نحو حصول تلك المشاريع على الاعتماد الرسمي للشهادة الذهبية في نظام تصميم المشروع LEED للمباني المستدامة عند الانتهاء من المشاريع كاملة وبدء عمليات التشغيل بداخلها.

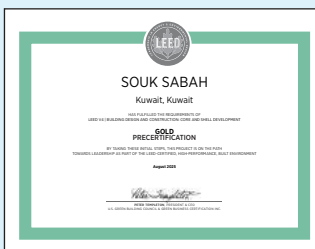
انبعاثات صفرية بحلول عام 2060، فإنها تسعى إلى الالتزام بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة وتحقيق الريادة في تصميم الطاقة والبيئة LEED في كل مشاريعها، وطريقها نحو الاستثمارات المعتمدة من نظام الريادة في تصميم الطاقة والبيئة LEED جار التنفيذ بالفعل، حيث تفخر المباني بحصول 4 من مشاريعها على شهادات LEED كالتالي من مجلس المباني الخضراء الأميركي:

– الأفتنوز- الكويت أول مجمع تجاري في الكويت يحصل على شهادة LEED الفضية في تصميمات الطاقة والبيئة للمباني المستدامة.

– حصول كل من مشروع أفتنورا، وسوق

تدعم شركة المباني من خلال علامة الأفتنوز التجارية رؤيتها بأنها «المكان الأفضل» مع «الوجهة الأكثر استدامة»، حيث تهدف المباني من خلال هذا الاتجاه لتصبح رائدة إقليميا في مبادئ الاستدامة. ولا يعد تحقيق أهداف الاستدامة مجرد مهمة يتم تنفيذها على المدى القصير، بل يتطلب الأمر المواظبة على اتباع الاستراتيجية التي تم وضعها لتحقيق الاستدامة والالتزام والجهد الموحد، حيث تلتزم المباني بالمسؤولية واغتنام الفرص التي توفرها أجندة التنمية المستدامة.

وفي إطار جهود المباني للوفاء بالتزام الحكومة الكويتية بالوصول إلى صافي



بوبيان
Boubyan

حساب PREMIUM يحق تطلعاتك

*تطبق الشروط والأحكام

انضم الآن



Bankboubyan.com

1 82 00 82





PDF



البلاد تدخل مرحلة جديدة من الزخم الاقتصادي ومشروعات 2025 و2026 تفتح آفاق النمو المستدام

الاقتصاد الكويتي يترجم الإصلاحات إلى أرقام مشاريع كبرى تخلق الفرص



المشروعات النشطة في الكويت تصل إلى 121.8 مليار دولار حتى 2025

الانتعاش الاقتصادي للكويت مدفوع بارتفاع الترسيات بعد 2022

تحسن السياسات المالية يقلص التضخم ويحافظ على مرونة الاقتصاد

عام 2026 متوقع كبدية دورة نمو جديدة لتعزيز مكانة الكويت الاقتصادية

إصلاحات المناقصات والشراكات بين القطاعين العام والخاص تعزز الاستثمار

الناتج المحلي الإجمالي للكويت يرتفع إلى 156 مليار دولار خلال 2025

قانون التمويل والسيولة الجديد يوفر أدوات مرنة لتمويل المشاريع الرأسمالية

تسجل الكويت في السنوات الأخيرة تحولا إيجابيا واضحا في مشهدها الاقتصادي، مدفوعا بتسارع وتيرة تنفيذ المشروعات التنموية الكبرى في قطاعات الطاقة، والبنية التحتية، والصناعة، والمياه والكهرباء. وبلغت القيمة الإجمالية للمشروعات النشطة في الكويت نحو 121,8 مليار دولار خلال عام 2025، وما يقارب 35,3 مليار دولار ضمن المشروعات التي أرسيت بالفعل وتدخل مراحل التنفيذ الفعلي، في نشاط متزايد يعكس تحسنا بيئة الأعمال.

من 2017 إلى 2025... دورة متكاملة من النمو والتربية

ومنذ عام 2017، شهدت الكويت حركة مستمرة في ترسية المشروعات الحكومية والاستراتيجية، مدفوعة بخطط الإصلاح الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، فبعد فترة من التباطؤ بين عامي 2019 و2021 نتيجة تداعيات جائحة كورونا، عادت وتيرة الترسيات إلى الارتفاع بدءاً من عام 2022، مدعومة بارتفاع أسعار النفط واستئناف تنفيذ المشروعات المؤجلة، وتشير البيانات إلى أن صافي النشاط في سوق المشاريع تحول إلى الإيجابية للمرة الأولى منذ سنوات، وهو مؤشر على دخول الاقتصاد الكويتي مرحلة انتعاش فعلي قائمة على الاستثمار الرأسمالي.

يظهر تحليل القطاعات أن قطاع الكهرباء والماء يتصدر المشهد بقيمة مشروعات تبلغ 45,7 مليار دولار، يليه قطاع النقل بقيمة مشروعات تبلغ 41,4 مليار دولار قيد التنفيذ، يليه قطاع الطاقة والصناعة بنحو 35,2 مليار دولار،

ثم قطاع البناء بـ 34,7 مليار دولار، ويعكس هذا التوزيع توجه الدولة نحو تحديث البنية التحتية وتوسيع القدرة الإنتاجية للطاقة والمياه، إضافة إلى تحفيز النشاط العقاري والتنموي في المناطق الحضرية الجديدة، ما يؤكد الانتقال من مرحلة التخطيط إلى مرحلة الإنجاز الميداني.

الناتج المحلي والنمو الحقيقي

تشير بيانات مجلة ميد إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للكويت ارتفع من 120,7 مليار دولار في 2017 إلى 156 مليار دولار في 2025 (تقديرياً)، أي بنمو يتجاوز 29,2٪ خلال ثماني سنوات، ويتوقع أن يواصل الصعود ليبلغ 156 مليار دولار بحلول العام المقبل 2026، أما النمو الحقيقي للناتج المحلي فقد شهد تنديبا بين الانكماش في عام 2020 والنمو الإيجابي في 2022 و2023، متوقعا أن يستقر عند مستويات معتدلة مع تحسن النشاط غير النفطي. وتظهر المؤشرات أيضا تراجع معدل التضخم تدريجيا مع تحسن السياسات المالية، فيما بقيت المديونية الحكومية في مستويات متحكم بها مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، ما يعزز مرونة الاقتصاد أمام الصدمات الخارجية.

الفائض المالي والحساب الجاري

استفادت الكويت من تعافي أسعار النفط بعد عام 2021، ما انعكس في تحسن ميزان الحساب الجاري والفائض المالي للدولة، إذ عادت المؤشرات إلى المنطقة الإيجابية بعد أعوام من التراجع، مدعومة بارتفاع الإيرادات النفطية وتراجع العجز المالي، ويتوقع أن تحافظ الكويت على فائض مالي يفوق 10٪

من الناتج المحلي في 2025، بفضل سياسة إنفاق أكثر انضباطا وتركيز على المشروعات الإنتاجية ذات العائد المستدام. والتحسين الملحوظ في الأداء الاستثماري يعكس جهود الدولة في إصلاح منظومة المناقصات وتبسيط الإجراءات، فقد أعادت الحكومة ترتيب أولوياتها، مركزة على مشروعات البنية التحتية والطاقة المتجددة والنقل العام والمناطق الاقتصادية الجديدة، إضافة إلى مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي باتت أداة رئيسة لتسريع التنمية وتنويع الاقتصاد.

كما أن المشهد الاقتصادي الكويتي يدخل مرحلة جديدة من الزخم، تجمع بين التوسع في المشاريع الرأسمالية وضبط التوازن المالي وتحسين الكفاءة الحكومية، وإن الكويت تثبت قدرتها على تحويل التحديات إلى فرص، وأضعة الأسس لمستقبل اقتصادي أكثر تنوعا واستدامة.

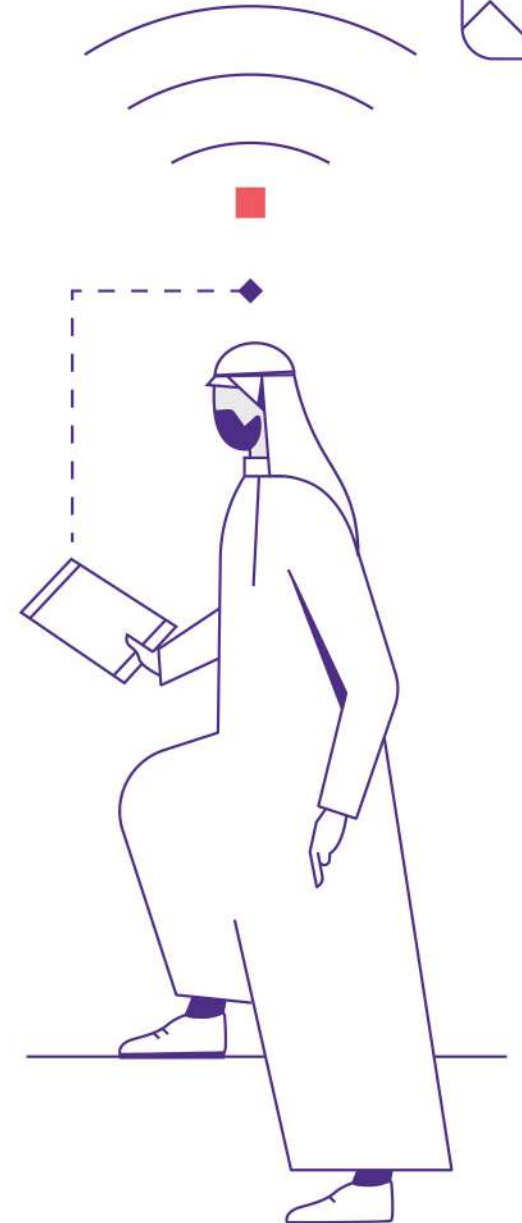
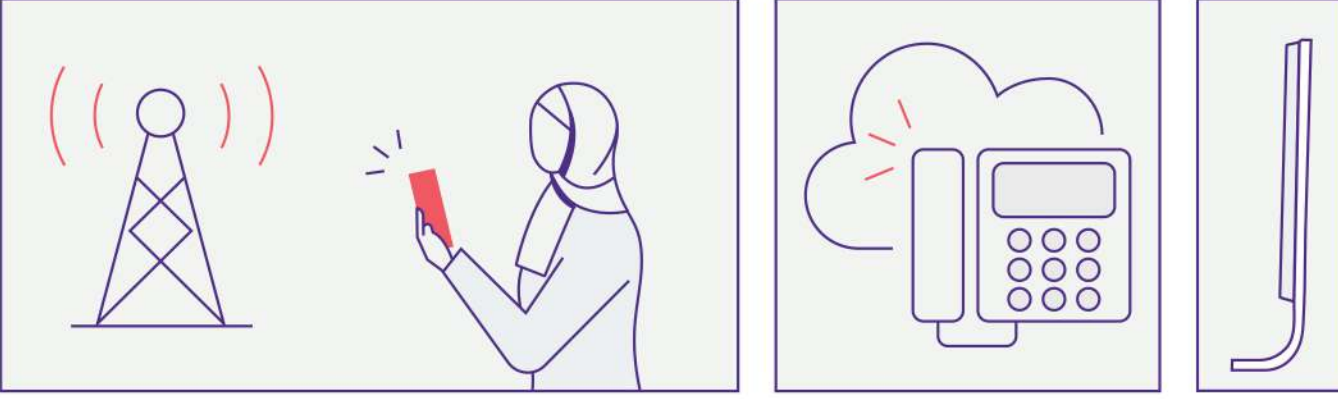
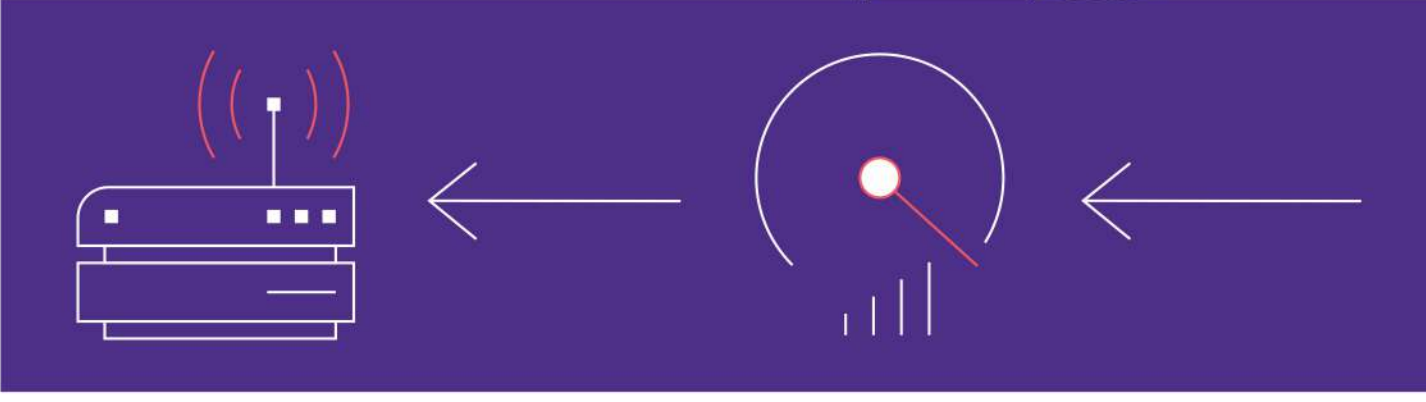
أفاق مستقبلية: 2026 عام الانطلاقة الكبرى

ومع وصول القيمة التقديرية للمشروعات قيد التنفيذ إلى نحو 121,8 مليار دولار، واستمرار الدولة في ضخ استثمارات جديدة في قطاعات النقل والطاقة والصناعة، يتوقع أن يشهد عام 2026 بداية دورة نمو جديدة تعزز مكانة الكويت كمركز اقتصادي نشط في الخليج، وسيكون نجاح هذه المشاريع ركيزة أساسية لتحقيق أهداف رؤية الكويت 2035 القائمة على التحول نحو اقتصاد متنوع ومستدام.

كما أن المشهد الاقتصادي الكويتي يدخل مرحلة جديدة من الزخم، تجمع بين التوسع في المشاريع الرأسمالية وضبط التوازن المالي وتحسين الكفاءة الحكومية، وإن الكويت تثبت قدرتها على تحويل التحديات إلى فرص، وأضعة الأسس لمستقبل اقتصادي أكثر تنوعا واستدامة.

نبتكر حلول رقمية

استباقية تعزز استقرار أعمالكم



لأننا نؤمن في solutions by stc بأهمية استمرارية أعمالكم،
وندرك حاجات اتصالكم وتواصلكم، نلتزم بابتكار حلول اتصال
استباقية مخصصة لنواصل المضي قُدماً نحو مستقبل مستدام
ومستوى متقدم من الازدهار. تتضمن حلولنا مجموعة شاملة
من التطبيقات والخدمات المتنوعة والمناسبة لكافة أنواع الأعمال
والقطاعات، وخدمات الاتصال، سواء الثابتة أو المتنقلة، بريادة
stc، هي الأكثر تقدماً وبسرعات فائقة لاتصال دائم دون انقطاع.



بنك وربة

WARBA BANK



بدر الشلفان ومي المصنف ود.محمد بركات وأمين المطيري خلال مشاركة بنك وربة في اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين



حمد السايير وشاهين الغانم ومحافظ العاصمة الشيخ عبدالله سالم العلي خلال تكريم أوائل الكويتيين في الثانوية العامة

تنفيذاً لرؤيته الطموحة المتمثلة في شعاره «لنملك الغد»

بنك وربة في 2025

عام من الإنجازات التاريخية والتحول الإستراتيجي

إنجاز المشاريع ومواجهة التحديات، ويرسخ النمو المستدام ويحافظ على الموارد البشرية قيمة استراتيجية للمؤسسة.

في إطار التزامه بالمسؤولية المجتمعية، أطلق بنك وربة عدة مبادرات هدفت إلى ترك بصمة إيجابية وشملت حملة «العودة إلى المدارس» التي قدمت خدمات مميزة وحلولاً مبتكرة للعلماء، وبرنامج «رؤاد 6,0» في نسخته السادسة، والذي يهدف إلى تمكين الطلبة الكويتيين في الخارج وتزويدهم بالمهارات اللازمة ليصبحوا قادة المستقبل، كما أطلق البنك برنامج «انطلاقة» للتدريب المهني، الذي يهدف إلى تأهيل الخريجين الكويتيين الجدد لسوق العمل، مما يعكس إيمان البنك بأهمية الاستثمار في الشباب الكويتي، وامتدت جهود البنك لتشمل رعاية مبادرة «بريك العاصمة» الوطنية بالتعاون مع محافظة العاصمة، بالإضافة إلى إطلاق مبادرة جديدة مع الإدارة العامة للمرور تميزاً لدوره في المسؤولية المجتمعية، كما أطلق البنك النادي الصيفي لأطفال الموظفين بالتعاون مع مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع، مما يؤكد حرص البنك على خلق بيئة عمل إيجابية ومحفزة لموظفيه وعائلاتهم، ويعزز من ولائهم وانتمائهم للمؤسسة.

وغاية البنك بناء جسور من الشراكة الحقيقية مع المجتمع والمؤسسات الوطنية الرائدة وإعداد جيل من القادة والمبتكرين الذين سيمثلون رسالة الكويت الحضارية إلى العالم، وهذا هو التزام البنك نحو وطن يستحق أن نملك له غداً مشرقاً يليق بتاريخه العريق وطموحاته الملامح.

التطلعات المستقبلية

ويتطلع بنك وربة إلى مواصلة نموه وتطوره في السنوات القادمة، من خلال تنفيذ إستراتيجيته التي تركز على التميز والابتكار والمسؤولية المجتمعية، ويهدف البنك إلى تعزيز مكانته كأحد أبرز البنوك الإسلامية في المنطقة، مع الحفاظ على هويته الكويتية. ويخطط البنك لتوسيع نطاق خدماته وتطوير منتجات جديدة تلبي الاحتياجات المتطورة للعلماء، مع التركيز على الشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعات إستراتيجية مهمة، كما يسعى البنك إلى تعزيز دوره في دعم الاقتصاد الكويتي والمساهمة في تحقيق التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة. يذكر أن بنك وربة من البنوك التي حققت نجاحات كبيرة في فترة وجيزة، حيث احتل مركزاً ريادياً في مجال الخدمات المصرفية الرقمية الإسلامية، وهو من أكثر البنوك المحلية بعدد المساهمين، مما يجعله قريباً من جميع شرائح المجتمع، ويأتي هذا الإنجاز ليؤكد مجدداً على مكانة البنك كشريك مصرفي موثوق يجمع بين الابتكار والمسؤولية الاجتماعية في تقديم أفضل الخدمات والمنتجات المالية.



مساعد وزير الخارجية لشؤون معهد سعود الناصر الصباح الدبلوماسي والرئيس التنفيذي لبنك وربة شاهين الغانم خلال توقيع مذكرة التفاهم بينهما

السيارات لتقديم خدمات تمويل سيارته بحلول مصرفية مبتكرة، ويأتي إطلاق حساب الشباب «Wave Banking» ليتوج هذه الجهود، حيث يقدم باقة متكاملة من الخدمات المصرفية الرقمية التي تواكب أسلوب حياة الشباب العصري وتلبي احتياجاتهم المتنوعة.

استثمار في الرأسمال البشري

إيماناً منه بأن موظفيه هم أغلى أصوله، واصل بنك وربة الاستثمار في تنمية رأس المال البشري من خلال برامج ومبادرات متنوعة تهدف إلى صقل مهارات الكوادر الوطنية وتطوير قدراتهم. وإيماناً منه بأن العنصر البشري هو الثروة الحقيقية والركيزة الأساسية لأي نجاح مؤسسي مستدام، واصل بنك وربة استثماره الإستراتيجي في تنمية رأس المال البشري الوطني من خلال منظومة متكاملة من البرامج والمبادرات التطويرية، وقد نجح البنك في تحقيق نسبة تكويت مرتفعة بلغت 84,88٪، وهو ما يعكس التزامه الراسخ بتوطين الوظائف وتمكين الكوادر الكويتية من تولي المناصب القيادية والخصصية في مختلف قطاعات العمل المصرفي.

ويهدف البنك إرساء بيئة عمل مستقرة ومستدامة، حيث يتم الاحتفاظ بالكوادر الإبداعية، إذ ينصب التركيز على توفير فرص للتطور المستمر، وتحفيز الموظفين على توظيف كامل إمكاناتهم، وكذلك إشراكهم في أنشطة تبني ثقافة العمل الجماعي وتزرع الثقة بين الأفراد، ما يعزز من قدرتهم على التعاون في

مميزة بالخيار مول، وعزز البنك حضوره الرقمي من خلال عقد شراكة إستراتيجية مع منصة «Zayoom» لتعزيز تجربة السوق الرقمي وتقديم خدمات مبتكرة للعلماء، بالإضافة إلى التحريك بمنصة «Keeta» العالمية في السوق الكويتي، مما يعكس التزام البنك بتوسيع شبكة شركائه الإستراتيجية مع اللاعبين العالميين في مجال التكنولوجيا المالية.

تطوير المنتجات والخدمات

وفيما يتعلق بتطوير المنتجات والخدمات، حرص بنك وربة على تقديم حلول مصرفية متنوعة تلبي تطلعات عملائه وتتجاوز توقعاتهم، فقد أطلق البنك حملة استرداد نقدي مميزة تصل إلى 10٪ لحاملي بطاقات الائتمان مسبقة الدفع، ووقع اتفاقية تعاون مع شركة السايير لتأجير



محافظ العاصمة الشيخ عبدالله سالم العلي خلال تكريم بنك وربة لمشاركته في المبادرة الوطنية «الحافظة في قلب العاصمة»

ويسعى إلى أن يكون شريكاً فعالاً في تحقيق رؤية الكويت وأهداف التنمية المستدامة.

استثمار في الخدمات الرقمية

وعلى صعيد التكنولوجيا والتحول الرقمي، قطع بنك وربة أشواطاً كبيرة في رحلته نحو تقديم تجربة مصرفية رقمية متكاملة تواكب تطلعات العصر الحديث، فقد أطلق البنك أول تمويل رقمي سهل في الكويت للمقيمين، مما يسهل عليهم الوصول إلى الحلول التمويلية بسرعة وكفاءة عبر منصات رقمية متطورة، كما شهد العام إطلاق حساب الشباب «Wave Banking»، الذي يوفر تجربة مصرفية رقمية متكاملة للشباب تحت شعار «هذي موجتك»، حيث حقق نجاحاً باهراً منذ إنطلاقه في فعالية

رؤية البنك الإستراتيجية وتطلعاته المستقبلية.

وتسهم هذه الزيادة أيضاً في تعزيز المؤشرات المالية للبنك، خاصة نسب كفاية رأس المال التي تتطلبها الجهات التنظيمية، كما أنها توفر موارد إضافية للاستثمار في التطوير التقني والتوسع بالخدمات المصرفية الرقمية.

إستراتيجية شاملة للنمو المستدام

وجدد بنك وربة خلال العام إستراتيجيته خلال العام، والتي تركز اليوم على 3 محاور رئيسية تهدف إلى تعزيز مكانة البنك كمؤسسة مصرفية إسلامية رائدة. والمحور الأول يركز على التميز في الخدمات المصرفية الإسلامية، حيث يلتزم البنك بتقديم منتجات وخدمات مصرفية إسلامية متطورة تلبي احتياجات العملاء المتنوعة، مع التركيز على الابتكار والجودة والامتثال الكامل لأحكام الشريعة الإسلامية.

أما المحور الثاني، فيتمثل في التحول الرقمي والابتكار التكنولوجي، حيث يواصل البنك استثماراته في التكنولوجيا المصرفية المتقدمة لتطوير منصات رقمية متطورة تقدم تجربة مصرفية سلسة ومريحة للعملاء، ويهدف البنك إلى أن يكون رائداً في مجال التكنولوجيا المصرفية الإسلامية في المنطقة.

وفي المحور الثالث، يؤكد البنك التزامه بالمسؤولية المجتمعية والتنمية المستدامة من خلال برامج ومبادرات تهدف إلى تعزيز التعليم والابتكار وريادة الأعمال،

شهد عام 2025 تطورات جوهرية في مسيرة بنك وربة، حيث لم يكتفِ فيه البنك بترسيخ مكانته كمؤسسة مالية إسلامية رائدة في الكويت، بل واصل تحوله الاستراتيجي مع استحوازه التاريخي ونجاح زيادة رأسمال وكذلك إنطلاقه سلسلة من الخدمات والمنتجات المبتكرة واستثماره المستمر في مبادرات مجتمعية مؤثرة، وذلك تنفيذاً لرؤيته الطموحة المتمثلة بشعاره «لنملك الغد». وجاءت هذه التطورات من منطلق إيمان البنك بأن المستقبل يصنع اليوم من خلال الاستثمار الذكي في العقول الوطنية المبدعة أولاً، سواء بإطلاق والتعاون في مبادرات مجتمعية هادفة، أو عبر تمكين رأسمال البنك البشري الذي يرسم اليوم خارطة الطريق التي يسهم بها «وربة» في التميز المصرفي والتقدم الرقمي والاقتصاد المعرفي. وبالمبادرات والإنجازات النوعية التي حققها البنك في التسعة أشهر الأولى من العام يؤكد «وربة» على مكانته كمؤسسة رافعة للابتكار والتميز في القطاع المصرفي الكويتي، ويجدد التزامه الراسخ بخدمة عملائه ومجتمعه ووطنه، ومواصلة مسيرته نحو تحقيق المزيد من النمو والنجاح في المستقبل ليكون من أبرز البنوك المحلية التي تخدم كل شرائح المجتمع.

استحواد إستراتيجي: نفلة نوعية في المشهد المصرفي المحلي

كان الحدث الأبرز في عام 2025 إعلان بنك وربة استحواده على شركة الغانم التجارية، والتي بدورها تملك حصة تبلغ 32,75٪ في بنك الخليج، إذ تعتبر هذه الصفقة من أكبر الاستحواذات في القطاع المصرفي الكويتي خلال السنوات الأخيرة لتتوج مسيرة نمو البنك المتدرج على مدى الخمسة عشر عاماً الماضية. ومثل هذا الاستحواد محطة فارقة في مسيرة بنك وربة، إذ عكس التزامه ببناء كيان مصرفي أكثر قوة وتنوعاً يفتح آفاقاً جديدة ويخلق فرصاً جديدة للنمو والتطور بما يواكب طموحات عملائه ويدعم الاقتصاد الوطني.

وتأتي هذه الصفقة في إطار إستراتيجية التوسع التي يتبعها البنك، والتي تهدف إلى تعزيز حصته السوقية وتنويع مصادر الدخل وكذلك بناء أسس متينة تمكنه من التوسع في الخدمات التي يوفرها في القطاع المصرفي الإسلامي، ليصبح اليوم من البنوك التي استحوذت على قاعدة عملاء واسعة ويشارك في صفقات تمويلية واستثمارية على مستوى الشرق الأوسط والعالم.

زيادة رأس المال

نجح بنك وربة في النصف الأول من العام في زيادة رأس المال، في إنجاز غير مسبوق في تاريخ الاقتصاد الكويتي، حيث أغلق البنك الاكتتاب في زيادة رأسماله بأعلى قيمة ونسبة تغطية مسجلة بلغت 430٪ تقريبا من القيمة المطروحة، الأمر الذي عكس ثقة السوق في



د.محمد بركات وأمين المطيري في جناح بنك وربة خلال رعايته المبادرة الوطنية «الحافظة في قلب العاصمة»



تكريم بنك وربة خلال مشاركته في برنامج القيادة التنفيذية ضمن مبادرة كفاءة

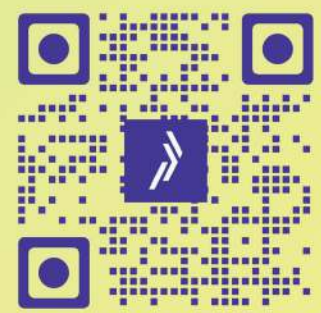
حساب الشباب
WAVE BANKING

بنك وربة
WARBA BANK

افتح حساب WAVE واصنع موجتك



حمل التطبيق الآن



لنملك الغد
Let's Own Tomorrow

182 55 55 | warbabank.com

@warbabank | @warba_bank | @warbabank | warbabank

تطبيق الشروط والأحكام Terms and conditions apply



PDF



جينيسيس GV80 كوبيه

مزيج من الأناقة الاستثنائية والأداء الرياضي المتميز

ساعة ونظام ترفيه ذكي للمقاعد الخلفية.

أعلى مستويات الأداء والسلامة

تقدم GV80 كوبيه تجربة قيادة ممتعة تتميز بالسلاسة والثبات، فتحت غطاء المحرك، تعتمد GV80 كوبيه على محرك V6 بسعة 3.5 ليترات فائق الأداء، قادر على توليد قوة تبلغ 409 حصنة وعزم دوران يبلغ 383 رطل-قدم، يضمن تسارعا مثيرا وتجربة قيادة ترضي عشاق الأداء العالي. وسواء كنت تقودها على الطريق السريع أو تتنقل على الطرقات الوعرة، فإن GV80 كوبيه تقدم مزيجا من القوة والرشاقة يصعب مضاهاته.

تأتي GV80 كوبيه مجهزة بمجموعة شاملة من أنظمة المساعدة المتقدمة للسائق، بما في ذلك تثبيت السرعة التكيفي، ونظام مساعدة البقاء في المسار، ومراقبة النقطة العمياء، ونظام الفرملة التلقائية عند الطوارئ. ولا تعزز هذه الميزات مستويات السلامة فقط، ولكنها أيضا تجعل القيادة أقل إجهادا وأكثر متعة. وبالإضافة إلى تقنيات الأمان القياسية، تقدم GV80 كوبيه حزمة (نظام مساعدة السائق المتقدمة - ADAS) اختيارية، والتي تتضمن ميزات مثل مساعدة القيادة على الطرق السريعة، والمساعدة في حركة المرور، ونظام المساعدة للركن الذكي عن بعد، نظام تجنب الاصطدام عند الرجوع للخلف، وكاميرا رؤية محيطية 360 درجة. تلك التقنيات تعزز بشكل إضافي من التزام جينيسيس بجعل الطرق أماكن أكثر أمانا للجمهور.

داخلية فخمة بتكنولوجيا متطورة

يجسد التصميم الداخلي المفهوم الكوري الفريد «لجمال المساحة البيضاء»، مع استخدام أحدث التقنيات لخلق أجواء متطورة يلتقي فيها التصميم الرياضي بالمساحة الواسعة لتجربة قيادة لا مثيل لها. ويظهر التناغم التام بين التجهيزات عالية التقنية والتفاصيل الفاخرة من خلال دمج شاشة OLED مقاس 27 بوصة وشاشة AVN (الصوت، فيديو وملاحة) في إطار منحني يمتد بأناقة عبر لوحة القيادة، لا يوفر فقط الوصول إلى مجموعة من الميزات المتقدمة ولكنه أيضا يضيف الكثير إلى جاذبية السيارة. وتمتد التصميمات السلسة إلى الواجهة المركزية، حيث يوفر نظام التدفئة والتهوية وتكييف الهواء (HVAC) الذي يعمل باللمس سهولة التحكم للسائقين. فيما يضم الكونسول الوسطي نظام (Shift By Wire) الشبيه بكرة الكريستال، ليمنح تحكمًا مريحًا ويضيف إحساسًا غامرا بالفخامة. وتعمل عجلة القيادة ذات اللونين على شكل حرف «D» على تعزيز ديناميكيات القيادة، في حين تعزز أنماط الزخارف الكربونية، والتفاصيل المعدنية المصقولة، والمقاعد ذات الخياطة الخاصة بالكوبيه على رفع مستوى المقصورة الداخلية. توفر جينيسيس منصة شحن لاسلكية للهواتف الذكية اللاسلكية تتيح شحنًا أكثر ملاءمة. مرآة مركزية رقمية توفر رؤية خلفية أكثر وضوحًا من خلال كاميرا رقمية. ويتيح نظام التحقق من بصمة الإصبع تخصيص الملف الشخصي بسرعة، إلى جانب نظام صوتي فاخر من Bang & Olufsen مع 18

تجسد سيارة GV80 كوبيه الفاخرة الجديدة تماما فلسفة تصميم جينيسيس المتمثلة في «الأناقة الرياضية»، وتعكس تغييرا بارزا عن تصميم سيارات الـ SUV التقليدية، حيث يعد طراز GV80 كوبيه أروع تعبير عن الأناقة الرياضية، مع تصميم ديناميكي متطور وعملي، يجمع بسهولة بين الفخامة والأداء العالي، واضعا معايير جديدة في فئة SUV كوبيه الفاخرة.

يبرز التصميم الخارجي درجة غير مسبوقة من الأناقة مع خطوط تصميم جريئة وسقف كوبيه عصري، ومصابيح أمامية LED تعمل بتقنية MLA وشبكة G-Matrix مزدوجة الطبقات. إن التحسينات التي تم إدخالها على التصميم الأمامي، مثل فتحة دخول الهواء الموسعة، وغطاء الهواء النشط وه فتحات تهوية، لا تعمل على تحسين تبريد المحرك فحسب، إنما أيضا تعزز حضور الكوبيه الجريء.

المظهر الجانبي يتميز بالانسيابية العالية ويعكس مظاهر الفخامة والرحابة. يجتمع الخط الجانبي المكافئ المقوس، ومنحني السقف المنخفض والمنحدر لإضفاء ملمحًا قويا وديناميكيا متناغما على GV80 كوبيه، تكمله عجلات الألمنيوم حصرية قياس 20 و22 إنشًا. في المؤخرة، تضيف مصابيح الفرامل السطحية الخلفية، ومصابيح الفرامل المساعدة على البوابة الخلفية والجناح المنحدر لمسة رياضية. تتوافر سيارة GV80 كوبيه بمجموعة ألوان خارجية تشمل 12 لونا، بما في ذلك الأزرق «Bering Blue» الحصري.





رحلة أنت قائد ها

جينيسيس GV80 COUPE



- تأمين شامل مجاني
- حماية كاملة وتظليل مجاني
- عقد صيانة مجاني لمدة 5 سنوات أو 100,000 كم
- ضمان مصنعي 5 سنوات غير محدد الكيلومترات



شمال الخليج التجارية
NORTHERN GULF TRADING

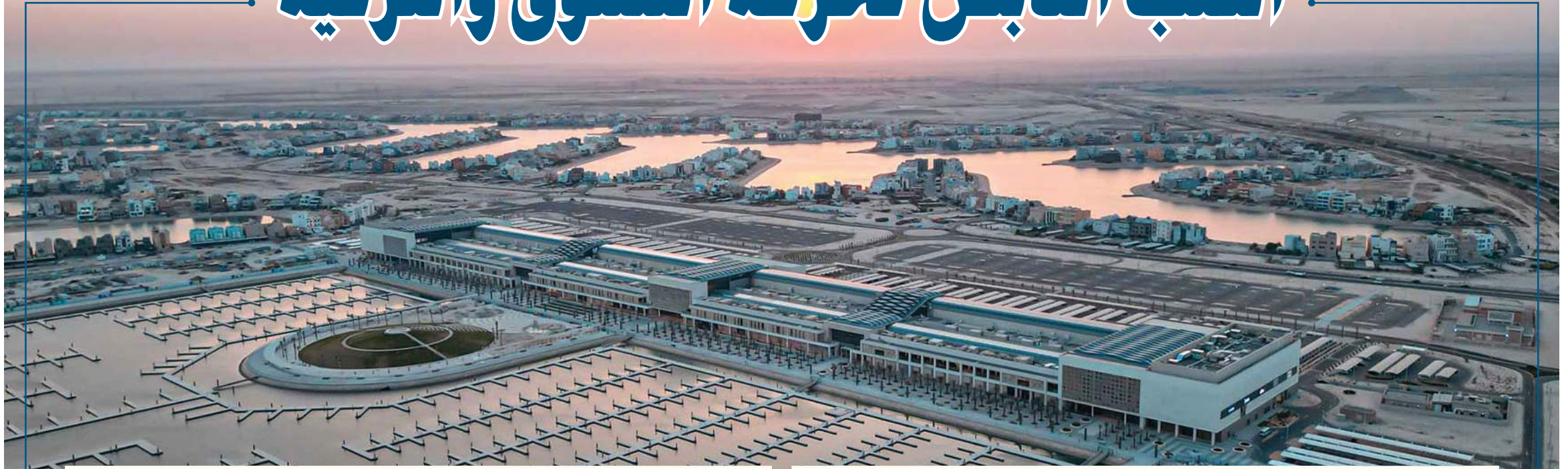
1 808 666

تطبق الشروط والأحكام



792 مجمعاً تجارياً ترسم ملامح الاقتصاد العصري في الكويت

المجمعات التجارية.. القلب النابض لحركة التسوق والترفيه



لم تعد المجمعات التجارية في الكويت مجرد أماكن للتسوق، بل تحولت إلى مراكز حضرية نابضة بالحياة تجمع بين الأناقة المعمارية وتنوع العلامات التجارية والخدمات المتكاملة. لتصبح الوجهة الأولى للتسوق والترفيه في البلاد، وتعود هذه المكانة المميزة إلى تصاميمها الحديثة التي تجمع بين الجمال والوظيفة، حيث تبدأ تجربة الزائر منذ لحظة دخوله وإيقاف سيارته وصولاً إلى التجول بين المحلات والمطاعم والمقاهي، في رحلة تسوق مريحة ومتكاملة تجمع بين المتعة والرفاهية.

مواد بناء مستدامة تقلل من التكاليف التشغيلية على المدى الطويل وتدعم الصورة المؤسسية أمام المستثمرين والزوار. ومستقبلاً، تمثل الابتكارات التكنولوجية والترفيهية فرصة رئيسية للنمو، سواء من خلال الفعاليات الحية والعروض الفنية، أو عبر إدخال تقنيات الواقع الافتراضي والخدمات الذكية، أو من خلال تعزيز الربط مع التجارة الإلكترونية وكما أن الاتجاه نحو الصحة والبيئة يتيح إمكانيات لإنشاء مراكز طبية ورياضية داخل المجمعات، واعتماد تصميمات تجمع بين المكاتب والفنادق والسكن والخدمات العامة، مع دعم المشاريع الصغيرة والعلامات المحلية.

دفع عجلة الاستهلاك

وفي المحصلة، تشكل المجمعات التجارية في الكويت ركيزة أساسية في الاقتصاد غير النفطي، إذ توفر فرص عمل واسعة، وتعزز الاستثمار المحلي، وتدفع عجلة الاستهلاك والنمو الحضري. ونجاحها المستقبلي مرهون بقدرة على التكيف مع التحول الرقمي، والابتكار في تجربة الزائر، وتبني الاستدامة كخيار اقتصادي وبيئي في آن واحد، لتبقى المجمعات الكويتية نموذجاً معمارياً وتجريبياً يجمع بين الحداثة، والاقتصاد، والحياة الاجتماعية في مشهد واحد متكامل.

وفي ظل هذا الزخم العمراني والتجاري اللافت، تواصل الكويت ترسيخ مكانتها كإحدى أبرز وجهات التسوق والترفيه في المنطقة، حيث لم تعد المجمعات مجرد مباني، بل تحولت إلى رموز حضرية تعكس نبض الحياة العصرية في البلاد، وتمزج بين الرفاه الاقتصادي والذوق الجمالي والانفتاح الثقافي، ومع تصاعد المنافسة الإقليمية، تبقى التجربة الكويتية في تطوير المجمعات التجارية مثلاً حياً على قدرة القطاع الخاص على الإبداع، والشراكة الناجحة مع الرؤية الحكومية في بناء اقتصاد متنوع ومستدام، يوازن بين القيمة الاقتصادية والإنسانية في آن واحد، لتظل المجمعات التجارية مرآة عاكسة لنهضة الكويت الحديثة وطموحها نحو مستقبل أكثر إشراقاً وازدهاراً.

وخدمات الواقع المعزز لتحليل سلوك المستهلكين، إضافة إلى دمج التجارة الإلكترونية مع التجربة الميدانية عبر خدمات «اتفر واستلم»، لتعزيز التكامل بين السوق الرقمي والمكان الفعلي.

أفاق جديدة

كذلك، فإن إدخال الخدمات الصحية والرياضية والفندقية ومساحات العمل المشتركة يخلق أفاقاً جديدة لزيادة الإقبال والعوائد، بينما يرفع التوجه نحو الاستدامة البيئية من جاذبية المجمعات من خلال التصميم الصديقة للبيئة، وتوفير الطاقة، وإنشاء المساحات الخضراء، واستخدام

التي غيرت أنماط الشراء نحو التسوق الرقمي وخدمات التوصيل المنزلي. كما تمثل تكاليف التشغيل المرتفعة – من طاقة وتكييف وصيانة وأجور – ضغطاً على الهوامش الربحية، فضلاً عن تشبع السوق في بعض المناطق وضعف الكثافة السكانية فيها، مما يزيد صعوبة استقطاب المستأجرين والمحلات الجديدة. ورغم هذه التحديات، تبقى الفرص أمام المجمعات التجارية واسعة ومفتوحة لمن يدمج الابتكار الرقمي والترفيه والثقافة والاستدامة في تجربة الزائر، إذ يمكن للمجمعات تبني حلول الدفع الإلكتروني، وتطبيقات الهواتف الذكية،

يفري تجربة الزائر ويجذب شرائح متنوعة من العملاء. واستقطبت هذه المجمعات البنوك والشركات والمؤسسات التجارية التي وجدت فيها بيئة مثالية للوصول إلى العملاء وتقديم خدماتها بسهولة، ما عزز مفهوم «الخدمة في مكان واحد» وساهم في تبسيط تجربة المستهلك. وتوفر هذه المراكز فرص عمل مباشرة في مجالات البيع والإدارة والصيانة والأمن والنظافة، إلى جانب دعم قطاعات البناء والخدمات اللوجستية المرتبطة بها. لكن رغم هذا الازدهار، تواجه المجمعات التجارية تحديات متزايدة أبرزها المنافسة من التجارة الإلكترونية،

على الخدمات العقارية واللوجستية المحيطة بها، ليصبح كل مجمع نقطة جذب حضرية واقتصادية متكاملة.

792 مجمعاً في الكويت

شهدت الكويت توسعاً كبيراً في عدد المجمعات التي تجاوزت 792 مجمعاً تجارياً موزعة على مختلف المناطق، وتتميز المجمعات بتنوع مطاعمها ومقاهيها التي جعلت البلاد وجهة عالمية للمذاقات المتعددة، بدءاً من القهوة ومطاعم محلية وعالمية بنكهات متنوعة تثري تجربة العملاء، إضافة إلى مساحات تجمع اجتماعي مستقلة عن مناطق التسوق، ما

أصبحت المجمعات التجارية اليوم محاور اقتصادية واجتماعية مؤثرة في النسيج الحضري الكويتي، إذ تجمع بين التجارة والخدمات المصرفية والمطاعم والترفيه والأنشطة الثقافية، مما جعلها ركيزة رئيسية في تنوع الاقتصاد المحلي وتعزيز مصادر الدخل غير النفطي. كما أسهمت في تحسين جودة الحياة من خلال توفير بيئة آمنة ومناخ مريح للعائلات والأفراد طوال العام، خصوصاً في ظل حرارة الصيف المرتفعة.

اقتصادياً، تمثل المجمعات التجارية بيئة استثمارية حيوية تجذب كبرى العلامات التجارية المحلية والعالمية، وتتيح فرصاً مستمرة لزيادة الإيرادات عبر إيجارات المحلات والمطاعم والمساحات الترفيهية. كل نشاط داخلها، من البيع بالتجزئة إلى الخدمات اللوجستية، يرتبط بدورة اقتصادية واسعة تشمل النقل والطاقة والصيانة والأمن، ما يجعلها جزءاً متكاملًا من حركة الاقتصاد الوطني ومركزاً رئيسياً لرأس المال المحلي.

وتسهم هذه المجمعات في رفع مستوى الاستهلاك المحلي، إذ إن الدمج بين التسوق والترفيه والمطاعم والخدمات المتنوعة يزيد من مدة بقاء الزائر داخلها، ما يرفع متوسط الإنفاق الأسري ويحفز الطلب على السلع والخدمات. وإضافة إلى ذلك، تتيح المجمعات بيانات دقيقة حول سلوك المستهلكين، تساعد الشركات على تطوير استراتيجيات تسويق أكثر فاعلية وتحسين تجربة العملاء، لتصبح في الوقت نفسه أدوات تحليلية واقتصادية مهمة للسوق المحلي.

وتمثل المجمعات التجارية مساحات تفاعل اجتماعي آمنة ومتكاملة، إذ تجمع العائلات والأفراد ضمن بيئة مريحة ومكيفة، وتخفف الضغط على البنية التحتية من خلال تجميع الخدمات في موقع واحد، كما أن انتشارها في مختلف المحافظات ساهم في توزيع النشاط التجاري بشكل متوازن، وتعزيز التنمية الاقتصادية الإقليمية، وتحفيز الطلب

مراكز ضخمة تجمع بين الأناقة المعمارية والتجربة المريحة وتنشيط التجارة
بيئة استثمارية جاذبة تجمع كل الأنشطة والعلامات العالمية والمحلية في فضاء واحد
توفر تجربة تسوق متكاملة وتعيد صياغة الحياة العصرية في البلاد وتطورها



معرض العطور

THE PERFUME EXPO

21 أكتوبر - 1 نوفمبر 2025

أرض المعارض الدولية - مشرف

صالة: 5 - 6 - 7 - 8



راعي إعلامي:

WWW.KIF.NET

معرض الكويت الدولي ش.م.ك.
Kuwait International Fair (K.S.C.)
الأولى والأكبر في الكويت The First & Largest in Kuwait



معرض الذهب والمجوهرات

العالمي الرابع والعشرون THE INTERNATIONAL

GOLD & JEWELRY

EXHIBITION - 24TH

18 - 23 ديسمبر 2025

أرض المعارض الدولية - مشرف

صالة 5 | 6 | 7



راعي إعلامي:

WWW.KIF.NET

معرض الكويت الدولي ش.م.ك.
Kuwait International Fair (K.S.C.)
الأولى والأكبر في الكويت The First & Largest in Kuwait





أسعاره سجلت قمماً تاريخية غير مسبوقة جعلت اقتناء المعدن النفيس أكثر صعوبة.. والفضة تدخل السباق

«يا ذهب مين يشتريك؟»

حين تتحول الزينة إلى خزينة



في الكويت، لم يكن الذهب يوماً مجرد معدن لامع، بل كان لغة من لغات الفخر، ورمزاً من رموز الحياة، ومفردة عميقة في وجدان الأسرة الكويتية، نسجت حوله الحكايات، وتباهت به الأمهات، وتزينت به العرائس في ليلة العمر، وكأنه وعد بالاستقرار والأمان، الذهب في الذاكرة الكويتية ليس للترف فقط، بل ذخيرة الأيام الصعبة وملأذ العائلة حين تنصف الأزمات.

من صندوق العروس إلى خزان الاستثمار.. صعود الذهب يغير معادلات الادخار

زينة الأمس تتحول إلى استثمار اليوم

السبائك الصغيرة والغرامات المحدودة تصدر المشهد الاستثماري الجديد



والدول التي تتخلص من الدولار لصالح شراء المعدن النفيس. ومن هنا، تبدلت علاقة الكويتيين بالذهب كما تبدلت الأزمات، في الماضي، كانت المرأة تقتني الذهب حبا وزينة، وتملكه ليرى، وتفخر به في المناسبات، وفي لحظة واحدة يمكن أن يتحول إلى «رصيد مالي» يقي الأسرة العوز أو يلبي الحاجة. تلك القيمة الاجتماعية ظلت متوارثة جيلاً بعد جيل، لتصبح حلقة الذهب في الكويت رمزاً مزدوجاً بين الجمال والضمآن، ومع صعود الأسعار، ازداد ذلك الرمز عمقا، وكان المعدن الأصفر يقول إن قيمته الحقيقية لا تقاس بالبريق، بل بالثقة التي يمنحها لمن يملكه.

لكن السؤال الذي يفرض نفسه اليوم: من يشتري الذهب في زمن أصبح فيه سعر الغرام الواحد بمبلغ وقدره؟ هل مازال للذهب مكان في صندوق العروس؟ أم أنه أصبح رفاهية تتوارى خلف ضجيج التضخم وغلاء المعيشة؟ في أسواق الكويت القديمة، من المباركية إلى سوق الذهب في الفروانية وحولي والجهر، تروى الحكايات ذاتها بأصوات متباينة. تجار الذهب القدامى يرون أن الإقبال لم يخف، لكنه تغير في طبيعته، يقول أحدهم إن «المرأة الكويتية لا تتخلي عن الذهب أبداً، لكنها أصبحت تشتريه بعين المستثمر لا بعين المتزينة»، فالخواتم والأساور التي كانت تشتري للمناسبات، باتت تقتني اليوم باعتبارها استثماراً ذكياً ومخزناً آمناً للقيمة.

الذهب في الكويت لم يفقد بريقه، بل اكتسب معنى جديداً، في مجتمع يعرف معنى الادخار ويخشى تقلبات الزمن، أصبح الذهب أشبه بـ «التأمين الشعبي» على المدى الطويل. لا

واليوم، تعود تلك اللمعة القديمة لتسطع من جديد، ولكن هذه المرة في ضوء شاشات الأسواق العالمية وشاشات الهواتف الذكية، لا في ضوء الأعراس والمناسبات فالأرقام تتحدث عن قفزات غير مسبوقة في أسعار الذهب ووفقاً لبيانات التداول فقد سجل الذهب أعلى سعر منذ بداية 2025 حتى نهاية يوم 22 أكتوبر الجاري عند 4398 دولاراً للاونصة الواحدة، فيما كان أدنى سعر مسجل خلال تلك الفترة عند 2624,6 دولاراً للاونصة.

وسجل الذهب ارتفاعاً بنحو 52٪ منذ بداية العام، إذ سجل إغلاق تداولات يوم 2 يناير 2025 نحو 2669 دولاراً للاونصة الواحدة، فيما سجل سعر إغلاق تداولات 22 أكتوبر الجاري 4054 دولاراً للاونصة.

ويرجع الفارق بين أعلى سعر سجله المعدن الأصفر وانخفاضه خلال نهاية تداولات الأربعة الماضي إلى عملية تصحيح استمرت لعدة أيام انخفض خلالها بنحو 5٪، وذلكزامناً مع احتمالات تراجع التوترات بين أميركا والصين وسط ضغوط من صعود الدولار وتصريحات للرئيس الأميركي دونالد ترامب قال فيها إن الرسوم الجمركية البالغة 100٪ التي قرر فرضها على الصين لن تكون مستدامة.

هذا الارتفاع الهائل لم يأت من فراغ، فالعالم اليوم يعيش حالة قلق اقتصادي متنام، التضخم ما زال مرتفعاً، وأسعار الفائدة في الاقتصادات الكبرى تضغط على المستثمرين، فيما التوترات الجيوسياسية – من الحرب في أوكرانيا إلى تصاعد التوتر في الشرق الأوسط – تخلق بيئة عالمية مشبعة بالخوف، وفي مثل هذه الظروف، لا يعود الذهب مجرد سلعة، بل يصبح لغة أمان عالمية من البنوك المركزية

هدية نقدية لغاية

2,000

د.ك

حوّل راتبك اليوم!



تطبيق الشروط والأحكام 2507101282



المطور العقاري..

بوابة الكويت لحلّ الأزمة الإسكانية وتنشيط الاقتصاد الوطني

انطلاق أولى المراحل بإنشاء 5 آلاف وحدة.. ومشاريع كبرى تضم 170 ألف وحدة تمهّد لعقد إسكان ذهبي



تقرب الكويت من نقطة تحول محورية في ملفها الإسكاني المزمن، إذ بدأت الدولة فعليا مرحلة تفعيل قانون المطور العقاري، في خطوة غير مسبوقة تهدف إلى إعادة هيكلة آليات بناء وتوزيع المساكن من خلال إشراك القطاع الخاص في التطوير والتمويل والإدارة. ويمثل هذا التحول الاستراتيجي وعيا حكوميا بضرورة الانتقال من الأسلوب التقليدي في المشاريع الإسكانية إلى نموذج أكثر كفاءة واستدامة، يجمع بين المرونة الاستثمارية، والجودة الإنشائية، وسرعة الإنجاز، بما يتواءم مع توجهات التنمية الوطنية الحديثة.

القطاع الخاص يدخل بقوة إلى ملف السكن.. انطلاقاً جديدة لتنمية عمرانية مستدامة

مدن جديدة تولد من رحم قانون 118 لسنة 2023.. ورؤية تمتد لـ 10 سنوات قادمة



الاجتماعية، إذ توفر الدولة الأرض والبنية التشريعية، ويتولى المطور الاستثمار والتنفيذ والإدارة.

فوائد اقتصادية واجتماعية واسعة

- يرى خبراء العقار أن دخول المطور العقاري إلى قطاع الإسكان سيحدث تحولاً جذرياً في دورة التنمية العمرانية، من خلال:
- اختصار الدورة الزمنية للمشاريع بنسبة تتجاوز 40٪ مقارنة بالأساليب التقليدية.
- تقليل الكلفة الإجمالية على الميزانية العامة عبر التمويل الذاتي للمطورين.
- رفع جودة البناء بفضل الالتزام بالمعايير الدولية في التصميم والإدارة والمرافق.
- تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال تحريك قطاعات الإنشاء والتمويل والخدمات اللوجستية.
- توفير آلاف فرص العمل المباشرة وغير المباشرة للكفاءات الوطنية في مجالات الهندسة والتطوير والتشغيل.
- تعزيز الشراكة المؤسسية بين الدولة والقطاع الخاص، بما يخلق نمودجا اقتصاديا أكثر استدامة.

منذ عقود طويلة، كانت الأزمة الإسكانية أحد أبرز التحديات التي تواجه الكويت، مع تراكم الطلبات لدى المؤسسة العامة للرعاية السكنية لأكثر من 103 آلاف طلب، في ظل محدودية الأراضي، وارتفاع كلفة البناء، وتزايد عدد المواطنين الباحثين عن سكن ملائم، وعلى الرغم من الجهود الحكومية المتواصلة، ظل وتيرة تسليم الوحدات السكنية أقل من حجم الطلب المتنامي، ما أدى إلى اتساع الفجوة بين العرض والطلب، وارتفاع أسعار الأراضي والسكن الخاص. ومع إدراك الحكومة لضرورة تغيير النهج التقليدي، جاء صدور القانون رقم 118 لسنة 2023 في شأن تأسيس شركات إنشاء مدن أو مناطق سكنية وتنميتها اقتصادياً، ليشكل الإطار القانوني الذي طال انتظاره، واللبنة الأولى لبناء منظومة إسكانية حديثة، تنقل العبء من التمويل الحكومي المباشر إلى الشراكة المؤسسية المستدامة بين القطاعين العام والخاص.

تفعيل القانون.. من التشريع إلى التنفيذ

وفي إطار تفعيل هذا القانون على أرض الواقع، أعلنت الحكومة عن تطبيق فكرة المطور العقاري على مرحلتين متكاملتين، تمثلان بداية التحول الفعلي في مشروعات الرعاية السكنية بالكويت.

المرحلة الأولى: أولى الفرض الاستثمارية.. 5 آلاف وحدة سكنية

انطلقت المرحلة الأولى من خلال تخصيص 3 أراضٍ للمطورين العقاريين في مناطق المطلاع، سعد عبدالله، وجابر الأحمد، لتنفيذ 5 آلاف وحدة سكنية ضمن أولى الفرض الاستثمارية التي تطرحها المؤسسة العامة للرعاية السكنية. وقد شهد هذا الطرح إقبالاً لافتاً من شركات التطوير العقاري، حيث تلقت المؤسسة نحو 70 طلباً رسمياً من شركات محلية وخليجية ودولية متخصصة في مجال التطوير العمراني، ما يعكس الثقة الكبيرة في السوق الكويتي، وجاذبية هذا النوع من المشاريع الذي يجمع بين الربحية والاستدامة.

المرحلة الثانية: المشاريع الكبرى.. 170 ألف وحدة سكنية

أما المرحلة الثانية فتتضمن إطلاق 3 مشاريع كبرى في مناطق الصابرية، نواف الأحمد، والخيران، بإجمالي نحو 170 ألف وحدة سكنية، تمثل أضخم خطة تطوير سكني في تاريخ الكويت. وتعد هذه المرحلة الركيزة الرئيسية في خطة العشرية التي وضعتها الحكومة لحل الأزمة الإسكانية جذرياً خلال السنوات الـ 10 المقبلة. وأكد وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان عبداللطيف المشاري أن الوزارة بدأت بالفعل استقبال عروض التصميم والدراسات الفنية لتلك المشاريع، على أن ترسي العقود قبل نهاية العام الحالي، تمهيدا لتعميم تجربة المطور العقاري على بقية المدن الجديدة.

ما المطور العقاري.. ولماذا هو الحل؟

المطور العقاري ليس مجرد شركة بناء، بل هو جهة استثمارية متكاملة تشرف على التخطيط والتمويل والتنفيذ والإدارة والتسويق ضمن منظومة واحدة.

وبخلاف المكاول التقليدي الذي يقتصر دوره على مرحلة التنفيذ، يمتلك المطور العقاري القدرة على تصميم مشاريع حضرية متكاملة، وتوفير التمويل اللازم من خلال الشراكات مع البنوك وشركات التمويل العقاري، بما يضمن سرعة الإنجاز وتحقيق جودة عالية في التنفيذ. كما أن تطبيق نموذج المطور العقاري يساهم في تخفيف الأعباء المالية والإدارية عن الدولة، حيث تنتقل مسؤولية التمويل والبناء إلى القطاع الخاص، بينما تركز الحكومة على الدور التنظيمي والرقابي. هذه المعادلة تحقق توازناً مثالياً بين الكفاءة الاقتصادية والاستدامة

المدن الجديدة.. نحو بيئة حضرية ذكية ومستدامة

الضغط عن المناطق الحضرية الحالية، وتحقيق توزيع متوازن للتنمية في مختلف المحافظات، مع توفير مساكن ميسرة التكلفة تلائم مختلف شرائح المواطنين.

والترفيهية والتجارية، مع الاعتماد على التقنيات الرقمية والبنية التحتية الحديثة التي تواكب أهداف رؤية الكويت التنموية طويلة المدى. وتطمح الحكومة من خلال هذه المدن إلى تخفيف

تعد مشاريع المطور العقاري بمنزلة نواة لمدن كويتية جديدة تقام وفق معايير المدن الذكية والمستدامة، حيث يجري التخطيط لتوفير بيئات سكنية متكاملة تضم الخدمات الصحية والتعليمية

تحول فلسفة الدولة في إدارة ملف الإسكان

عالمية. ويعكس هذا التوجه إدراكاً حكومياً متزايداً بأن الاستدامة في الحلول الإسكانية لا تبني بالأموال وحدها، بل بإدارة رشيدة للموارد، تخلق توازناً بين حقوق المواطن كمستفيد، وحقوق المستثمر كشريك، وواجب الدولة كمنظم وضامن للجودة والعدالة.

الحكومة الحديثة والشراكة المؤسسية. هذا التحول لا يعني انسحاب الدولة من مسؤولياتها، بل على العكس، فهو يعيد تركيز دورها على التخطيط الاستراتيجي ووضع السياسات والإشراف والرقابة، بينما تمنح شركات التطوير العقاري مساحة أكبر للابتكار والتنفيذ وفق معايير جودة

يعد إدخال نظام «المطور العقاري» خطوة تتجاوز حدود بناء المساكن إلى إعادة تعريف دور الدولة في إدارة التنمية السكنية، فبعد عقود كانت فيها الحكومة تتحمل عبء التمويل والتنفيذ والتوزيع المباشر، تتجه اليوم إلى التحول من دور المزود إلى دور المنظم والمحفز للسوق، بما ينسجم مع مفاهيم

مستقبل الإسكان.. رؤية عقد جديد

البلاذ على أعتاب عقد إسكان ذهبي يعالج المعضلة التاريخية للسكن، ويفتح آفاقاً جديدة لتنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة.

جديد قائم على الشراكة والإنتاجية. ومع اكتمال المرحلتين وتنفيذ المشاريع الكبرى، ستشهد الكويت ولادة مدن حديثة ذكية توفر السكن اللائق، وتحفز النمو الاقتصادي، وتضع

يمكن القول إن تجربة المطور العقاري تمثل مفترق طرق حقيقياً في تاريخ السياسة الإسكانية في الكويت، فهي تجمع بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وتؤسس لنموذج تنموي



«أعيان العقارية» تواصل تعزيز حضورها في السوق المحلي بمشاريع رائدة وخدمات عقارية متكاملة

شركة مبرد القابضة، وهي شركة مساهمة كويتية مدرجة في بورصة الكويت منذ عام 2007، ويأتي هذا الاستثمار متمشيا مع استراتيجية الشركة الهادفة إلى تنويع محفظتها الاستثمارية والتركيز على الاستثمار في الشركات ذات الأداء المتميز والفرص الواعدة.

شركة برج هاجر العقارية - المملكة العربية السعودية

تمتلك شركة أعيان العقارية ما نسبته 31,5٪ من أسهم شركة برج هاجر العقارية المستثمرة في مشروع عقاري متميز في مكة المكرمة ضمن مشروع تطوير وقف الملك عبدالعزيز «أبراج البيت» وهو برج هاجر الذي يطل على الحرم المكي الشريف ويوفر خيارات متعددة للحجاج والمعتمرين، حيث يضم شققا سكنية وغرفا فندقية بخدمات عالية الجودة تحت إدارة مجموعة فنادق موفنبيك العالمية.

شركة عنان للاستثمار العقاري

تأسست عام 2008 برأسمال قدره 30 مليون دينار، وهي مملوكة تقريبا بالكامل لشركة أعيان العقارية. وقد أنشئت آنذاك لتعزيز التنوع في الأنشطة والخدمات والمنتجات التمويلية العقارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. إلا أنه في عام 2020 تم تحويل نشاطها إلى شركة استثمار عقاري لتتوافق مع توجه أعيان لزيادة محفظة الأصول العقارية المدرة وتقليل المخاطر التمويلية.

شركة ذا سبوت للاستثمار العقاري - مصر

تسهم أعيان بحصة تقارب 20٪ من رأسمال الشركة التي تملك مجمع «ذا سبوت مول» في منطقة التجمع الخامس بالقاهرة الجديدة، وهو مشروع تجاري متميز تبلغ مساحته التأجيريه نحو 11,300 متر مربع.

محفظة الأصول العقارية

تضم محفظة أعيان العقارية أصولا وعقارات متنوعة تشمل مباني وأراضي تجارية واستثمارية وعقارات صناعية موزعة جغرافيا على عدة دول وقطاعات مختلفة، في الكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة، بما يحقق التنوع ويحد من المخاطر الاستثمارية.

التقرير العقاري الدوري

وإدراكا من الشركة بأهمية نشر وتعزيز الشفافية وتوفير البيانات للمهتمين، تصدر شركة أعيان العقارية تقارير دورية تغطي القطاعات العقارية المختلفة التي تشمل القطاعات التجارية والمكاتب الاستثمارية والحرفية والسكن الخاص، بالإضافة إلى تسليط الضوء على القضايا والاتجاهات المؤثرة في سوق العقار الكويتي.

وفي إطار اهتمامها بالسوق المحلي، تمتلك شركة أعيان خبرة واسعة في إدارة المحافظ العقارية، إذ تدير ما يقارب 400 عقار بمختلف الأنواع في جميع محافظات الكويت. ومن أبرز عملائها الأمانة العامة للأوقاف والهيئة الخيرية الإسلامية العالمية وصندوق عوائد العقاري، بالإضافة إلى محافظ عقارية خاصة بعملاء من الشركات والأفراد.

وحرصا من أعيان العقارية على تعزيز حضورها في الأسواق العالمية وكسب ثقة العملاء والمستثمرين الكويتيين والخليجيين، قامت الشركة بتوفير خدمات عقارية متكاملة ضمن منصة واحدة تخدم العملاء الراغبين في التملك خارج الكويت، من خلال تسويق العديد من المشاريع السكنية الفاخرة في لندن وبرمنغهام وسلاو وريدينغ، كما وقعت الشركة مؤخرا عقد التسويق الحصري مع مجموعة بيركلي البريطانية لتسويق مشروع سكني متكامل في مدينة ميلتون كينز في المملكة المتحدة.

نبذة عن مشاريع واستثمارات «أعيان العقارية»

تضم المحفظة الاستثمارية لشركة أعيان العقارية العديد من الأصول العقارية والاستثمارات المتنوعة في قطاعات مختلفة ودول متعددة وفقا لما يلي:

مجمع وبرج بال - الفحيحيل

يتمتع المشروع بموقع استراتيجي في قلب المنطقة التجارية للفحيحيل، ويتميز بتصميم معماري عصري، إذ يتكون من مجمع تجاري وبرج مكاتب بمساحة بنائية إجمالية تبلغ نحو 74 ألف متر مربع، إضافة إلى مواقف سيارات تتسع لـ 440 سيارة، كما يشمل المجمع مرافق مختلفة ومتنوعة تهدف إلى تقديم تجربة فريدة من نوعها للزوار.

مشروع شاطئ العقيلة الترفيهي

في إطار دعمها لقطاعي السياحة والترفيه، وقعت أعيان العقارية عقد تطوير واستثمار مشروع شاطئ العقيلة بالتعاون مع شركة المشروعات السياحية، على مساحة تقارب 57 ألف متر مربع. ويهدف المشروع إلى تقديم نموذج جديد للمشاريع الترفيهية ذات القيمة المضافة، انسجاما مع التوجهات الحكومية الرامية إلى تنشيط قطاع السياحة في البلاد.

شركة مبرد القابضة

تمتلك أعيان العقارية حصة استراتيجية تبلغ 10٪ من رأسمال

أعيان A'AYAN العقارية Real Estate

تواصل شركة أعيان العقارية ترسيخ مكانتها كأحد أبرز الشركات الرائدة في مجال التطوير والاستثمار العقاري في الكويت. مستندة إلى تاريخها الحافل بالإنجازات منذ تأسيسها عام 1976، واستثماراتها المتنوعة التي تشمل المشاريع السكنية والتجارية والفندقية، إلى جانب تقديمها مجموعة متكاملة من الخدمات العقارية التي تشمل إدارة وتنفيذ المشاريع، وإدارة أملاك الغير، وخدمات التقييم والدراسات العقارية، وإدارة وتنظيم المزادات العقارية، والاستشارات العقارية، فضلا عن التطبيق الإلكتروني «عناية» الذي يقدم حلا ذكية وشاملة لأعمال صيانة العقارات.



وذلك تتملك

عقار في بريطانيا؟

أعيان العقارية سهلت العملية

أعيان
A'AYAN
العقارية Real Estate

☎ 222 12 100



خدمات
عقارية متكاملة

- إدارة أملاك الغير
- الاستشارات العقارية
- إدارة وتنفيذ المشاريع
- تطبيق عناية لأعمال الصيانة
- تنظيم وإدارة المزادات العقارية
- تقييم العقارات وإعداد الدراسات

www.aayanre.com



PDF

50
BEST



قوة مصرفية كويتية تتصدر المشهد الخليجي بقيمة سوقية 102,9 مليار دولار.. و409,1 مليارات دولار أصولاً

الكويت في نادي الكبار.. 9 بنوك كويتية ضمن «أفضل 50 بنكاً» خليجياً

رسخ القطاع المصرفي الكويتي مكانته في قائمة الكبار خليجيا. فقد دخلت تسعة بنوك كويتية ضمن قائمة «أفضل 50 بنكاً في الخليج 2025»، في وقت سجل فيه القطاع المصرفي الكويتي مجتمعا أصولاً بقيمة 409,1

مليارات دولار. وودائع عملاء بـ 319,9 مليار دولار. وقروض صافية بـ 245,1 مليار دولار. وإجمالي إيرادات 3,5 مليارات دولار. وعاندا على حقوق الملكية بـ 10,6٪.

وتأتي هذه الأرقام بينما بلغ إجمالي أصول المصارف الخليجية 3,60 تريليونات دولار في الربع الأول 2025. ما يعكس عمق السوق واتساعه. وبرز الوزن النوعي للقطاع المصرفي الكويتي في المنظومة المصرفية الإقليمية.

مساحة إضافية لتعظيم الدخل غير التشغيلي، وتحسين الكفاءة. وتوسيع أدوات التمويل في أسواق الدين، بما يسهم في تعميق سوق رأس المال المحلي.

أداء متفوق رغم بيئة متقلبة

وتنطلق هذه الأرقام من واقع خليجي يشهد إعادة تموضع للمصارف في بيئة عالمية متقلبة، فبرغم تراجع الدخل من الفوائد نتيجة دورة انخفاض معدلات الفائدة، فإن مصارف الخليج عوضت ذلك عبر ارتفاع الدخل غير التشغيلي وتراجع المصروفات التشغيلية وانخفاض تكلفة المخاطر، ما أفضى إلى زيادة أرباح القطاع ليحقق أرقاما قياسية خلال 2025، وتستند المصارف إلى قوة اقتصادات الخليج وارتفاع الفوائض النفطية في السنوات الماضية التي عززت القواعد الرأسمالية وجودة الأصول. وبالنسبة للكويت، ينتظر أن تستفيد البنوك من الإنفاق الحكومي واستقرار البيئة الائتمانية وتوازن السيولة، مع استمرار التركيز على تمويل المشاريع والبنية التحتية ودعم التحول الاقتصادي، بما يرسخ مكانتها كمحرك رئيسي للنمو المالي والاقتصادي في الدولة.

موقع تنافسي واستراتيجية مستقبلية

وفي ضوء الأداء القوي والقيمة السوقية المتنامية، تترسخ مكانة البنوك الكويتية اليوم كأحد الأركان الثلاثة الرئيسية في المشهد المصرفي الخليجي إلى جانب المصارف السعودية والإماراتية. فرغم اختلاف حجم الأسواق، نجحت المصارف الكويتية في بناء نموذج مصرفي متوازن يجمع بين الحذر الاستثماري والابتكار المالي، وبين الانفتاح الإقليمي والمحافظة على الاستقرار النقدي المحلي. وتمتاز البنوك الكويتية بقدرتها العالية على تحقيق عوائد مجزية من أصول ذات جودة مرتفعة، وينسب كفاءة رأسمال متقدمة، وهو ما يجعلها مؤهلة لقيادة مرحلة جديدة من التكامل المالي الخليجي. ومع توجه الاقتصادات الخليجية نحو تنويع مصادر الدخل وتمويل التحول الاقتصادي، يتوقع أن تلعب البنوك المحلية دورا أكبر في تطوير أسواق الدين وتمويل التقنية المتطورة. ومع احتفاظها بمستويات سيولة قوية وتصنيفات ائتمانية مستقرة، تبدو المصارف الكويتية مهيأة لأن تكون قاطرة للنمو المالي في الكويت والمنطقة، وأن تواصل دورها كأحد أهم مصادر الثقة والاستقرار في النظام المصرفي الخليجي.



تعكس القيمة السوقية الإجمالية للبنوك الكويتية التسعة البالغة 102,98 مليار دولار قوة القاعدة الرأسمالية وقدرتها على خلق القيمة للمساهمين والمستثمرين. وتعد هذه القيمة مؤشرا على مكانة الكويت في المشهد المالي الخليجي، إذ أصبحت بنوكنا لاعبا أساسيا في حركة رؤوس الأموال الإقليمية، ومصدرا للثقة في النظام المالي بفضل سياسات رقابية متحفظة وبيئة نقدية مستقرة.

كما أن امتلاك البنوك الكويتية لأصول تفوق 409 مليارات دولار يجعلها من بين الأعلى في المنطقة من حيث نسبة الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعكس عمق قاعدة التمويل وقدرتها على دعم الاستثمارات الحكومية والخاصة، وتمويل مشاريع البنية التحتية، وتوسيع الائتمان للقطاع غير النفطي.

الريادة الكويتية

وجاء في صدارة البنوك الكويتية ضمن قائمة «MEED» لأكثر 50 بنكاً في منطقة الخليج لعام 2025، بيت التمويل الكويتي في المرتبة الرابعة خليجيا بقيمة سوقية 44,75 مليار دولار، مستفيدا من شبكة تمويلية واسعة ونشاط تمويلي نشط في السوق المحلي والإقليمي، ومن نموذج أعمال إسلامي متكامل أثبت قدرته على التوسع بعد عملية الدمج التاريخية مع «الأهلي المتحد».

وتلاه بنك الكويت الوطني في المرتبة السابعة خليجيا بقيمة سوقية 28,62 مليار دولار، مواصلا أداءه التشغيلي القوي المدعوم بقاعدة وداخ متنوعة وجودة أصول مرتفعة، مع استمرار قدرته على تحقيق عوائد مستقرة، ما يجعله أحد أعمدة القطاع المصرفي الخليجي.

وحل بنك بوبيان في المرتبة الـ20 بقيمة سوقية 10,27 مليارات دولار، مستندا إلى ريادته في الخدمات المصرفية الإسلامية الرقمية، وتميزه في التحول الرقمي الذي جعله نموذجا للبنوك الإسلامية العصرية في المنطقة.

وجاء بنك الخليج في المرتبة الـ28 بقيمة سوقية 4,58 مليارات دولار، مع استمرار التركيز على التجربة والشركات، وتعزيز تنافسيته عبر الابتكار في المنتجات المصرفية للأفراد.

وظهر بنك وربة في المرتبة الـ30 بقيمة سوقية 3,93 مليارات دولار، مدعوما بالتوسع في المنتجات الإسلامية للأفراد والمؤسسات، ومواصلة تحقيق نمو متوازن بين الأنشطة التمويلية والاستثمارية.

المصارف المحلية ركيزة الاستقرار ونواة النمو في الاقتصاد الوطني

«بيت التمويل» و«الوطني» يقودان قائمة الكبار ويعززان التنوع والقدرة التنافسية

البنوك شريك محوري في تمويل النمو وتحسين الاستقرار المالي

الدولة في رؤية الكويت 2035، لا سيما عبر تمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى، وتوفير أدوات تمويل مبتكرة للشركات الناشئة والمتوسطة.

وتتميز البنوك الكويتية أيضا بارتفاع مستويات السيولة وتنوع مصادر التمويل، ما يمنحها مرونة عالية في مواجهة الدورات الاقتصادية. كما أن نسب كفاءة رأس المال التي تفوق المتطلبات التنظيمية بكثير، وفقا لمعايير بازل III، تعزز قدرتها على امتصاص الصدمات والمحافظة على الاستقرار المالي. وبهذا، تظل البنوك الكويتية شريكا محوريا في تمويل النمو وتحسين الاستقرار المالي، مع

الدولي (KIB) في المرتبة 43 بقيمة سوقية 1,52 مليار دولار، مستندا إلى نموذج مصرفي إسلامي متحفظ يوازن بين النمو والانضباط الائتماني.

عمق مالي وقدرة قيادية

لا تعكس هذه القائمة مجرد ترتيب رقمي، بل تؤكد أن البنوك الكويتية أصبحت تشكل ركيزة أساسية في حركة التمويل الإقليمي، وقوة استقرار داخل النظام المالي الخليجي. فمن خلال تركيزها على الكفاءة التشغيلية وتحسين نسب رأس المال، أثبتت المصارف قدرتها على قيادة النمو المحلي، ودعم مبادرات

كما جاء بنك برقان في المرتبة الـ32 بقيمة سوقية 3,42 مليارات دولار، مستفيدا من شبكة شركاته التابعة الإقليمية، ومن تحسين جودة الأصول بعد إعادة هيكلة محفظة القروض.

وتبعه البنك التجاري الكويتي في المرتبة 33 بقيمة سوقية 3,32 مليارات دولار، مع تحسين ملحوظ في مؤشرات الربحية، بفضل إدارة فعالة للتكاليف واستراتيجية تمويل حذرة. واحتل البنك الأهلي الكويتي المرتبة 36 بقيمة سوقية 2,57 مليار دولار، مواصلا تعزيز قاعدته الرأسمالية وتحسين الكفاءة التشغيلية. واختتم التمثيل الكويتي ببنك الكويت



PDF



خلال الربع الثالث من العام الحالي.. مدفوعة بنشاط قياسي للقطاع التجاري

«الوطني»:

مبيعات العقار لأعلى مستوياتها في 11 عاماً عند 1,2 مليار دينار

السوق سيستمر بالأداء الإيجابي خلال الفترة المقبلة.. مدعوماً بإقرار «التمويل العقاري» وتوقعات خفض الفائدة	القطاع التجاري شهد مبيعات قياسية بـ 441 مليون دينار.. نتيجة إبرام عدد من الصفقات الكبرى لقوائم بـ «الأحمدي»	«الاستثماري» حافظ على مرونته بمبيعات 407 ملايين دينار.. نتيجة تعديلات أنظمتها والسماح بملكية الأجانب
--	---	--

الوطني أن وتيرة ارتفاع أسعار العقارات تباطأت خلال الربع الثالث من عام 2025، إذ ارتفعت بنسبة 1,4٪ على أساس سنوي، مقارنة بنمو بلغت نسبته 2,9٪ في الربع السابق، وفقاً لمؤشر بنك الكويت الوطني لأسعار العقارات.

وأوضح البنك أن هذا التراجع يعزى بصفة رئيسية لانخفاض أسعار العقارات السكنية بصورة أكبر (-1,8٪ على أساس سنوي)، مقابل ارتفاع أسعار العقارات الاستثمارية (الشقق والمباني) بوتيرة أكثر اعتدالاً (+5,3٪ على أساس سنوي).

وأضاف أنه رغم استقرار وتيرة انخفاض أسعار المساكن منذ مطلع العام الحالي، فإن البيانات تشير لاستمرار الضغوط التي تؤثر سلباً على الأسعار وإن كانت بوتيرة أقل حدة. وأشار «الوطني» إلى العوامل الرئيسية التي قد تسهم في تعزيز هذا الاتجاه، وذلك مع بدء تطبيق قانون مكافحة احتكار الأراضي الفضاء، المقرر دخوله حيز التنفيذ في يناير 2026، وفي المقابل، من المتوقع أن يسهم إقرار قانون التمويل العقاري المرتقب، إلى جانب احتمالات خفض أسعار الفائدة، في تعزيز استقرار الأسعار خلال الأشهر المقبلة.

وفيما يخص المؤسسة العامة للرعاية السكنية، ذكر البنك الوطني أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية بادرت إلى تبني خارطة طريق استراتيجية مؤخرًا لتفعيل شراكات تطوير القطاع السكني بالكويت، عبر إطلاق خارطة طريق استراتيجية تهدف إلى إشراك المطورين العقاريين في تنفيذ أولى مشاريع الإسكان بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وأوضح البنك أن المرحلة الأولى من هذه المبادرة تشمل ثلاث مناطق رئيسية، هي: المطلاع (2,500 وحدة سكنية)، وشرق سعد العبدالله (1,200 وحدة)، ومشروعاً مشتركاً في جابر الأحمد وغرب سعد العبدالله (1,000 وحدة).

وأشار «الوطني» إلى أن المبادرة تهدف إلى معالجة النقص الذي يعاني منه القطاع السكني (فسي ظل ارتفاع الطلبات الإسكانية المسجلة ضمن خطة الدولة إلى 103,110 طلبات حتى منتصف يوليو) وتسريع وتيرة الإنجاز.

وفي سياق متصل، ذكر البنك بأن المؤسسة العامة للرعاية السكنية وقعت في يوليو عقد الفرصة الاستثمارية لمشروع متعدد الاستخدامات في منطقة القيروان بمساحة 12,575 متر مربع، فيما أعلنت عن إحراز تقدم ملموس في مشاريع البنية التحتية الكبرى في مدينتي جنوب سعد العبدالله وجنوب صباح الأحمد السكنية، مع توقيع عدد من العقود قبل المواعيد المقررة.

وأضاف أنه على الرغم من هذا التقدم، إلا أن البيانات الصادرة عن مجلة MEED رصدت تباطؤ إجمالي قيمة المشاريع الإسكانية المسندة خلال الربع الثالث من العام الحالي، إذ تراجعت إلى 20 مليون دينار مقابل 100 مليون دينار في الربع الثاني من عام 2025.

وفي المقابل، أوضح البنك الوطني أن قيمة القروض السكنية التي أقرها بنك الائتمان الكويتي للقوائم الحكومية ارتفعت للربع الثاني على التوالي (+28٪ على أساس ربع سنوي إلى 61 مليون دينار)، ما يعكس تحولاً إيجابياً بعد فترة من التراجع إلى أدنى مستوياتها المسجلة في 4 أعوام خلال الربع الأول من العام الحالي. إلا أن قيمة القروض التي تم صرفها سجلت انخفاضاً بنسبة 14٪ على أساس ربع سنوي لتصل إلى 82 مليون دينار.

كشف بنك الكويت الوطني عن أن مبيعات السوق العقاري الكويتي ارتفعت لأعلى مستوى لها منذ 11 عاماً في الربع الثالث من العام الحالي، مدفوعة في ذلك بنشاط قياسي في القطاع التجاري، وذلك رغم تباطؤ نمو القطاعين السكني والاستثماري.

وأشار البنك إلى أن المبيعات الإجمالية جاءت خلال الربع الثالث أعلى بكثير من المتوسط الربعي للأعوام الخمسة الماضية، والذي يتسم عادة بفتور نسبي في النشاط، مع توجه ملحوظ نحو المناطق الحضرية الخارجية، لاسيما في القطاعين التجاري والاستثماري مما يشير إلى تزايد الاهتمام بالأسواق المؤجرة والمولدة للدخل.

وفي المقابل، أوضح «الوطني» أن مبيعات القطاع السكني واصلت نموها بوتيرة محدودة، متأثرة بقبود القدرة على تحمل التكاليف ومحدودية العرض، وعلى صعيد الأسعار، شهد الربع الثالث من العام الحالي تراجعاً نسبياً نتيجة انخفاض أسعار القطاع السكني وتباطؤ نمو أسعار الوحدات الاستثمارية، إلا أن الاتجاه العام للأسعار ما يزال أكثر تفاؤلاً مقارنة بمستويات العام الماضي.

وخلال الفترة المقبلة، توقع بنك الكويت الوطني أن يستمر الأداء الإيجابي للسوق العقاري المحلي، وذلك بدعم من التطورات التشريعية المرتقبة وعلى رأسها قانون التمويل العقاري، بالإضافة إلى توقعات خفض أسعار الفائدة.

ولفت البنك الوطني إلى أن إجمالي قيمة المبيعات العقارية في الكويت بلغ نحو 1,2 مليار دينار خلال الربع الثالث من العام الحالي، مسجلاً نمواً قوياً للربع الثاني على التوالي (24٪، على أساس ربعي)، في حين تسارعت وتيرة النمو السنوي (47٪، على أساس سنوي)، وهو الأسرع منذ 4 سنوات. وأشار إلى أن القطاع التجاري، رغم تقلباته التاريخية، شهد مبيعات قياسية بلغت 441 مليون دينار، نتيجة إبرام عدد من الصفقات الكبرى لقوائم تجارية في محافظة الأحمد (240 مليون دينار في شهر أغسطس وحده).

وأضاف «الوطني» أنه في حال استبعاد النشاط التجاري من إجمالي المبيعات، يلاحظ تباطؤ نمو المبيعات في الربع الثالث (السكنية والاستثمارية) من أعلى مستوى له منذ 4 سنوات بنسبة 61٪ على أساس سنوي إلى 14,5٪.

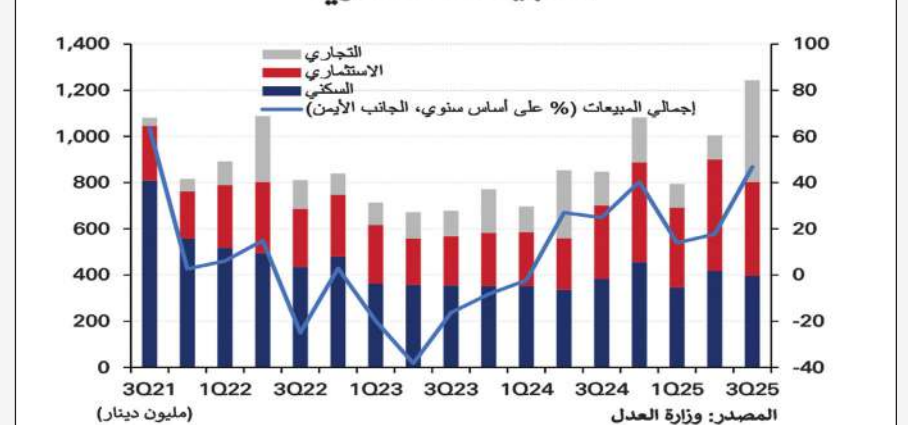
وأوضح البنك أن القطاع الاستثماري حافظ على مرونته مع تسجيل مبيعات قدرها 407 ملايين دينار مدعوماً بارتفاع القروض المصرفية الموجهة للقطاع العقاري (+7٪ على أساس سنوي خلال شهري يوليو وأغسطس)، إلى جانب التعديلات التنظيمية الأخيرة في أنظمة السكن الاستثماري وملكية الأجانب.

ومع ذلك، ذكر البنك الوطني أن نمو مبيعات الاستثمار تباطأ إلى 28٪ على أساس سنوي، وهو لا يزال مرتفعاً، مقارنة بالمستوى الاستثنائي البالغ 116٪ في الربع الثاني. من جهة أخرى، بلغت المبيعات السكنية 396 مليون دينار في الربع الثالث، بانخفاض قدره 5,3٪ على أساس ربعي، لكنها ارتفعت بنسبة 3,2٪ على أساس سنوي.

وأضاف أن هذا الارتفاع السنوي الطفيف في المبيعات يأتي رغم الزيادة الملحوظة في عدد الصفقات بنسبة 15,6٪ على أساس سنوي، ويمكن تفسير ذلك بأن المبيعات باتت تتركز بشكل متزايد في المناطق ذات الأسعار المنخفضة مثل محافظتي الأحمد والجھراء.

وعلى صعيد أداء القطاع السكني، فقد ذكر تقرير البنك

المبيعات العقارية





استضافته وزارة النفط الكويتية بتنظيم من شركة نفط الكويت

انطلاق منتدى الشباب للطاقة والاجتماع السنوي لمجلس البترول العالمي في الكويت



الأمين العام لمنتدى الطاقة الدولي جاسم الشيراوي



وكيل وزارة النفط الشيخ د.نمر الصباح



الأمين العام لمنظمة أوبك هيثم الغيص



وزير النفط طارق الرومي



أحمد العبدان والشيخ د.نمر الصباح والشيخ نواف سعود الصباح

العقول الشابة من الإسهام في تطوير صناعة النفط والغاز، إذ تهدف إلى تحفيز الكفاءات الوطنية والمواهب الواعدة على تقديم أفكار مبتكرة تسهم في تعزيز الكفاءة التشغيلية، وتحسين الأداء البيئي، وتطوير حلول تقنية مستدامة تلبي متطلبات المرحلة المقبلة، كما تعد الجائزة منصة وطنية لترسيخ ثقافة البحث والابتكار في القطاع النفطي، وتشجيع التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والشركات الوطنية لتطوير تطبيقات عملية قابلة للتنفيذ. واختتم الرومي كلمته قائلًا «إننا في وزارة النفط، إذ نواصل أداء دورنا الإقليمي والدولي، فإننا نسترشد في ذلك بتوجيهات القيادة السياسية الرشيدة، ممثلة بحضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، وسمو ولي العهد الشيخ صباح خالد الحمد المبارك الصباح، وبدعم مباشر من سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد عبدالله الأحمد الصباح، والذين يحرصون على أن تكون دولة الكويت دائمًا في طليعة الدول المبادرة، والفاعلة، والمشاركة بوعي ومسؤولية في تشكيل مستقبل الطاقة، على أسس من التوازن والعدالة والابتكار».

مستقبل يقوده الشباب

من جانبه، قال الأمين العام لمنظمة «أوبك» هيثم الغيص إن مستقبل صناعتنا سيؤوله جيل الشباب، ومن الضروري أن نمكّنهم ونستثمر في طاقاتهم، حيث إن الاستثمار في قدرات الشباب أمر حاسم، ليس فقط لصناعة النفط في الكويت، بل على الصعيد العالمي أيضًا. وأضاف الغيص «هنا في الكويت، كان شباب الأمس هم من قادوا مسيرة هذه الصناعة منذ أن منحت أولى الامتيازات لشركة نفط الكويت عام 1934، ثم تم اكتشاف النفط في حقل برقان العملاق عام 1938، وتبعه تصدير أول شحنة من الخام عام 1946، وللشباب الحاضرين اليوم، من طلبة جامعيين أو دراسات عليا أو ممن بدأوا مسيرتهم المهنية حديثًا في هذا القطاع، أنتم الأساس الذي يقوم عليه مستقبل صناعتنا، وأنتم الركائز التي ستمكّننا من الاستمرار والازدهار».

وتابع الغيص «إن لقائني بكم اليوم، أنتم الشباب الطموح، يعيد إلى وجداني ذكريات غالية من مسيرتي الأولى، حين خطوت أولى خطواتي داخل مؤسسة البترول الكويتية قبل أكثر من ثلاثين عامًا، كان شعوري مفعماً بالحماس والانتماء إلى هذه الصناعة العريقة، فما زلت أنكون جزءاً من إحدى أعظم شركات النفط الوطنية في العالم، ولم أندم يوماً على خيارتي بالانتماء إلى هذه الصناعة العريقة، فما زلت أحمل الحماس ذاته كما كان في أول يوم لي في المؤسسة».

وقال «على مدار السنين، حظيت بفرص

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك» منذ تأسيسها عام 1968، واستمرت في دعمها لهذه المنظمة كمنصة رائدة للتعاون البترولي العربي. وقد أسهمت الكويت بفعالية في تطوير استراتيجيات العمل المشترك في مجالات النفط والغاز والطاقة المتجددة، وتحديث آليات المنظمة لمواكبة التحولات العالمية المتسارعة في هذا القطاع الحيوي.

وأضاف «لا يقتصر حضور الكويت على محيطها العربي فحسب، بل يمتد إلى الساحة الدولية من خلال دورها في منتدى الطاقة الدولي الذي تحتضنه مدينة الرياض، حيث تعد الكويت من أعضائه المؤسسين والداعمين الرئيسيين، وتشارك بفاعلية في اجتماعاته الوزارية انطلاقاً من إيمانها العميق بأهمية الحوار والتعاون بين الدول المنتجة والمستهلكة».

شراكات عالمية

وشدد على أن الكويت تؤمن بأن مستقبل الطاقة لا يمكن أن يبني إلا من خلال شراكات عالمية حقيقية وتعاون دولي يركز على الابتكار والمسؤولية والاستدامة، وهذا المنتدى، بما يحمله من مشاركة واسعة، يتسجم تماماً مع رؤية «كويت جديدة 2035»، وبرنامج عمل الحكومة الذي يضع في أولوياته تمكين الشباب وتطوير رأس المال البشري.

وتابع الوزير قائلًا «في هذا الإطار، تتجسد رؤية الكويت للتحول نحو التشغيل الذكي والمستدام من خلال مشاريع نوعية ومبادرات ابتكارية تقودها شركات القطاع النفطي، ولاسيما شركة نفط الكويت التي افتتحت مؤخرًا مركز الابتكار في الذكاء الاصطناعي بالشراكة مع شركة «مايكروسوفت» العالمية، كخطوة رائدة ضمن مسار التحول الرقمي في عملياتها التشغيلية، إلى جانب دعم مركز البحث والتطوير والتكنولوجيا الذي يعد رافداً محورياً للابتكار في مجالات الإنتاج، والاستكشاف، والتقنيات البيئية».

وأشار الرومي إلى أن شركة البترول الوطنية الكويتية تنفذ منظومة متكاملة من مبادرات التحول الرقمي، والتي تشمل مشروع إدارة تنفيذ المبادرات الرقمية بالتعاون مع جهة استشارية متخصصة، ومبادرة الأتمتة الذكية والتحول نحو العمليات المتكاملة، ومبادرة «المطورون المواطنون» التي تمكن الموظفين من ابتكار حلول رقمية دون الحاجة إلى برمجة، فضلاً عن تطبيقات أتمتة العمليات الروبوتية لرفع الكفاءة التشغيلية ونشر ثقافة الإبداع بين العاملين.

جائزة «النفط تبتكر»

وذكر أن جائزة «النفط تبتكر» التي أطلقتها وزارة النفط تجسد التزامنا بدعم الإبداع وتمكين

وأقيم حفل الافتتاح في فندق «جميرا» بمنطقة المسيلة، بحضور محلي وإقليمي ودولي رفيع المستوى، وجاء في إطار أسبوع كامل من الأنشطة والفعاليات المرافقة لمنتدى الشباب والاجتماع السنوي، والتي استضافتها شركة نفط الكويت بالتعاون مع الشركة الكويتية لنفط الخليج، وذلك في مرافقها بمدينة الأحمد، ومن بينها بشكل خاص معرض أحمد الجابر للنفط والغاز.

ويعتبر هذا المنتدى أكبر فعالية عالمية بمشاركة الشباب في قطاع الطاقة، حيث يعقد تحت شعار «تمكين المستقبل: ربط الشباب بالأفكار والمعرفة»، ويرتكز برنامجه على ثلاثة محاور رئيسية، هي «الشباب كصانعي تغيير»، و«الابتكار الذكي والمستدام»، و«القيادة الاستراتيجية في مجال الطاقة»، ويأتي تنظيمه في الكويت انطلاقاً من حرص مجلس البترول العالمي عبر نسخة (WPC Energy) على إشراك وتمكين الشباب المهنيين، باعتباره هم عصرنا محورياً في قيادة التحول بقطاع الطاقة العالمي.

مستقبل واعد للطاقة

وفي كلمته بالمنتدى، رحب الوزير الرومي بالجميع في دولة الكويت التي تفخر باستضافة منتدى الشباب الثامن للطاقة والاجتماع السنوي لمجلس البترول العالمي للطاقة 2025، بمشاركة نخبة من القادة وصانعي القرار والخبراء والشباب من مختلف أنحاء العالم، في حدث يجسد ثقة المجتمع الدولي بدور الكويت الريادي في صناعة النفط، ويكرس مكانتها جسراً للتواصل بين الثقافات ومنصة تجمع الأجيال حول رؤية مشتركة لمستقبل واعد للطاقة.

وأشار إلى أن استضافة دولة الكويت لهذا المنتدى تحت شعار «تمكين المستقبل: ربط الشباب بالأفكار والمعرفة» تؤكد أن الصناعة النفطية لا يمكن أن تزدهر إلا من خلال الدمج بين الخبرة العريقة والطاقات الشابة المبدعة، فالشباب هم القلب النابض لصناعتنا النفطية، وهم الثروة الحقيقية التي نعتد عليها في صياغة المستقبل، ليس في الكويت فحسب، بل على مستوى العالم بأسره.

وتابع قائلًا «لقد ارتبط اسم الكويت منذ اكتشاف النفط فيها بدور محوري في استقرار الأسواق النفطية العالمية، من خلال عضويتها الفاعلة في منظمة «أوبك»، ومشاركتها المسؤولة في تحالف «أوبك+»، وكانت الكويت دائماً وما زالت صوت الحكمة والاعتدال، تسعى إلى تحقيق التوازن بين مصالح المنتجين والمستهلكين، وتعمل على ضمان تدفق آمن ومستقر للطاقة دعماً للتنمية المستدامة والاقتصاد العالمي».

وقال إنه على الصعيد العربي، تواصل دولة الكويت إسهامها الفاعل في منظومة العمل المشترك بمجال الطاقة، إذ تشرفت باحتضان مقر



باستضافة من شركة نفط الكويت. احتضنت دولة الكويت

في 22 أكتوبر 2025 أعمال منتدى الشباب الثامن للطاقة والاجتماع السنوي لمجلس البترول العالمي للطاقة. وذلك بالشراكة مع مجلس البترول العالمي للطاقة تحت مظلة اللجنة الوطنية للطاقة العضو في المجلس منذ عام 1994، في حدث عالمي استثنائي يجمع نخبة القيادات والخبراء والكوادر الشابة من نحو 60 دولة. لمناقشة مستقبل صناعة الطاقة واستشراف تحولات الأسواق العالمية. وذلك بحضور وزير النفط طارق سليمان الرومي.

وكان من أبرز الحاضرين في حفل الافتتاح، وزير النفط طارق سليمان الرومي، والأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» هيثم الغيص، والأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط «أوابك» جمال اللوغاني، ووكيل وزارة النفط الشيخ د.نمر فهد المالك الصباح، والرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية الشيخ نواف سعود ناصر الصباح. والرئيس التنفيذي لشركة نفط الكويت أحمد جابر العبدان، وعدد من التنفيذيين في القطاع النفطي الكويتي، فضلاً عن رئيس مجلس البترول العالمي بيدرو ميراس. والأمين العام للمنتدى الدولي للطاقة جاسم الشيراوي.



وزير النفط طارق الرومي: أرض الكويت فيها «خير».. وتتفائل بالاكتشافات النفطية

الاستثمار في الاستكشافات الغازية الأخيرة من خلال شركات عالمية.. و«الأمر ما زال تحت الدراسة»

نسير في الطريق الصحيح للوصول إلى 4 ملايين برميل يوميا بحلول 2035

الاكتشافات البرية الأخيرة أعطت مؤشرات ممتازة وتفتح آفاقاً لاكتشافات جديدة



من اليمين: أحمد العبدان والشيخ د. نضر الصباح والشيخ نواف سعود الصباح وطارق الرومي وهيثم الغيص وبيدرو ميراس وجاسم الشيراوي والشيخ خالد الصباح



رئيس مجلس البترول العالمي (WPC) بيدرو ميراس



وزير النفط طارق الرومي ومحمد البصري خلال جولة في المعرض المصاحب للمنتدى



طارق الرومي ومحمد البصري خلال المنتدى

وزير النفط طارق الرومي: الكويت تؤكد التزامها بدعم الحوار الدولي لتحقيق توازن وعدالة في قطاع الطاقة

الابتكار والتقنيات الحديثة في صلب إستراتيجية الكويت للتحويل المستدام في الطاقة

مشاريع القطاع النفطي تُجسّد رؤية الكويت للتحويل الرقمي والاستدامة عبر الذكاء الاصطناعي

الشباب هم القلب النابض لصناعتنا النفطية ونفط المستقبل الذي نعتد عليه

هيثم الغيص: الطلب العالمي على النفط سيببلغ 123 مليون برميل يوميا بحلول 2050

الكويت كانت وما زالت صوت الحكمة والاعتدال في تحقيق توازن الأسواق العالمية

الشيخ نمر فهد المالك الصباح: شعار وزارة النفط «الكوادر الوطنية نفط المستقبل» تحول إلى منهج عمل وإستراتيجية وطنية

الشباب هم الثروة التي لا تنضب ومحور استدامة صناعة الطاقة.. وملتزمون بخلق بيئة حاضنة للابتكار

جاسم الشيراوي: الاستثمار في العقول الشابة الضمانة الحقيقية لاستدامة الثروة

الشباب يمثلون أكثر من نصف سكان المنطقة العربية.. تمكينهم واجب لا تفر

الفرص التي تتيج لهم الإبداع والمشاركة في صناعة القرار. وذكر أن التحويلات الكبرى التي يشهدها قطاع الطاقة اليوم من الرقمنة إلى الهيدروجين، ومن الطاقة المتجددة إلى الاقتصاد الدائري للكربون تتطلب فترا شابا، وجرة في الطرح، وقرة على التعلم المستمر، لأن المستقبل في هذا القطاع لن يصنع بالمصادفة، بل بالمعرفة والعزيمة والرؤية.

دور محوري

استعرض رئيس مجلس البترول العالمي (WPC) بيدرو ميراس في كلمته، الدور المحوري للشباب المهنيين في قطاع الطاقة، مشيدا بإسهاماتهم في صناعة مستقبل هذا القطاع الحيوي، مؤكدا أنهم يشكلون ركيزة أساسية في مسيرة التطور والابتكار التي يشهدها العالم في مجال الطاقة. وتناول ميراس رؤيته الشخصية حول المشهد العالمي المتغير في مجال الطاقة، مشيرا إلى أن القطاع يشهد تحولات جوهرية نحو مستقبل منخفض الكربون وتحقيق الحياد الصفر، ما يتطلب تبني رؤية شاملة تراعي جميع مصادر الطاقة والمشاريع والتقنيات المتاحة للوصول إلى هذا الهدف.

كما سلط الضوء على أهمية تحقيق التوازن بين الاستدامة وتلبية الطلب وضمان القدرة على تحمل التكاليف، في إطار ما يعرف بـ «معضلة الطاقة الثلاثة»، مؤكدا أن التحول في قطاع الطاقة يجب أن يكون عادلا ومنصفا لجميع الدول والمجتمعات. وشدد على أهمية تمكين الكفاءات الشابة واستقطاب مزيد من النساء للعمل في قطاع الطاقة العالمي، باعتبارهم العنصر الأهم في دعم جهود التحول الطاقوي وتعزيز استدامة الصناعة، داعيا المؤسسات والشركات إلى تكثيف المبادرات الهادفة لجذب وتأهيل هذه الطاقات الواعدة.

ووجه ميراس رسالة تشجيعية إلى الشباب المشاركين، مؤكدا أنهم ليسوا فقط مستقبل صناعة الطاقة، بل أنهم يسهمون اليوم في تشكيل ملامحها وصناعة حاضرها، قائلا «أنتم لا تمثلون المستقبل فحسب، بل أنتم تصنعونه اليوم».

وأشار في ختام حديثه إلى المؤتمر الخامس والعشرين لمجلس البترول العالمي، المقرر انعقاده في مدينة الرياض خلال أبريل 2026، والذي سيجتمع قادة وخبراء قطاع الطاقة من مختلف أنحاء العالم لمواصلة الحوار حول مستقبل الصناعة، وتعزيز التعاون والابتكار وتبادل الخبرات نحو تحقيق نظام طاقي أكثر استدامة وعدلا.

الذي يجمع قادة وخبراء وصانعي قرار إلى جانب الشباب الطموح من أكثر من ستين دولة حول العالم، في إطار المنتدى الثامن للطاقة للشباب والاجتماع السنوي لمجلس البترول العالمي للطاقة 2025، الذي تستضيفه الكويت بكل فخر واعتزاز».

وأوضح أن اعتقاد هذا المنتدى هنا على أرض الكويت هو رسالة واضحة تؤكد مكانة بلدنا المرموقة في الصناعة النفطية العالمية، وتجسد في الوقت ذاته التزامها الثابت بدعم الحوار الدولي وتعزيز مشاركة الشباب في صياغة مستقبل الطاقة.

وشدد على أن وزارة النفط أدركت منذ وقت مبكر أن الشباب هم الثروة الحقيقية التي لا تنضب، ومن هذا الإيمان انطلق شعارها الراسخ: «الكوادر الوطنية نفط المستقبل»، بأن الشعاع لم يكن يوما مجرد عبارة، بل أصبح إطارا إستراتيجيا ومنهج عمل نترجمه من خلال برامج وسياسات عملية، تهدف إلى تمكين الشباب وتزويدهم بالخبرة والمعرفة، ليكونوا مؤهلين لتولي أدوار قيادية في الصناعة النفطية محليا وعالميا.

واختتم كلمته قائلا: إن وزارة النفط لا تكتفي بالشعارات، بل تعمل بخطة تنفيذية واضحة تقوم على تطوير رأس المال البشري، وتعزيز البحث العلمي، وتوسيع التعاون الدولي، لخلق بيئة حاضنة للابتكار والإبداع، ونحن على يقين بأن شباب الكويت، بما يمتلكونه من طاقات وطموحات، سيكونون بحق «نفط المستقبل» الذي نعتد عليه الكويت في قيادة مسيرة التحول نحو صناعة نفطية أكثر تطورا واستدامة، وأكثر وعيا بمسؤولياتها تجاه البيئة والمجتمع.

نخبة من الخبراء

من جانبه، أعرب الأمين العام لمنتدى الطاقة الدولي جاسم الشيراوي، في كلمته خلال حفل الافتتاح، عن سعادته بالمشاركة في هذا المنتدى المتميز الذي يجمع نخبة من الخبراء والمهنيين بقطاع الطاقة، إلى جانب شباب واع يسعي للابتكار والمعرفة في هذا المجال الحيوي، مؤكدا اعتزازه بانعقاد هذا الحدث في بلد عربي عزيز شكل منذ عقود ركيزة أساسية في صناعة الطاقة العالمية، هي دولة الكويت الشقيقة.

وأوضح الشيراوي أن التقديرات الأخيرة لسلامة المتحدة تشير إلى أن الشباب في منطقتنا العربية يشكلون اليوم أكثر من نصف السكان، ومن المتوقع أن يحافظوا على هذه النسبة في العقود القادمة، وهذه الأرقام ليست مجرد إحصاءات، بل هي دليل حي على أن مستقبل منطقتنا مرهون بقدرتنا على تمكين هذه الطاقات الشابة وتوفير

مميّزة، قدت من خلالها فرق التسويق في الكويت، وكذلك من مكاتبنا في بكين ولندن، وسعيت دوما لتحقيق الأهداف الطموحة لتطوير قطاع النفط وتعزيز الاقتصاد الوطني، وقد قادني هذا المسار إلى الانخراط في منظمة «أوبك»، والتي تعد الكويت من أعضائها المؤسسين، ثم إلى شرف تولي منصب الأمين العام للمنظمة في أغسطس 2022، وانطلاقا من هذه التجربة، أدرك تماما أهمية تمكين الكفاءات الشابة، وصقل مهاراتهم، وتزويدها بالمعرفة اللازمة لتبديع وتبتكر وتتفوق وتتصدر القيادة».

وقال الغيص إن بناء جيل جديد من قادة الطاقة يعد مسعى ملهما بكل المقاييس، كما أن تجربتي كأمين عام لـ «أوبك» زادت من قناعتي بأن مستقبل هذه الصناعة مشرق، وأنها ستظل تلعب دورا محوريا وأساسيا في حياة مليارات البشر لعقود قادمة، ويظهر ذلك جليا في تقرير آفاق النفط العالمية 2025 الذي أصدرته «أوبك» مؤخرا خلال الندوة الدولية التاسعة للمنظمة، إذ تتوقع ارتفاع الطلب على معظم أنواع الوقود حتى عام 2050، مع زيادة إجمالي الطلب العالمي على الطاقة بنسبة 23٪. وتوقع الغيص أن يصل الطلب العالمي على النفط إلى نحو 123 مليون برميل يوميا بحلول عام 2050، ليظل النفط صاحب الحصة الأكبر في مزيج الطاقة بنسبة تقارب 30٪، ويعود ذلك إلى عوامل عدة، منها النمو السكاني والاقتصادي، وارتفاع معدلات التخضر، وظهور صناعات جديدة كثيفة الاستهلاك للطاقة، إلى جانب الحاجة إلى توفير الطاقة للمليارات ممن لا تزال محرومة منها.

استثمارات ضخمة

وكشف الغيص عن أن هذا التوسع يستدعي استثمارات ضخمة، إذ تقدر احتياجات قطاع النفط وحده بنحو 18,2 تريليون دولار بحلول عام 2050، وإلى جانب هذه الاستثمارات، نحتاج إلى شباب طموح ومخلص، كشباب هذا الجمع المبارك، للعمل في هذه الصناعة والمساهمة في صناعة المستقبل إن الاستثمارات لا تقتصر على إنشاء المصافي وحفر الآبار وتطوير المعدات فحسب، بل إن الاستثمار الأسمى والأكثر أثرا هو الاستثمار في الإنسان في تأهيلكم وتدريبكم وتمكينكم لتكونوا أنتم القادة الذين ينهضون بهذه الصناعة ويقودون مسيرتها نحو مستقبل أكثر ازدهارا واستدامة، وهذا لا يقتصر على تلبية احتياجات العالم من النفط فحسب، بل يشمل أيضا المساهمة في خفض الانبعاثات

محفل دولي كبير

بدوره، قال وكيل وزارة النفط الشيخ د. نمر فهد المالك الصباح «إنه يشرفني ويسعدني أن أقف أمامكم اليوم في هذا المحفل الدولي الكبير،



تشريعات جديدة وبنية رقمية متطورة تدفع البلاد نحو الريادة في البيع «أونلاين»

التجارة الإلكترونية في الكويت.. اقتصاد ينمو بـ «كبسة زر»



المستوردة وتبسيط الإجراءات أمام شركات التوصيل والمستهلكين، مع الحفاظ على الدقة والانضباط في عمليات الفحص والتحقق، داعية إلى توحيد المعايير الخاصة بتحديد رسوم التوصيل والإفصاح عن بيانات العمليات الجمركية بما يضمن الشفافية ووضوح التكلفة أمام الجمهور.

وشددت على أن الموائى الكويتية تشكل إحدى الركائز الأساسية في دعم الاقتصاد الرقمي من خلال تسهيل تدفق البضائع إلى السوق المحلي، مشيرة إلى أن الوزارة تعمل على تعزيز التنسيق بين الجهات الرقابية واللوجستية لتسريع دورة الإفراج الجمركي وتحسين جودة الخدمات المقدمة لجمهور المتعاملين.

تشريعات جديدة

وفي موازاة الجهود التشغيلية، تعمل وزارة التجارة والصناعة على مشروع قانون تمكن التجارة الرقمية، الذي يعد خطوة محورية في بناء الإطار التشريعي المنظم للتجارة الإلكترونية في الكويت.

ويهدف هذا القانون إلى تنظيم سوق رقمية متنامية تقدر أعمالها بمئات الملايين من الدنانير، ومن المتوقع أن تتضاعف خلال الأعوام القادمة مع توسع التحول الرقمي ودخول التجارة الإلكترونية كمكون رئيسي في الناتج المحلي للدولة.

ويضع مشروع القانون أسساً قانونية لأنشطة حديثة ومبتكرة كانت تفتقر إلى مرجعية واضحة، إذ يشمل تنظيم المتاجر الإلكترونية، والإعلانات الرقمية، والتسويق عبر المؤثرين، وينشئ سجلات تجارية رسمية للمتاجر الرقمية، بما يضمن الشفافية ويمنع استغلال الفضاء الإلكتروني في أنشطة غير قانونية مثل غسل الأموال أو انتهاك الملكية الفكرية.

ويتوقع أن يشكل القانون الجديد حجر الأساس لبناء بيئة تشريعية متكاملة تدعم الاقتصاد الرقمي الكويتي وتحمي المستهلكين وتشجع الاستثمارات المحلية والأجنبية في هذا القطاع الواعد.

ويجسد مسار التجارة الإلكترونية في الكويت تحولا اقتصاديا منظما تقوده التكنولوجيا والتشريعات الحديثة في آن واحد، فمن البنية التحتية الرقمية المتقدمة، مروراً بالتسهيلات الجمركية واللوجستية، وصولاً إلى قانون تمكن التجارة الرقمية، تبني الكويت منظومة متكاملة تواكب التحول العالمي نحو الاقتصاد الرقمي.

ومع اتساع قاعدة المتعاملين وتزايد ثقة المستهلكين، تبدو الكويت اليوم على أعتاب مرحلة جديدة من النضج الرقمي، حيث تتقاطع التقنية مع الكفاءة المؤسسية لتشكل معاً رافداً رئيسياً للنمو الاقتصادي المستدام.



عبر شركات لوجستية وتنظيمية لتسهيل الشراء من الخارج بأسعار تنافسية وأمانة تسليم قصيرة، ما وسع حجم التجارة الرقمية ورفع من مستوى المنافسة داخل السوق المحلي.

تسهيلات جمركية

وفي إطار دعم التجارة الإلكترونية، قامت الإدارة العامة للجمارك بتبسيط إجراءات الشحنات القادمة من الخارج وتقليص زمن الإفراج عن البضائع بما يتماشى مع التحول الرقمي في الخدمات الحكومية.

وقد خفضت هذه التسهيلات الكلفة النهائية للمنتجات المستوردة عبر المنصات الإلكترونية وأسهمت في تعزيز تنافسية الأسعار للمستهلكين داخل البلاد، إلى جانب رفع مستوى الانسيابية في دخول البضائع للأسواق المحلية.

وتأتي هذه الجهود بالتوازي مع المتابعة الحثيثة من وزارة التجارة والصناعة، التي عقدت اجتماعات مكثفة مع مسؤولي الجمارك وممثلي شركات التوصيل الكبرى في البلاد، وذلك بهدف رفع مستوى الجاهزية وتطوير آليات العمل الجمركي بما يتواءم مع التحول الرقمي في التجارة.

وأكدت «التجارة» أهمية تسريع عملية الإفراج الجمركي عن السلع

التجارة الإلكترونية. كما أطلقت بعض البنوك مبادرات لتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة من إنشاء متاجر إلكترونية متكاملة تشمل خدمات الدفع والتوصيل وخدمة العملاء، في إطار دعم توجه الدولة نحو اقتصاد رقمي شامل ومتنوع.

انتشار المنصات المحلية

وشهدت البلاد خلال السنوات الأخيرة طفرة في تأسيس وتشغيل المنصات الإلكترونية التي شملت مختلف القطاعات، من السلع الغذائية والاستهلاكية عبر الأسواق الموازية، إلى الإلكترونيات والملابس ومنتجات العناية الشخصية والصيدليات والمطاعم.

وأسهمت جائحة كورونا في تسريع التحول نحو التسوق الرقمي، إذ تبني المواطنون والمقيمون نمطا جديدا من الاستهلاك يعتمد على الراحة والسرعة والاختيار الذكي، لتصبح التجارة الإلكترونية جزءاً أصيلاً من المشهد التجاري اليومي.

كما أسهمت شركات التوصيل المحلية في دعم هذا التحول عبر شبكات تشغيل تغطي جميع مناطق البلاد، مع خيارات توصيل فوري، مما جعل تجربة الشراء عبر الإنترنت أكثر كفاءة وسلاسة.

وفي الوقت نفسه، عززت المنصات الإقليمية والعالمية حضورها في السوق الكويتي

في عصر الرقمنة المتسارع، باتت التجارة الإلكترونية مكوناً رئيسياً من المشهد الاقتصادي الكويتي، إذ تلقت فيها البنية التحتية الرقمية المتطورة مع التشريعات الحديثة والدعم الحكومي، إلى جانب توسع القنوات اللوجستية وتعدد المنصات الإلكترونية، لتشكل بيئة خصبة لنمو مستدام في الإنفاق الرقمي.

وتبرز أرقام النصف الأول من عام 2025 زخماً لافتاً في هذا القطاع، بينما تكشف المؤشرات عن أن هذا النمو ليس وليد المصادفة، بل هو ثمرة استراتيجية وطنية تجمع بين القطاعين العام والخاص لتطوير منظومة الاقتصاد الرقمي، وتحويل الكويت إلى مركز إقليمي للتجارة الإلكترونية واقتصاد ينمو بـ «كبسة زر».

8.8 مليارات دينار اتفاق الكتروني

وأظهرت بيانات بنك الكويت المركزي أن إجمالي قيمة المعاملات التي تمت عبر المواقع الإلكترونية داخل البلاد وخارجها في النصف الأول من عام 2025 بلغ نحو 8.81 مليارات دينار أنفقت من قبل المواطنين والمقيمين، موزعة على 8.17 مليارات دينار داخل الكويت و642 مليون دينار مشتريات من الخارج.

وتعكس هذه الأرقام حجماً ضخماً للنشاط الرقمي في السوق المحلية، يؤكد رسوخ ثقافة الشراء عبر الإنترنت واتساع قاعدة المتعاملين مع القنوات الرقمية من أفراد وشركات ومؤسسات مالية.

ويشير محللون إلى أن هذا الزخم الشرائي يعكس نضوج السوق الكويتي، وانتقاله من مرحلة النمو إلى مرحلة التنظيم والتوازن، خاصة في ظل ضبط أنظمة الدفع والرقابة على التحولات، وتنامي المنافسة بين المنصات المحلية والعالمية، وهو ما يؤثر إلى تحول نوعي في طبيعة السوق.

بنية رقمية ومصرفية تدعم النمو

ويمتاز الاقتصاد الكويتي ببنية تحتية رقمية ومصرفية تعد من الأكثر تطوراً في المنطقة، إذ تصل نسبة انتشار الإنترنت إلى أكثر من 99% من السكان، مدعومة بشبكات الجيل الخامس التي غيرت مشهد الاتصال وأسهمت في رفع جودة الخدمات الإلكترونية.

كما أسهمت أنظمة الدفع الإلكتروني الحديثة مثل «ومض» والدفع عبر «كي نت» في ترسيخ الثقة بالمدفوعات الرقمية عبر توفير حلول فورية وأمنة، ما جعلها الركيزة الأساسية للتجارة الإلكترونية.

وقد طور بنك الكويت المركزي خلال السنوات الماضية بنية المدفوعات المركزية وأنظمة التسوية الفورية بين البنوك، بما يضمن سرعة العمليات وانخفاض كلفتها التشغيلية، وهو ما انعكس إيجاباً على انتشار

مزادات «أونلاين».. جيل جديد من التجارة

تشهد المزادات الإلكترونية في الكويت توسعاً لافتاً. لتصبح أحد الفروع النشطة في منظومة التجارة الرقمية، إذ اتاحت للمستهلكين والشركات بيع السلع والخدمات عبر الإنترنت بطريقة تنافسية وشفافة، تدار في زمن محدد وبإشراف إلكتروني متكامل.

وأسهم هذا النوع من المزادات في تنشيط الأسواق الثانوية وتدوير المنتجات بسرعة. إلى جانب رفع مستويات الشفافية السريعة ودعم التحول نحو المدفوعات الرقمية. من خلال تقليل التعامل النقدي وزيادة الاعتماد على أنظمة الدفع الآمنة مثل «كي نت» و«ومض». وترتكز المزادات الرقمية في الكويت على اطر قانونية وتنظيمية واضحة، من أبرزها قانون المعاملات الإلكترونية رقم (20) لسنة 2014 وقانون حماية المستهلك رقم (39) لسنة 2014. بما يضمن حقوق الأطراف ويعزز الثقة في بيئة التداول الإلكتروني. كما تعمل الجهات المختصة على تطوير ضوابط جديدة لتوثيق الهويات وضمان الأموال. بما يحافظ على مصداقية المنصات ويسهم في ترسيخ مكانة المزادات الإلكترونية كأحد روافد الاقتصاد غير النفطي ودعائم النمو الرقمي في الكويت.

الدفع الإلكتروني والأمن السيبراني

يعد الأمان الرقمي والثقة في أنظمة الدفع من أهم عناصر نجاح التجارة الإلكترونية في الكويت. فقد عمل البنك المركزي الكويتي على تطوير تعليمات تنظيمية لمقدمي خدمات الدفع الإلكتروني وضمان امتثالهم للمعايير العالمية لحماية البيانات.

وتبنت الكويت إستراتيجية وطنية للأمن السيبراني تشمل القطاعات المصرفية والتجارية الرقمية. ما عزز ثقة المستهلكين في التعامل عبر الإنترنت ودفع مزيداً من التجار والمشاريع الصغيرة نحو اعتماد قنوات البيع الإلكتروني.

وقد أدت هذه المنظومة الأمنية المتكاملة إلى توسيع قاعدة النشاط الرقمي وتكريس مفهوم «الثقة في السوق الإلكترونية». لتصبح الكويت نموذجا رائدا في التوازن بين الابتكار التكنولوجي والتنظيم المالي. وفي بناء سوق رقمية آمنة ومستدامة تعزز تنافسية الاقتصاد الوطني.

من 'كي نت' إلى 'ومض'
.. مدفوعات رقمية تبني ثقة
المستهلك وتدعم الاقتصاد الوطني

'تمكين التجارة الرقمية'
.. إطار تشريعي يواكب التحول
الاقتصادي ويصون حقوق المستهلك

منصات محلية وشركات توصيل
وجمارك رقمية.. منظومة متكاملة
نحوّل النسوق إلى تجربة ذكية



وأثره الكبير: «بمعكسان التوسع السريع في قطاع المطابخ السحابية مرونة السوق الكويتي وقدرته على تبني الابتكار.

في «طلبات» نؤمن بأن نمو هذا القطاع يجب أن يتم بدعم من تحالف حقيقي بين الحكومة والقطاع الخاص للمساهمة في تطويره وتسهيل إجراءاته».

وأشار المنصور إلى أن أثر هذا القطاع يمتد ليشمل قطاعات أخرى حيوية، مثل توصيل الطلبات الذي شهد نموا هائلا، وقطاع تجهيزات المطابخ الذي ازدهر لتلبية احتياجات هذه المنشآت الجديدة، وحتى القطاع العقاري الذي يشهد طلبا متزايدا على مساحات مخصصة للمطابخ التجارية المغلقة بدلا من مواقع المطاعم التقليدية.

الفرص المستقبلية

وفي الكويت، من المتوقع أن تصبح مركزا إقليميا لاسيما أنها تعتبر رائدة في مجال الطعام وشهدت خلال الفترة الماضية ارتفاعا ملحوظا في الطلب على توصيل الطعام، مما يساهم في رسم ملامح صناعة المطابخ السحابية. إضافة إلى ذلك، ساهمت التركيبة السكانية الشابة في الكويت المولعة بالتكنولوجيا ونمط الحياة السريع في زيادة استخدام منصات التوصيل.

ولاشك أن نموذج المطابخ السحابية يشكل اليوم حجر الأساس لمستقبل خدمات توصيل الطعام في الكويت، حيث يجمع بين الكفاءة التشغيلية والتقنية العالية ونوع الخيارات للمستهلكين. وفي هذا الإطار، تلعب منصة «طلبات» دورا محوريا في تمكين منظومة قطاع الأكل والمطاعم بأكملها عبر ما توفره من دعم تقني وفني متكامل يشمل تحليل البيانات، وتطوير الحلول اللوجستية، والتكامل الرقمي بين المطاعم والعملاء.

هذا الدور لا يقتصر على تسهيل عمليات التوصيل فحسب، بل يمتد إلى تعزيز كفاءة التشغيل، ودعم قرارات التوسع، ورفع جودة التجربة الغذائية في السوق الكويتي. ومن خلال هذا التمكين أصبحت «طلبات» أحد الأعمدة الأساسية التي تساهم في تطور الصناعة الغذائية الحديثة ونموها المستدام. إن التعاون المستمر بين المنصات الرقمية والمطاعم والجهات الحكومية سيكون مفتاحا لتحويل هذا القطاع الواعد إلى قصة نجاح كويتية بعالم الاقتصاد الرقمي والغذائي.



منصة طلبات الراعي الرئيسي للقطاع

المطابخ السحابية ثورة رقمية تعيد رسم مستقبل خدمات المطاعم في الكويت

يشهد قطاع خدمات الطعام في الكويت والمنطقة والعالم تحولاً جذرياً بفعل الثورة الرقمية

التي أعادت تعريف طريقة إعداد وتوصيل الطعام للمستهلكين. في صميم هذا التحول، يبرز مفهوم المطابخ السحابية (Cloud Kitchens)

كنموذج عمل مبتكر يغير ملامح قطاع المطاعم، ويوفر فرصاً جديدة للنمو والتوسع بكفاءة عالية وتكاليف أقل.

ما هي المطابخ السحابية؟ وكيف ظهرت؟

المطبخ السحابي هو منشأة مطبخ احترافية مخصصة بالكامل لتلبية طلبات التوصيل، دون الحاجة إلى صالة استقبال أو خدمة طعام داخلية، ويختلف هذا النموذج جذرياً عن المطاعم التقليدية التي تتطلب استثمارات ضخمة في الإيجار والديكور والكوادر البشرية، ما يجعله خياراً أكثر مرونة واقتصادية لأصحاب المشاريع الصغيرة والعلامات التجارية الناشئة.

بدأت فكرة المطابخ السحابية في شكلها الحديث عام 2009 في لندن عندما تم إطلاق أول مطبخ سحابي مخصص لتوصيل الطعام فقط، مدفوعاً نحو الطلبات عبر الإنترنت بعد أزمة 2008 المالية، وبدأ الانتشار الحقيقي لهذا النموذج بين العاملين 2010 – 2013 حيث انتشر في المدن الكبرى مثل نيويورك ولوس أنجيليس كبديل اقتصادي للمطاعم التقليدية، ومنذ ذلك الحين، تحولت هذه المنشآت إلى ركيزة أساسية في منظومة الطعام الحديثة.

نشأة القطاع في الكويت وتطوره

في الكويت، بدأت نشأة هذا القطاع في العام 2015 بخطوات حذرة، وقد تزايد زخمه تدريجياً، ليلعب دوراً متنامياً مع نهائيات جائحة كورونا في العام 2021. منذ ذلك الحين، شهد القطاع توسعاً كبيراً ولا يزال مستمراً في النمو بوتيرة متسارعة، مؤكداً مكانته كجزء أصيل من المشهد الغذائي الرقمي في البلاد.

وفي إطار هذا التوسع في الكويت، باتت المطابخ السحابية منتشرة في مناطق جديدة لم تكن تقليدياً ضمن نطاق التوصيل الرئيسي، مثل جنوب الكويت (كالخيران وضباح الأحمد البحرية والوفرة)، وكذلك في شمال الكويت بمناطق متعددة مثل الجهراء وغيرها، مما يعكس شمولية هذا التطور الجغرافي.

«طلبات» الداعم الرئيسي للقطاع

منذ تأسيسها كمنصة رائدة لتوصيل الطعام في عام 2004، لم تتوقف «طلبات» عن إعادة تعريف المشهد الرقمي والخدمي في الكويت، اليوم، تقود «طلبات» الموجة الأحدث في هذا القطاع الحيوي عبر تأسيس «مطابخ طلبات» عام 2022 كشركة زميلة لمنصة «طلبات» وكذلك التوسع

في التعاون مع المطابخ السحابية. وتعتبر المطابخ السحابية التي تتعاون معها «طلبات» في الكويت نموذجاً فريداً من الشراكة التشغيلية الكاملة، وهي ليست فقط مجرد منصة توصيل إضافية. حالياً، نتعاون «طلبات» مع العديد من المطابخ السحابية في الكويت، بما في ذلك أسماء بارزة مثل: مطابخ طلبات (talabat Kitchens)، مجموعة الكويت للمطابخ (Kitchens Group)، كي آل سي للمطاعم الافتراضية (KLC Virtual Restaurants) والعديد من الأسماء الأخرى الفاعلة في مجال المطابخ السحابية، مع خطة طموحة للتوسع في الشراكات خلال الأعوام القادمة.

حجم القطاع

بلغ حجم سوق المطابخ السحابية

في دول مجلس التعاون الخليجي نحو 2 مليار دولار أميركي في عام 2024، ومن المتوقع أن يتضاعف إلى 6,6 مليارات دولار بحلول عام 2033، وفقاً لتقديرات مجموعة IMARC، بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 13,7٪. كما يشير تقرير صادر عن شركة MarkNtel Advisors إلى أن معدل النمو السنوي المركب للمطابخ السحابية في الشرق الأوسط وإفريقيا سيبلغ 21,92٪ خلال الفترة 2025 إلى 2030، مع فرص للعلامات التجارية الدولية في التوسع المحلي والابتكارات التقنية مثل الذكاء الاصطناعي الذي يتيح التنقيب بالطلب.

إلى جانب النمو التجاري، يخلق هذا القطاع فرص عمل جديدة في مجالات التشغيل، واللوجستيات، وخدمات التوصيل، كما يدعم

الشركات الصغيرة والمتوسطة في دخول السوق دون الحاجة إلى استثمارات ضخمة، مما يعزز التنوع الاقتصادي والابتكار في مجال ريادة الأعمال الغذائية.

الأثر الاقتصادي

يرى العديد من مشغلي المطابخ السحابية أن التعاون مع منصة «طلبات» أسهم في تخفيض المخاطر التشغيلية ورفع كفاءة النمو، حيث إن البيانات الدقيقة التي يحصلون عليها من المنصات تساعدهم في فهم سلوك العملاء واتخاذ قرارات توسع أكثر ذكاءً.

وفي هذا السياق، قال بدر الغانم، نائب الرئيس والمدير العام لـ «طلبات الكويت»: «تعد «طلبات» شريكاً استراتيجياً في تمكين قطاع

المطابخ السحابية من خلال توفير البنية التحتية اللوجستية والتقنية المتكاملة التي تسمح للعلامات التجارية بالتركيز على جودة الطعام والوصول إلى قاعدة عملاء أوسع. إننا لا نكتفي بتسهيل التوصيل، بل نعمل على تقديم تحليلات بيانات دقيقة تدعم قرارات التوسع الذكية لشركائنا». وأضاف الغانم: «قمنا بالاستثمار في قطاع المطابخ السحابية وذلك لإيماننا بأن هذا القطاع يحقق ثلاثة أهداف رئيسية وهي: المساعدة في تحقيق أعلى معدلات الخدمة للزبائن، وتمكين المطاعم من التوسع الجغرافي، والوصول لشرائح جديدة بأقل استثمار ممكن». من جانبه، قال عبدالله المنصور، رئيس التواصل المؤسسي والشؤون العامة في «طلبات»، أن توسع القطاع

talabat pro

توصيل مجاني غير محدود

عروض حصرية على المطاعم و الماكلة

باقة لك ولعائلتك



30 يوم تجربة مجانية



PDF

47,8 مليار دينار إنفاق المستهلكين في 2024.. والمواسم الترويجية أداة لاقتناص حصة من هذا الإنفاق داخليا

للمهرجانات تأثير مضاعف على قطاعات الأغذية والمشروبات والترفيه والخدمات اللوجيستية والدفع الرقمي

إصدار نحو 1306 تراخيص لعروض وتخفيضات عبر وزارة التجارة خلال أول 7 أشهر من 2025

باتت الكويت خلال السنوات الأخيرة وجهة مميزة لمهرجانات التسوق والعروض الترويجية التي ينظمها أكبر مراكز التسوق والمحلات التجارية، خاصة أن هذه الفعاليات تتزامن مع مواسم سياحية وتجارية محددة مثل «هلا فبراير» وموسم رمضان والعيد وموسم السفر.. وغيرها من المواسم السنوية المتكررة.

ولا تقتصر أهمية هذه العروض على الجانب الاستهلاكي فحسب، بل تمتد لتكون بمثابة رافعة اقتصادية قوية، حيث أنها تحفز الحركة التجارية في البلاد، وتزيد من معدلات الاستهلاك المحلي، كما أنها تفتح مجالات جديدة أمام القطاع الخاص لتسويق منتجاته وزيادة مبيعاته.

جذب السائحون للتسوق

كما تلعب المهرجانات التسويقية دورا رئيسيا في جذب السياحة الخليجية والعربية والدولية، ما يساهم في تعزيز الإيرادات غير النفطية، ويدعم خطط التنويع الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد أكثر استدامة، حيث تشهد الكويت حاليا خطوات حكومية جادة لجذب السائحون إلى البلاد وخاصة من دول الخليج.

وقد شهدت البلاد مؤخرا إطلاق أنواع جديدة من تاشيرات السياحة للراغبين في زيارة البلاد من المقيمين في دول مجلس التعاون، علاوة على تبسيط شروط وإجراءات استخدام المقيمين لأسرهم وأقاربهم من الخارج، وهو الأمر الذي يتوقع أن يكون له تأثير إيجابي على حركة التسوق والإنفاق الاستهلاكي داخل البلاد خلال الفترة المقبلة.

وبحسب خبراء اقتصاديين، تمتلك الكويت بنية تجارة تجزئة متطورة تتمثل في مجموعة كبيرة من المجمعات التجارية التي تضم محلات تجارية متنوعة تقوم أغلبها بتنظيم عروض تجارية موسمية كان له أثر اقتصادي مباشر تمثل في تنشيط المبيعات ضمن بيئة إنفاق محلي قياسية تاريخيا، ما يعزز من فكرة تحويل المهرجانات إلى ركيزة دائمة للتنويع الاقتصادي في الكويت.

وتعرف الفعاليات التجارية الموسمية، بأنها أنشطة تجارية مؤقتة تعقد في أوقات محددة من السنة، مثل عطلات أو فصول معينة، لتلبية متطلبات المستهلكين المتغيرة، حيث تقدم هذه

من الزوار الخارجيين والمحليين، ما يرفع الإنفاق الاستهلاكي داخل البلاد. وعلى مستوى الأرقام الكلية، تشهد السياحة العالمية تعافيا قويا، ما يفتح نافذة لاستقطاب جزء أكبر من التدفقات إذا استمرت المهرجانات بوتيرة منتظمة وبرزت تحفيز واضحة. وفي موازاة ذلك، تستعد الكويت لافتتاح مطارها الجديد الذي يتوقع له أن يستقبل نحو 25 مليون مسافر سنويا، وتسعى من خلاله لتكون مركزا لرحلات الطيران الإقليمية، وبالتالي استقبال المزيد من السائحون القادمين إلى البلاد، وهو ما يعزز توجه الدولة القائم على تنويع الاقتصاد الوطني بعيدا عن النفط.

فوائد استراتيجية

تهدف الكويت من خلال مهرجانات التسوق الكبيرة التي تنظمها، إلى تحقيق فوائد استراتيجية هامة، وفي مقدمتها تحسين دوران السيولة داخليا، وإبقاء الإنفاق محليا عبر حملات وعروض تسويقية كبيرة للمواطنين والمقيمين والزائرين، بالإضافة إلى تقوية قطاع التجزئة غير النفطية ورفع مساهمة الأنشطة التجارية في النمو وتقليل الاعتماد على النفط، بما يتماشى مع توجهات التنويع الاقتصادي.

كما تهدف البلاد إلى تطوير المنظومة التنظيمية وحماية المستهلك، عبر إصدار تراخيص مسبقة للعروض التسويقية، وزيادة الشفافية بين التجار والمستهلكين، والحفاظ على قواعد وحقوق الاستبدال والإرجاع حتى أثناء الخصومات، ما يعزز ثقة المستهلك.

الأفاق المستقبلية

وفي المستقبل القريب، تعمل الجهات الرسمية في الدولة على تثبيت مهرجانين رئيسيين للتسوق سنويا (شتوي/صيفي)، مع وضع رزمة فعالة تعلن مبكرا وتربط التسوق بالثقافة والترفيه والرياضة، بالإضافة إلى وضع حزم سياحية متكاملة للتسوق، عبر التعاون مع شركات الطيران المحلية والإقليمية والعالمية، لجذب المزيد من الزائرين إلى البلاد، علاوة على تحفيز المشاركة العميقة للمشروعات الصغيرة داخل المجمعات التجارية وحملات التسويق الكبرى.

الأثر السياحي

تجذب مهرجانات التسوق الزوار الإقليميين، خصوصا زيارات الأهل والأصدقاء، وتدعم أجندة تنويع الدخل السياحي الذي لا يزال أقل نسبيا مقارنة بجيران الكويت، لذا تعمل الجهات الرسمية في الدولة على توفير تجربة تسوق وترفيه شاملة من خلال المهرجانات والمواسم الوطنية مثل (هلا فبراير)، حيث دائما ما يشهد عروض تسوق وفعاليات ترفيهية كبيرة تستقطب العديد

السعادة اختيار



100% مطهو بزيت
دوار الشمس



خالٍ من
المواد الحافظة





PDF

تسارع ترسية المشاريع يدعم الاستدامة التشغيلية للشركات.. و805 ملايين دينار مناقصات وعقود فازت بها 13 شركة في 9 أشهر

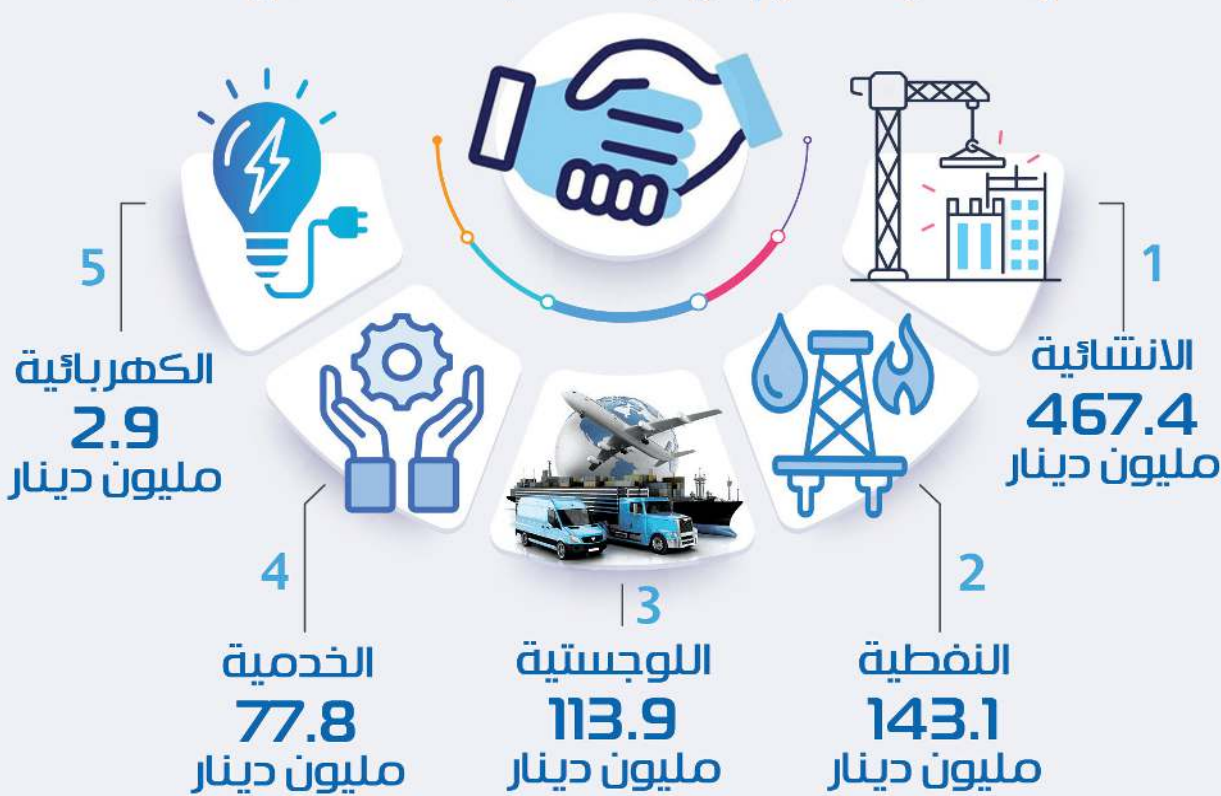
المناقصات الحكومية.. وقود نمو الشركات المدرجة

شهدت الشركات المدرجة في بورصة الكويت خلال الأشهر الـ 9 الأولى من العام الحالي نشاطا ملحوظا على صعيد المناقصات والعقود التي فازت بها وبالغفة 805 ملايين دينار. وأظهرت إحصائية أعدتها «الأنباء» لرصد المناقصات والعقود خلال الأشهر الـ 9 الأولى من 2025 أن عدد العقود بلغ 66 عقدا، فازت بها 13 شركة مدرجة تعمل في قطاعات متنوعة، مقارنة بـ 44 عقدا فازت بها 14 شركة خلال الفترة نفسها من العام الماضي. بينما كان إجمالي عدد العقود في 2023 يبلغ 26 عقدا فقط. وتعكس هذه الأرقام ارتفاعا تدريجيا في أعداد العقود، ما يشير إلى تحسن ملحوظ في بيئة الأعمال، مدعوما بزيادة الطروحات من الوزارات والهيئات الحكومية، إضافة إلى الدور الفاعل للقطاع الخاص في المشاريع التنموية.



مناقصات وعقود الـ 9 أشهر الأولى من 2025

فازت 13 شركة مدرجة وتابعة لها بـ 66 عقدا متنوعا



هكذا تستفيد الشركات من المناقصات الحكومية

- 1- الزيادة التدريجية في عدد العقود تظهر زخم السوق بالمشاريع الجديدة، مع تزايد دور القطاع الخاص في المشاريع الحكومية والتنموية.
- 2- الشركات الكويتية تعطي أولوية للمشاريع الإنشائية والنفطية ذات القيمة العالية، ما يعزز التدفقات النقدية طويلة الأجل ويقوي موقعها التنافسي.
- 3- توزيع العقود على الإنشائية، النفطية، اللوجستية والخدمية يخفف من المخاطر التشغيلية ويضمن استقرار الإيرادات والأرباح.
- 4- الفوز بالعقود الكبيرة يقلل الحاجة للتمويل الخارجي وينتج للشركات تخطيط توسعها الاستثماري بثقة أكبر.
- 5- الشركات الناجحة في المناقصات الحكومية والإقليمية تبني سمعة قوية تسهم في زيادة فرص الحصول على مشاريع مستقبلية.
- 6- سرعة ترسية العقود وارتفاع عددها يعكس قدرة الشركات على الاستفادة من التحسن الاقتصادي، وهو عامل إيجابي للمستثمرين والأسواق المالية.
- 7- العقود المتنوعة والدورية توفر للشركات رؤية واضحة لاستدامة الإيرادات وتدفقاتها النقدية، ما ينعكس على استقرار توزيعات الأرباح وجودة الأداء المالي.

دور فاعل وقوي للقطاع الخاص في تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى

أثر إيجابي طويل الأجل للعقود على التدفقات النقدية والتشغيلية للشركات

وعند النظر إلى التوزيع الفصلي للعقود، يظهر أن الربع الأول شهد فوز الشركات بـ 17 عقدا بقيمة إجمالية 245 مليون دينار، أي ما يمثل نحو 30,4% من إجمالي العقود، فيما سجل الربع الثاني 21 عقدا بقيمة 273 مليون دينار (33,9%)، بينما بلغ عدد العقود في الربع الثالث 28 عقدا بقيمة 287 مليون دينار (35,6%)، ويعكس هذا الزخم التصاعدي في ترسية العقود سرعة تحرك السوق ومرونة الشركات في الاستفادة من الفرص المتاحة خلال العام.

ومن بين العقود الكبرى التي تمت ترسيبتها، جاء عقد إنشائي لشركة «المعامل» في الصدارة من حيث القيمة، حيث بلغ 89,6 مليون دينار، ويشمل إنشاء وصيانة البنية التحتية لمناطق سكنية وأعمال مباني خزانات الري ومحطات الكهرباء الفرعية ضمن مشروع مدينة جنوب سعد العبدالله لصالح المؤسسة العامة للرعاية السكنية. كما حازت المجموعة المشتركة على عقد بقيمة 84,5 مليون دينار لإنشاء البنية التحتية في منطقة النهضة، الحزم 3 و 4 بالإمارات، بما يعادل 16,3% من إجمالي العقود، مما يوضح قدرة الشركات الكويتية على المنافسة في مشاريع إقليمية كبرى. وعلى مستوى الشركات، تصدرت المجموعة المشتركة قائمة الأكثر فوزا بالعقود خلال الأشهر الـ 9 الأولى من العام الحالي بفوزها بـ 18 عقدا قيمتها الإجمالية 433 مليون دينار، أي ما يعادل 53,7% من إجمالي قيمة العقود، تلتها شركة «المعامل» بسبعة عقود قيمتها 162,3 مليون دينار (20,1%)، ثم شركة «السفن» بـ 7 عقود أخرى قيمتها 80,8 مليون دينار (8,7%)، وحلت «بيوت» في المرتبة الرابعة بـ 13 عقدا قيمتها 49,4 مليون دينار، بينما جاءت شركة «سنرجي» في المرتبة الخامسة بفوزها بأربعة عقود قيمتها 22,2 مليون دينار.

أما من حيث طبيعة العقود، فقد كانت العقود الإنشائية الأعلى قيمة خلال الفترة، إذ بلغت 467,4 مليون دينار بنسبة 58% من الإجمالي، تلتها العقود النفطية بقيمة 143,1



جاءت بين أكبر 10 دول عربية في إيرادات السياحة خلال 2024

حياكم الله

الكويت تفتح أبوابها للسياحة

البلاد تمضي نحو اقتصاد متنوع يعيد تعريف موقعها في المشهد الخليجي

مشاريع البنية التحتية والفنادق الجديدة تعزز جاذبية السوق السياحية

مطار الكويت الدولي الجديد.. بوابة لدعم حركة السياحة والطيران الإقليمي

حين يهبط المسافر في مطار الكويت الدولي، تلتقط عينه أول خيط من القصة: بلد يعيد تقديم نفسه للعالم، لا بصفته مركزاً نظفياً فحسب، بل وجهة سياحية تعيد اكتشاف ورسم هويتها لتصبح وجهة سياحية فاعلة. في الصالات الحديثة المزدهمة بالعائلات الخليجية والمسافرين القادمين من مختلف الدول العربية والعالمية، تظهر لافتة إلكترونية مضيئة كتب عليها: «حياكم الله في دولة الكويت». الوجهة الأقرب إلى قلب الخليج، من تلك اللحظة تبدأ القصة، قصة بلد قرر أن يجعل من السياحة أحد روافده الاقتصادية الجديدة. ضمن خطة وطنية طموحة تمتد إلى عام 2035. تحت شعار «كويت جديدة».

السياحة محرك تنويع اقتصادي

تضع الكويت ضمن استراتيجيتها التنموية رؤية واضحة تهدف إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على النفط، عبر تطوير قطاعات جديدة أبرزها، السياحة والخدمات والترفيه والثقافة، ولا تقتصر هذه الرؤية على تحديث البنية التحتية، بل تمتد إلى إعادة تعريف موقع الكويت في المشهد الاقتصادي الإقليمي كمركز تجاري وثقافي وسياحي. وهذه الخطوات تأتي في سياق تنافسي خليجي متسارع، حيث تتجه دول المنطقة نحو بناء اقتصادات غير نفطية مستدامة، وتجعل من السياحة عنصراً رئيسياً في تحقيق رؤى 2030 و2035 على مستوى الخليج بأكمله.

مشهد حضاري ينبض بالحياة

من العاصمة إلى أطراف الصحراء، تضيء الكويت بخطة متزنة نحو بناء وجهتها الاقتصادية الجديدة، في المدينة تتلألأ المراكز التجارية الحديثة مثل الأفيون، والخيران مول، و360 مول، والكوت مول، حيث تمتزج العلامات العالمية بالمطاعم الراقية والمقاهي التي تجع بالزوار حتى ساعات متأخرة من الليل، وفي المساء، تحتضن قاعات مركز الشيخ جابر الأحمد الثقافي حفلات ومسرحيات عربية وعالمية، في مشهد يعكس التقاء الحداثة الثقافية بالحياة السياحية، أما المركز العلمي فيشع نورا وجمالاً برحلاته العلمية الشيقة التي تلهم الكبير قبل الصغير، أما في فصل الشتاء فتتحول المناطق الصحراوية إلى وجهة لعشاق الرحلات البرية والتخييم، ضمن مشاريع منمظمة ومدعومة من القطاع الخاص، لتصبح السياحة البرية جزءاً من الهوية الترفيهية الجديدة للبلاد.

فعاليات ومهرجانات

خلال عامي 2024 و2025، استضافت الكويت سلسلة من الفعاليات الإقليمية والدولية التي جذبت آلاف الزوار من المهرجانات الثقافية والفنية إلى البطولات الرياضية والمؤتمرات الاقتصادية. وهذه الأحداث لم تعد مجرد عروض جماهيرية، بل أصبحت أدوات اقتصادية تساهم في تحريك الإنفاق المحلي وتنشيط قطاعات الطيران والضيافة والتجزئة. وفي الأونة الأخيرة، شهدت الكويت شركات استراتيجيّة مع عدة شركات عالمية ومحلية في قطاع السياحة والترفيه أنتجت فعاليات ومشاريع ترفيهية ناجحة منها، افتتاح مشروع (ونترولاند الكويت) أضخم تجمع ترفيهي في البلاد وافتتاح مشروع حديقة جنوب الصباحية وتطوير وافتتاح شاطئ البلاجاج (المرحلة الأولى).

وتستهدف استراتيجيّة شركة المشروعات السياحية تنفيذ مشاريع سياحية وترفيهية تساهم

في تنويع مصادر الدخل وخلق فرص عمل للكويتيين وتعزيز بناء اقتصاد وطني مزدهر، وتشمل قائمة المشاريع الترفيهية مشروع استراحة جنوب النويصيب جنوب البلاد ومشروع حديقة جنوب الصباحية ومشروع منتزه المنقف، علاوة عن مشروع شاطئ المسيلة والعقيلة ومواقع مطاعم برج الحمام وقرية الضيافة، إضافة إلى مشروع تطوير نادي اليخوت ومجمع الأحواض.

قفزة في الإنفاق السياحي

وفق بيانات بنك الكويت المركزي، بلغ حجم الإنفاق السياحي في عام 2024 نحو 692,5 مليون دينار (2,26 مليار دولار)، فيما سجل الربع الأول من عام 2025 إنفاقاً قدره 206,3 ملايين دينار، بنسبة نمو تجاوزت 21٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، هذه الأرقام الاستثنائية تعكس تحول الكويت من وجهة عبور إلى وجهة إقامة وتجربة.

وتظهر الأرقام أن الكويت عادت بقوة لتكون بين أكبر 10 دول عربية في نمو إيرادات السياحة خلال 2024، إذ حقق إجمالي إيرادات بلغ 2,3 مليار دولار، لتصبح البلد الوحيد الذي حقق أعلى نمو في الإيرادات السياحية خلال العام الماضي مقارنة بعام 2023.

تسهيلات الدخول

ساهمت وزارة الداخلية في هذا التحول عبر سياسات انفتاح ذكية، أبرزها توسيع نظام التأشيرات عند الوصول للمقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي من أصحاب المهن العليا، والسماح بدخول عائلاتهم، إلى جانب تفعيل منصة التأشيرات الإلكترونية الموحدة، وهذه الإجراءات جعلت الكويت من بين أكثر الدول الخليجية مرونة في استقبال الزوار، وأسهمت في زيادة الرحلات الخليجية بنسبة قاربت 30٪ خلال موسم الصيف الماضي.

البنية التحتية.. رهان النجاح

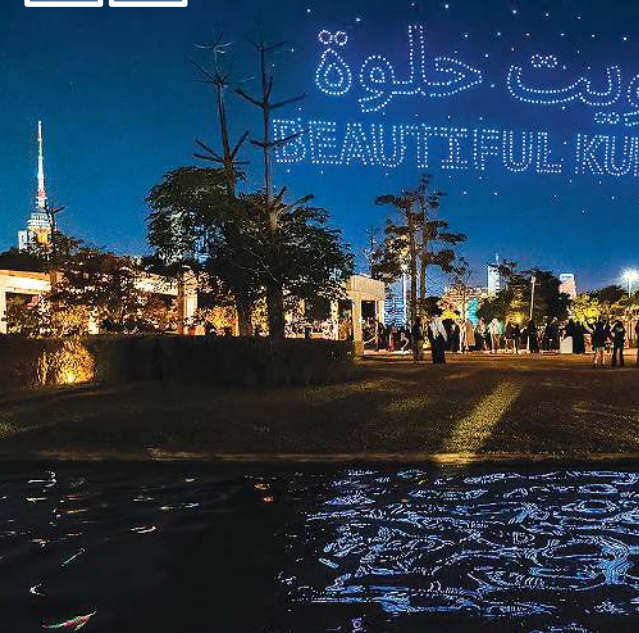
وراء هذا النشاط المتسارع، تقف مشاريع بنية تحتية طموحة، فمطار الكويت الدولي الجديد، أحد أبرز المشاريع الاستراتيجية، يستعد لاستقبال أكثر من 25 مليون مسافر سنوياً، ليكون بوابة رئيسية تدعم حركة السياحة والطيران الإقليمي، وفي موازاة ذلك، ارتفع عدد الفنادق ذات التصنيف العالي بأكثر من 35٪ خلال السنوات الثلاث الأخيرة، مع دخول علامات فندقية عالمية جديدة إلى السوق المحلية. كما شهدت خدمات النقل الداخلي تطوراً لافتاً مع انتشار تطبيقات سيارات الأجرة الذكية وتوسيع شبكات الطرق لتسهيل التنقل بين الوجهات السياحية.

تجربة تجمع بين الحداثة والأصالة

ما يميز التجربة السياحية في الكويت هو الجمع بين الأصالة والحداثة، فالزائر يجد في مركز الشيخ

جابر الثقافي تجربة فنية معاصرة، ثم ينتقل إلى سوق المباركية ليستحضر روح الكويت القديمة وعبق تاريخها. وفي المقاهي الحديثة المطلة على الأبراج الزجاجية، تمتزج اللهجة الخليجية بالإنجليزية والفرنسية في مشهد يعكس تنوع الكويت الثقافي وانفتاحها. كما أن السياحة في الكويت لم تعد محصورة في التسوق أو الإقامة، بل أصبحت تجربة حضارية متكاملة تشارك فيها الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المحلي، ومع استمرار تنفيذ المشاريع الكبرى وإنشاءات الفعاليات الدولية، يبدو أن الكويت تضيء بخطة ثابتة نحو صناعة سياحية مستدامة تعيد رسم موقعها الاقتصادي في قلب الخليج.

ويرى مراقبون أن السياحة باتت اليوم أحد المؤشرات النوعية على تنويع الاقتصاد الكويتي، إذ تمثل منصة لخلق فرص العمل، وتنشيط الاستثمار في قطاعات النقل والضيافة والتجزئة والخدمات الرقمية، ويؤكد محللون أن نجاح الكويت في بناء منظومة سياحية مستدامة يعتمد على استمرار التكامل بين القطاعين العام والخاص، وعلى تطوير بيئة تشريعية وتنظيمية تدعم الاستثمار طويل الأمد في السياحة والخدمات. ومع مضي البلاد في تنفيذ مشاريعها ضمن رؤية 2035، تبدو ملامح التحول الاقتصادي أكثر وضوحاً في أن الكويت لا تكتفي بتصدير النفط، بل تصدر التجربة، والثقافة، والانفتاح.





بعرض حصري لعشاق الفخامة

ترسخ بورشه مكانتها الرائدة في عالم السيارات الفاخرة من خلال سياراتها الرياضية متعددة الاستخدامات «كاين»، حيث تجمع هذه السيارة بين الأداء الرياضي الاستثنائي والتفاصيل الفاخرة وأحدث التقنيات، كل ذلك في تصميم يعكس القوة وال أناقة.

تعد كاين مثالا على الابتكار الهندسي، بفضل التحسينات في الأداء والديناميكية، والتطويرات الدقيقة في التصميم الخارجي والداخلي. هذه الميزات التي تجعلها نموذجا متطورا ومميزا في فئتها.

ويقدم مركز بورشه الكويت شركة بيهباني للسيارات مجموعة من طرازات كاين لعملائه في الكويت. تشمل هذه التشكيلة طرازات مثل كاين، كاين إس، وكاين جي تي إس، بالإضافة إلى النسخ الكوبية.

تتوافر هذه الإصدارات بألوان جذابة مثل الأحمر كاربين، والأزرق مونتيجو، والأبيض كاربيرا ميتاليك، مما يمنح العملاء خيارات واسعة من الفخامة والفردية، وتبدأ أسعارها من 29,995 دينار، مما يجعلها فرصة مثالية لعشاق الأداء والرفاهية بأسعار تنافسية.

كاين. أكثر من مجرد سيارة دفع رباعي فاخرة

منذ إنطلاقها، أثبتت بورشه كاين أنها أكثر من مجرد سيارة رياضية فاخرة متعددة الاستخدامات، فهي رمز للقوة والعمليّة. يمكنها مواجهة مختلف ظروف القيادة، سواء على الطرق المعبدة أو الوعرة، مما يضع معايير جديدة في عالم السيارات الرياضية متعددة الاستخدامات.

وبفضل إرثها العريق الذي يمتد لأكثر من 20 عاما، استطاعت كاين أن ترسخ مكانتها كواحدة من أنجح وأشهر سيارات بورشه في العالم. كما حافظت على ريادتها في سوق ال SUV الرياضية في الشرق الأوسط، حيث تواصل تصدر مبيعات بورشه في المنطقة للعام الثاني على التوالي. ويعود ذلك إلى مزيجها الفريد بين الأداء الرياضي، الفخامة، والراحة، مما يجعلها الخيار المثالي لعشاق القيادة الديناميكية.

وتتمتع كاين الجديدة بمقصورة داخلية تجمع بين الجودة الفائقة والتصميم العصري الذي يركز على راحة السائق والركاب. المقصورة مزودة بمقاعد رياضية مريحة قابلة للتعديل بالكامل، مع اختيار مواد فاخرة مثل الجلد الناعم والأنسجة العصرية التي تضيف لمسة من الفخامة على كل جزء من السيارة. كما تمت إضافة تفاصيل دقيقة في التصميم الداخلي، مثل الإضاءة المحيطية القابلة للتعديل والمساحات المعدنية التي تعزز من طابع السيارة الرياضي الفاخر في آن واحد.

المزايا التقنية داخل المقصورة

تم تزويد كاين الجديدة بنظام ترفيهي متطور يحتوي على شاشة لمسية عالية الدقة بحجم 12,3 بوصة، التي تتيح للسائق التحكم بكل سهولة في وظائف السيارة المختلفة، أو سواء كانت متعلقة بالموسيقى، التنقل، أو

إعدادات السيارة الأخرى. كما يتوافر للنظام دعم لتطبيقات مثل Apple CarPlay و Android Auto، مما يسهل عملية ربط الهاتف الذكي بالسيارة.

تتميز بورشه كاين بتصميم خارجي يلتفت الأنظار فورا بفضل الخطوط الديناميكية الجريئة، والمقدمة العريضة التي تعكس القوة، والمصابيح الأمامية المبتكرة LED Matrix التي تمنح إضاءة متكيفة وفعالة. كما يأتي التصميم الخلفي مزودا بشرط ضوئي متصل وأقواس عجلات عريضة تضيف حضورا مهييبا على الطريق.

مقصورة فاخرة مجهزة بأحدث التقنيات

عند الدخول إلى مقصورة كاين، يجد السائق والركاب أنفسهم وسط مزيج متناغم من الفخامة والتكنولوجيا المتقدمة. توفر المقاعد الجلدية الرياضية راحة استثنائية ودعمًا مثاليا حتى في الرحلات الطويلة، مع خيارات متعددة للتعديل والتهوية والتدفئة.

كما تضم المقصورة شاشة لس عالية الدقة للركاب بقياس 12,6 بوصة، ونظام معلومات وترفيه Porsche Communication Management (PCM) المتكامل، ودعم Apple CarPlay و Android Auto، بالإضافة إلى نظام صوتي فاخر من Burmester أو Bose حسب الطراز.

أداء رياضي لا يضاهي

من حيث الأداء، تقدم كاين مجموعة من

خيارات المحركات التي تجمع بين القوة والكفاءة، تشمل:

- كاين اس بمحرك V8 توربو سعة 4,0 ليترات بقوة 474 حصانا، يمنح تسارعا استثنائيا من 0 إلى 100 كم/س في 4,7 ثوان فقط.
- كاين بمحرك V6 توربو سعة 3,0 ليترات يولد قوة تصل إلى 353 حصانا.
- كاين كوبيه بمحرك V6 يولد قوة تصل إلى 353 حصانا وتسارع من 0 إلى 100 كم بـ 5,7 ثوان مع مجموعة سبورت كرونو.

وتأتي جميع الطرازات مزودة بنظام الدفع الكلي النشط Porsche Traction Management (PTM)، ونظام تعليق هوائي متكيف يوفر تجربة قيادة مريحة وثابتة حتى على الطرق الصعبة.

تقنيات السلامة المتقدمة

حرصت بورشه على تزويد الكاين بأحدث أنظمة السلامة، مثل نظام المساعدة في الحفاظ على المسار، ونظام مراقبة النقطة العمياء، ونظام تثبيت السرعة التكيفي، بالإضافة إلى نظام الرؤية الليلية Night Vision Assist الذي يعتمد على كاميرا حرارية لرصد الأجسام على الطريق في ظروف الإضاءة المنخفضة.

تحول جذري في تجربة القيادة

تأتي كاين الجديدة بمفهوم تحكم رقمي بالكامل، مع تقنيات تعليق متطورة ومجموعة نقل حركة محسنة، بالإضافة إلى نظام Porsche

فرصة استثنائية للتجربة

بهذه المناسبة، صرح هاني مرعي المدير العام لمركز بورشه الكويت: «نخوون بتقديم عرض استثنائي على طرازات بورشه كاين، مما يتيح لعملائنا فرصة اقتناء سيارة تجمع بين الفخامة والأداء الرياضي المميز. يسعدنا أن نقدم لكم تجربة القيادة المميزة لزيارة مركز بورشه الكويت ونجربها بأنفسهم. حيث نؤمن بأن التجربة الواقعية هي أفضل وسيلة لاكتشاف ما يجعل بورشه مختلفة عن أي سيارة أخرى. وتعد هذه الفرصة مثالية لعشاق بورشه الذين يبحثون عن سيارة تعكس شخصيتهم وتناسب أسلوب حياتهم الفريد. مما يعزز تجربة القيادة ويجعل من كل رحلة على متن كاين مغامرة لا تنسى.

ويدعو مركز بورشه الكويت العملاء الكرام لزيارة صالة العرض في الشويخ، أو التواصل لحجز تجربة قيادة حصريّة لاكتشاف عالم الكاين عن قرب. هذا العرض لفترة محدودة ويشمل مجموعة واسعة من الطرازات والمواصفات التي تناسب مختلف الأذواق.

للمزيد من المعلومات ولحجز تجربة قيادة هذه السيارة الأيقونية، يمكنكم التواصل مع مركز بورشه الكويت على الرقم: 870 1870.

إمكانية التخصيص مع برنامج Exclusive Manufaktur

إضافة طابع شخصي لا مثيل له، تقدم بورشه لعملائنا فرصة الاستفادة من برنامج Porsche Exclusive Manufaktur، الذي يتيح لهم تخصيص السيارة حسب رغبتهم. من خلال هذا البرنامج، يمكن للعملاء اختيار المواد، الألوان، والمساحات النهائية التي تناسب ذوقهم الخاص. من مقاعد مغطاة بأفخم أنواع الجلد، إلى أسطح قطعيات مصنوعة من الخشب الفاخر أو الألياف الكربونية، وصولاً إلى خيارات فريدة للألوان التي تزين تفاصيل السيارة الداخلية.



Driver Experience المستوحى من طراز تايبان، والذي يركز على سهولة التحكم في الوظائف الأساسية من خلال تصميم يعزز راحة السائق.

مزايا تقنية متطورة

تشمل التحديثات الرئيسية:

- مصابيح HD Matrix LED عالية الدقة التي توفر إضاءة مثالية في جميع حالات القيادة.
- نظام تنقية الهواء الداخلي الذي يزيل الملوثات لضمان بيئة صحية داخل المقصورة.
- شاشة ترفيهية للمقعد الأمامي تتيح للراكب مشاهدة مقاطع الفيديو أثناء الرحلة.
- عجلة قيادة جديدة مستوحاة من بورشه 911.
- نظام تبديل السرعات Toggle_Style لتعزيز متعة القيادة.
- شاشة عدادات رقمية 12,6 بوصة بتصميم منحني ومستقل مع خيارات عرض متغيرة.
- نظام Porsche Communication Management (PCM) بشاشة 12,3 بوصة للوصول إلى وظائف السيارة بسهولة، مع دعم تطبيقات مثل Spotify و Apple Music و

تصميم خارجي محسن وتقنيات إضاءة متقدمة

تتمتع كاين الجديدة بتصميم أكثر أناقة وجراة، مع واجهة أمامية جديدة، أجنحة مقوسية، وغطاء محرك معاد تصميمه. أما في الخلف، فتتميز بمصابيح ثلاثية الأبعاد، مصد خلفي أنيق، ومجموعة جديدة من العجلات بقياسات 21، و22 بوصة.

كما تم تجهيز السيارة بمصابيح LED أمامية عالية الدقة، مزودة بتقنية ذكية تتكيف مع ظروف القيادة عبر توزيع الضوء بدقة تصل إلى 32,000 بكسل لكل مصباح، مما يعزز الرؤية الليلية دون التأثير على مستخدمي الطريق الآخرين.

تحسينات على نظام التعليق لتعزيز الأداء تدعم كاين الجديدة تجربة قيادة أكثر راحة وثباتا، بفضل:

- نظام تعليق مع نوايض من الفولاذ مع نظام بورشه للتحكم بالتعليق النشط (PASM) كتجهيز أساسي.
- ممتصات صدمات بتقنية الصمامات الثنائية لتحسين الراحة عند السرعات المنخفضة وزيادة التحكم عند القيادة الديناميكية.
- نظام تعليق هوائي متكيف ذو حجرتين يوفر نطاقات تحكم واسعة بين أوضاع القيادة العادي، الرياضي، والرياضي بلاس.

أنظمة مساعدة ذكية لتعزيز السلامة

تم تجهيز بورشه كاين بمجموعة متطورة من أنظمة المساعدة، من بينها:

- نظام الحد الأقصى للسرعة النشط.
- مساعد تجنب العوائق (Swerve Assist).
- مساعد الانعطاف (Cornering Assist).
- نظام Porsche InnoDrive المطور مع التحكم الذكي بالسرعة التكيفي.



PORSCHE



5 مقاعد رياضية تأتي كمواصفات أساسية.

امتلك طرازات بورشه كاين،
ابتداءً من 29,995 دينار كويتي.

احجز تجربة القيادة اليوم،
تُطبّق الشروط والأحكام.

مركز بورشه الكويت
شركة بهباني للسيارات
شريك إكسلوسيف مانوفكتور
هاتف 1 870 870

في خدمتكم منذ عام 1952

الكويت - البحرين - السعودية
الإمارات - لبنان - العراق - مصر
المملكة المتحدة - فرنسا - سنغافورة
الصين - الولايات المتحدة الأمريكية

1801801
nbk.com